www.kassiounpaper.com

805

الاحد 09 نيسان 2017

حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

www.kassiounpaper.com

اسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «50» ل.س ● دمشق ص. ب «35033» ● تلفاكس «00963 11 3120598» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

المعطيات تسمح بإنجاز أكبر في الجولة السادسة

[05]

الافتتاحية

لن يصلح الـ«توماهوك» ما أفسده الدهر!

تتعدد أهداف قوى الحرب من التصعيد الأمريكي الأخير، في الملف السوري، وقد كان واضحاً من البروباغندا التي رافقت جريمة استخدام السلاح الكيميائي في خان شيخون، أن قوى الحرب تبحث عن ذريعة للعودة إلى الميدان السوري بشكل مباشر، سواء كان من خلال تكرار التجربة العراقية وسيناريو البحث عن أسلحة الدمار الشامل، أو من خلال حماقة العدوان المباشر، بعد أن عجزت عن شرعنة التدخل من خلال مجلس الأمن.

جاء العدوان كمحاولة يائسة للتغطية على حالة التراجع، التي باتت السمة الأساسية للسياسة الأمريكية منذ تفجر الأزمة الاقتصادية، والتي تتضح جوانبها السياسية – الاجتماعية في الداخل الأمريكي، وعلى المستوى العالمي بشكل يومي، ولدى كل قوى العالم القديم، من خلال الانقسام الذي بات ملموساً بين النخبة الأمريكية من جهة، وبين الولايات المتحدة وحلفائها من جهة أخرى، والتخبط المتكرر في اتخاذ القرارات، وتغيير المواقف بين ليلة وضحاها، وبمقارنة بسيطة بين الموقف الامريكي قبل 48 ساعة من قصف مطار الشعيرات، وبين هذا السلوك العدواني، يتضح حجم المفارقة، فصواريخ الـ «توماهوك» قصفت قبل أي شيء سياسة «الانكفاء إلى الداخل» التي كانت شعار الإدارة الجديدة للوصول إلى البيت الأبيض.

تسعى قوى الحرب في الإدارة الأمريكية من خلال هذا التصعيد، إلى لملمة قوى الحلفاء المتبعثرة، والمتخبطة على خلفية التراجع العام، مما دفعها إلى استخدام فرط القوى العسكرية لديها في معركة التوازن الدولي الجديد، لتأخير تبلوره وإنجازه النهائي، والتشويش على تقدم الخيارات الروسية في مجال محاربة الإرهاب، وتحريك العملية السياسية لحل الأزمة السورية، والتقدم الذي حصل في جولتي جنيف الأخيرتين، كمؤشر على تكون نمط جديد في العلاقات الدولية.

ليست هذه المرة هي الأولى التي تلجأ فيها قوى الحرب، إلى إجهاض خيارات التيار العقلاني، فعندما وقع وزير الخارجية الأمريكي السابق اتفاق وقف الاعمال العدائية مع الجانب الروسي في أيلول الماضي، بادرت هذه القوى الى وأد الاتفاق من خلال قصف مواقع الجيش السوري في جبل الثردة بدير الزور، وبغض النظر عن الطريقة التي تم بها إخراج عملية قصف مطار الشعيرات، والذرائع والحجج، فإنه يعبر تحديداً عن مصالح قوى الحرب في الإدارة الأمريكية، وذهنية مرحلة الأحادية القطبية التي ولت إلى غير رجعة، وسعي هذه القوى إلى استمرار وتعميق التوتر في العلاقات الروسية الأمريكية، وعموم الوضع الدولي.. وكما دفعت واشنطن ثمن حماقة التنصل من اتفاق وقف الأعمال العدائية غالياً، من خلال بدء مسار أستانا، وبيان موسكو الثلاثي، وإحياء مسار جنيف، فإن هذا القصف سيرتد سلباً مرة أخرى على تلك القوى بالدرجة الأولى، وعلى الدور الأمريكي عموماً، مما يفرض على الوطنيين السوريين الإسراع بالحل السياسي على أساس القرار 2254، باعتباره أداة توحيد السوريين، في الدفاع عن سيادة بلدهم ووحدته واستقلاله، وحقهم في التغيير الوطني الديمقراطي الجذري والشامل.

شؤون عمالية

المحاكم العمالية

02

ملف «سورية 2016»

خان شيخون: لنتجنب دماءً جديدة

09

شؤون محلية

317 ألف ليرة شهرياً..

12

شؤون محلية

«روسيا - الناتو»: هل ثمة طريق بعيد عن الهاوية؟

22

بصراحة

■ محمد عادل اللحام

مواجهة العدوان!

ضجت وسائل الإعلام بالعدوان الأمريكي على أحد المواقع العسكرية للجيش السوري، وفي أغلب نشراتها تظهر بعض تلك الوسائل ترحيبها بالعدوان، وبالدور الأمريكي المفترض أن يكون حاضراً في الأزمة السورية، بعد أن انكفأ هذا الدور بفعل التغير الحاصل في موازين القوى، عبر تراجع قوى العدوان، وانعكاس هذا التراجع على القوى المختلفة اللاعبة في الساحة السورية.

من هنا نلمس مدى التأييد، من قبل البعض، الذي حظي به العدوان الأمريكي، حيث يعتبرونه مقدمةً لتغير الواقع السياسي والعسكري، كما تتأمل تلك القوى من العدوان، وفي مقدمتهم تلك المعارضة، التي ترى في التدخل الخارجي مفتاح انتصار برنامجها، المرتبط بالدعم الذي تقدمه لها قوى الفوضى، واستمرار نزيف الدم السوري، ومأساة الشعب العنيد الذي يدفع الثمن الباهظ من دمه ولحمة.

إن الشعب السوري –وخاصةً طبقته العاملة– الذي تمرس في النضال ضد أشكال الاستعمار كلها، لقادر على رد العدوان والانتصار لقضيته الوطنية والطبقية، إذا ما امتلك أدواته الضرورية، التي تجعله قادراً على المواجهة والمقاومة، وهي متعددة الأوجه، بما فيها مستوى الحريات السياسية والديمقراطية، التي هي مفاتيح الدفاع عن حقوقه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، التي ستمكنه بالفعل من المواجهة؛ ليس مع العدوان الخارجي فحسب، بل ستمكنه من الدفاع عن لقمته التي انتهكها تجار الأزمة وأمراء الحرب، المتورمون من فقره وتعتيره، الذي وصل إلى درجة لا يقبل بها إنسان.

العدو الأمريكي، ومعه العدو الصهيوني وحلفاؤهم، من مصلحتهم ومن أهدافهم الكبرى إدامة الاشتباك واستمرار الأزمة إلى «ما شاء الله» ولكن هل من مصلحة شعبنا بأغلبيته الساحقة كذلك؟.

إن الشعب السوري، وطبقته العاملة المنظمة، قد أنهكته الأزمة بتفاصيلها كلها، وهو يتوق إلى ذلك اليوم الذي يتوصل فيه السوريون إلى حل يعبر عن المصلحة الجذرية والحقيقية لهم، وإن الإعاقات التي توضع في طريق الحل السياسي، باعتباره خشبة الخلاص للأزمة الوطنية الطاحنة، سيتجاوزها السوريون الوطنيون أينما كانوا، وهو الطريق الوحيد لتوحيد مواقفهم وإمكاناتهم، من أجل مواجهة الإرهاب بأشكاله وألوانه كلها، بما فيها أشكال العدوان المختلفة التي تأتينا من كل حدب وصوب، ساعيةً بيأس إلى تدمير ما تبقى من وطننا، الذي بناه السوريون بعرقهم وجهدهم ودمهم.

المحاكم العمالية

صدر قانون العمل رقم 17 عام 2010 لتنظيم علاقة العمل بين رب العمل والعامل. وقد نص في المادة 205 منه على التشكيل الخاص للمحاكم العمالية للحكم في منازعات العمل الفردية الناتجة عن عقد العمل. وقد نصت المادة المذكورة على تشكيل المحاكم العمالية من قاضٍ بدائي رئيساً، وعضوية مندوب عن العمال ومندوب عن أرباب العمل من غرفة الصناعة والتجارة والسياحة. ومع أن المحكمة العمالية تأخذ صفة القضاء المستعجل، إلّا أن القضايا فيها تأخذ سنوات، كأية قضية مدنية أو تجارية وربما دون حل أيضاً. وحيث من المفترض أن تكون هذه المحكمة وسيلةً لحفظ حقوق العامل إلا أن التطبيق العملي أثبت العكس من ذلك تماماً فالمحكمة العمالية باتت وسيلةً لسلب حقوق العمال، وأسلوباً لتمييع حقوقهم العمال وضياعها، وذلك لأسباب عدة منها: ما يعود إلى طريقة عمل المحكمة نفسها، والعقبات التي تواجهها، ومنها ما يتعلق بقانون العمل رقم 17 نفسه.

■ ميلاد شوقي

تعطيل عمل المحكمة

ظلت المادة 205 من قانون العمل معطلةً وبقيت المحكمة العمالية حبراً على ورق، ولم تعقد أية جلسة منذ عام 2010 وحتى عام 2013 بسبب تغيب مندوب أرباب العمل عن حضور الجلسات، حيث كانت تؤجل القضايا كلها بسبب عدم انعقاد هيئة المحكمة، وفي عام 2013 صدر القانون رقم 64 الناظم لعمل المحكمة والذي أدى إلى إقلاع المحكمة وبدئها بممارسة أعمالها، إلا أن تراكم آلاف القضايا أمامها منذ سنوات، وعدم وجود مستلزمات العمل داخل المحكمة كحواسب وآلة لنسخ القرارات، أدى إلى بطء في إجراءات التقاضي ،وعادت المحكمة لتتوقف بسبب انتهاء عقد مندوب أرباب العمل، وعدم تعيين بديل عنه لغاية 2016/7/21.

تراكم القضايا دون حلها!

كما أنه من بين أهم الأسباب التي أدت الى تراكم القضايا أمام المحكمة، وتأخر البت فيها يعود إلى نقص الكادر القضائي، واقتصار إنشاء محكمة عمالية واحدة لكل محافظة فقط ، فمحكمة بداية العمل في دمشق مثلاً يوجد أمامها 1509 قضية، ولم تحكم سوى بمئة دعوى خلال عام، ومحكمة ريف دمشق أمامها آلاف القضايا فلو افترضنا جدلاً أن القاضي سيدرس ويحكم قضية واحدة يومياً فهذا يعني أنه سيحكم ب 260 قضية سنويا فقط! «مع حساب أيام العطل الرسمية» فكم سنة ستحتاج المحكمة للبت بالدعاوى المتراكمة أمامها، ماعدا القضايا المستجدة طبعاً.

الحل يكون بإعادة النظر بالمادة /205/ من القانون نفسه، وإعادة الاختصاص للقضايا العمالية إلى محكمة الصلح في كافة المناطق والمدن والنواحي مما يوسع دائرة التقاضي ويؤمن سرعة البت بالدعاوى.

وأن يتم إحداث غرفتين في محكمة العمل كما كان معمولاً به سابقاً تكون إحداها مختصةً بالنظر بقضايا التسريح فقط، لما لهذا النوع من القضايا من حساسية ولما تطلبه من استعجال في الفصل فيها، وغرفة أخرى تكون مختصةً للنظر ببقية القضايا.

وزارة العدل كانت قد أصدرت تعميماً منذ فترة بشأن التأخر بالبت بالقضايا، وهو الذي نص على ألّا تبقى أية قضية أكثر من 8 أشهر بين يدي القاضي ، ولكن مع أن الوزارة وضعت يدها على المشكلة، ولكن القرار بحد ذاته يحتاج إلى تفسير، فإذا كانت القضية تحتاج 8 أشهر في محكمة الدرجة الأولى، و8 أشهر أمام محكمة الاستئناف فمعناه أن أية قضية تحتاج إلى سنة ونصف حتى يبت فيها بقرار نهائي.

المحكمة تخرق القانون!

إن من المشاكل التي يتعرض لها العمال أمام المحكمة هي: مشكلة عدم تطبيق المحكمة العمالية للقوانين، ولا تدقق في حقيقة المواضيع أمامها، وقد كانت المحكمة نفسها السبب في تسريح مئات العمال من أعمالهم بمجرد تقدم أرباب عملهم بطلبات التسريح إليها، دون أن تتكلف المحكمة بتبيان صحة ما تقدم به أرباب العمل من طلبات، كما أن المحكمة لا تلزم ربّ العامل بدفع 50 % من أجر العامل لمدة سنة خلال فترة التقاضي كما ينص القانون وفي هذا مخالفة واضحة للقانون وانحياز من قبل المحكمة لأرباب العمل، وهنا لا بد من التساؤل حول دور مندوب العمال في المحكمة، الذي من المفترض به أن يكون ممثل العمال والمدافع عن حقوقهم، ويعمل على تطبيق قانون العمل.

ضرورة تأمين محامين للعمال

وبالرغم من أن المشرع قد سمح للعامل بالترافع نيابةً عن نفسه أمام المحكمة دون حاجة إلى توكيل محام ولكن هذا ليس بالشيء الإيجابي بالنسبة للعامل كما يعده البعض، وليس تخفيفاً من الأعباء على العمال كما يعتقد البعض، لأن العامل لا يمتلك تلك الخبرة الكافية بالقوانين وطريقة الترافع أمام المحاكم، حتى يقف أمام القاضي ويتقدم بطلباته وبدفوعه ويرد على خصمه، فالمحامي يستطيع وضع خطة قانونية وحقوقية لتحصيل حقوق موكله، والمرافعات، فتقديم المحامي لمرافعة قد لا تتجاوز في قراءتها دقائق معدودة تحتاج إلى أيام وأسابيع لتحضيرها. ومع ذلك ففي أغلب الحالات يضطر العامل لتوكيل محام لتحصيل حقه ويقع تحت رحمة تأمين نفقات المحاماة، التي قد لا يستطيع تحملها، ومن هنا كان واجب الاتحاد العام لنقابات العمال، أن يقوم بالتعاقد مع محامين، أو ينشئ مكتباً حقوقياً في مقره، تكون وظيفته الترافع عن العامل والدفاع عنه أمام المحاكم أو على الأقل يقدم المشورة القانونية لهم ، فإذا كانت الدولة تتكفل بتأمين محام للمتهمين الذين لم يوكلوا محامياً أو لا يملكون القدرة المادية على ذلك فلماذا لا تتكفل النقابات بعمل ذلك؟

تعقيدات عمل المحكمة، وعدم تحصيلها لحقوق العمال وانحيازها لأرباب العمل، يؤدي إلى عزوف العمال عن اللجوء إليها ويوقعهم ضحية سمسرة محامي أرباب العمل الذين يلجؤون إلى مساومة العامل على حقه مقابل مبلغ مالي زهيد.

أخيراً

لا بد من التذكير أن جذر المشكلة يعود الى السياسات الاقتصادية الليبرالية، التي أنتجت قانون العمل رقم 17 الذي أصدر لمصلحة قوى رأس المال على حساب العمال وحقوقهم، فحتى لو استطاعت المحكمة القيام بعملها وتجاوزت الصعوبات، وطبقت القانون فستظل ظالمةً للعامل، لأنها معنية في النهاية بتطبيق قانون العمل السيء الذكر، والذي حرم العامل من أهم حقوقه وهو حق الإضراب كما شرع لرب العمل حق التسريح التعسفي، والتعديلات التي تتحدث عنها الحكومة اليوم لا تمس هذه المواد، بل العكس تقدم تنازلات أكثر لأرباب العمل، وتهدر حقوق العمال.

عمال «زنوبيا» العمل في سبيل الحقوق

شركة زنوبيا واحدة من كبرى شركات القطاع الخاص السورية اليوم، وهي تقع في منطقة الكسوة، وتضم خمسة معامل وآلافاً من العمال المتعطشين لاستعادة حقوقهم بالسبل المشروعة كلها، فهم كسائر عمال القطاع الخاص، يواجهون ظلم أرباب العمل وتطاولهم على حقوق عمالهم طمعاً في أرباح أكبر مهما كان الثمن.

■ غزل الماغوط

لكن ما يميز عمال زنوبيا عن رفاقهم، هو أنهم اكتشفوا منذ فترة لا بأس بها أن ثمة في أيديهم سلاحاً لا يستهان به، وهو سلاح من شأنه أن يعيد لهم حقوقهم المستلبة أو بعضاً منها على الأقل، دون أن يخل بالدستور، ألا وهو الإضراب، فقد مكّن الإضراب المنظم والمخطط له جيداً. عمال الشركة من استعادة حقهم في أجر أعدل مما كانوا يحصلون عليه في السابق، إلى جانب استجابة رب العمل لمطالبهم المحقة الأخرى، ما أثمر ظروف عمل أكثر عدالةً وراحةً. لكن المشوار لم ينته بالنسبة للعمال، إذ ما تزال في جعبتهم مطالب محقة أخرى يسعون إليها، بالوسائل المشروعة المختلفة.

السلامة أولاً

من القضايا الملحة التي يطرحها عمال الشركة اليوم موضوع الصحة والسلامة المهنية، والتي يفتقدونها بشدة في معملهم، ويمكن إجمالها في عدة جوانب، أولها: عدم وجود طبيب في الشركة، فالعمال في واد والطبيب في واد، وهو ما يتنافى مع أبسط مبادئ السلامة التي تنص على وجود طبيب في موقع العمل، وليس في مدينة أخرى! والطريف في الأمر أن الطبيب نفسه لا يتواجد أحياناً في عيادته، ويتركها في عهدة أخ أو قريب ممن لا علاقة له بالطب لا من قريب ولا من بعيد وكأن معالجة العمال وإنقاذ حياتهم ليست بأمرٍ ذي شأن، أضف إلى ذلك مشكلة عدم وجود سيارة إسعاف مجهزة لإسعاف العامل في حال تعرضه لإصابة خطرة، في مهنة من المعروف أنها تحمل مخاطر جمةً وعوضاً عن ذلك يتم نقل المصاب في سيارة عادية.

غياب اللباس الواقي!

يعد اللباس العمالي الكامل ضرورةً ملحةً في المهن الخطرة، وهو ما يفتقده عمال زنوبيا، الذين يقتصر لباسهم على الكمامة والقفازات والنظارات الواقية لبعض الاختصاصات، والخوذة التي تقدم لهم عند وجود تفتيش فقط، وفيما عدا ذلك فقد حرم العمال من الأفرولات والحذاء العمالي «السيفتي» والضروري جداً في المهن الخطرة.

من وحي الواقع

ومن القصص التي استفزت العمال وأثارت حفيظتهم، إصابة أحد عمال الوردية المسائية بنوبة كلوية، وامتناع رئيس الوردية المسائية عن إسعافه بحجة أنها ليست إصابة عمل، تاركاً المريض يتلوى ألماً على الأرض، حتى قام زملاؤه باستدعاء أحد معارفه لنقله بسيارته الخاصة إلى الطبيب، ويتساءل العمال: أي معمل هذا الذي لا طبيب فيه ولا سيارة إسعاف، وفوق ذلك لا إنسانية أيضاً، ويضيف البعض بتهكم كان على العامل المسكين أن يلقي بنفسه من أحد الطوابق كي يتم إسعافه بإصابة عمل !

التأمينات حق لا تنازل عنه

إلى جانب القضايا المتعلقة بالسلامة، تتجدد مطالبة العمال بتسجيلهم في التأمينات، بناءً على الراتب الحقيقي بدلاً من المقطوع، وهو ما وعدت به الإدارة منذ مطلع العام، لكن الوعود تبقى وعوداً إلى أن تصبح حقيقةً.

وترجع أهمية هذا المطلب إلى أن التأمينات الاجتماعية تتقاضى ما نسبته 7% من أجر العامل وما نسبته 14% من الأجر حصة رب العمل، وتعود هذه المبالغ إلى العامل في حال تعرضه لإصابة عمل أو عند استقالته وعند تقاعده، ورغم أن القانون ينص صراحةً على أن هذه النسب تؤخذ من الراتب الحقيقي بعد تسجيله لدى التأمينات، فإن كثيراً من أرباب العمل في القطاع الخاص يتنصلون من ذلك ويسجلون العامل براتبه المقطوع فقط، ما يتسبب له بخسائر كبيرة عند تقاعده ويذهب حقه إلى جيب رب العمل، لتزداد ثرواته على حساب عماله.

ولا يعي كثير من العمال هذه الحقيقة، فيطاوعون رب العمل فيما يريد ويتركون الأمور للتيسير كما يقال، مقدمين حقوقهم على طبق من ذهب إلى هذه الشريحة الجشعة.

خطوة على الدرب

ورغم أن مشوار عمال القطاع الخاص عموماً، وعمال زنوبيا على وجه الخصوص، ما يزال طويلاً إلا أنهم على الطريق الصحيح فقد أدركوا أنّ لهم حقوقاً، لن يحصلوا عليها ما لم يطالبوا بها بشتى الوسائل المشروعة، وفي مقدمتها الإضراب باعتباره حقاً راسخاً وسلاحاً قوياً في وجه جشع أرباب العمل.

الطبقة العاملة

البرازيل- الاستعداد لإضراب!

تظاهر عشرات الآلاف من البرازيليين يوم 31 آذار احتجاجاً على الإجراءات التقشفية التي فرضتها الحكومة، ونظمت تظاهرات في برازيليا وريو دي جانيرو وبيلو هوري زونتي، ومدن أخرى كبيرة، واعتبرت النقابات أن الاحتجاجات هي استعداد لإضراب عام، تمت الدعوة إليه في الثامن والعشرين من إبريل.

قالت ممثلة الحركة النسائية للتظاهرات: «التظاهرات جاءت ضد إصلاح نظام التقاعد وقانون العمل، وضد كل الهجمات التي ترتكبها الحكومة بحق العمال».

وكان عشرات الآلاف من البرازيليين قد عبروا في الخامس عشر من آذار الماضي في أنحاء البلاد كلها، عن غضبهم، وعن رفضهم خصوصاً لإصلاح نظام التقاعد.

بريطانيا- عمال بي إم دبليو

صوت العاملون في شركة السيارات الألمانية بي إم دبليو في بريطانيا يوم 1 نيسان بأغلبية ساحقة لصالح الإضراب. عن العمل، بسبب الخلاف بشأن نظام التقاعد في الشركة.

ذكرت نقابة «يونايت» العمالية البريطانية التي أجرت التصويت بين عمال الشركة الألمانية في بريطانيا، أنّ الإضراب يمكن أن يشمل حوالي 3400 عاملًا من بين 5 آلاف عامل في المصانع الأربعة التي تنتج المحركات والسيارات وذكرت النقابة أيضاً أن إغلاق صندوق تقاعد «بي.إم. دبليو» في بريطانيا، يمكن أن يفقد بعض العمال مزايا ماليةً تصل إلى 160 ألف جنيه إسترليني «200 ألف دولار».

مصر- عمال الموانئ

نظم العشرات من العمال العرضيين بشركة القناة للموانئ إحدى الشركات التابعة لهيئة قناة السويس يوم 4 نيسان، وقفةً احتجاجيةً في مقر الشركة بالإسماعيلية للمطالبة بتثبيتهم وتحسين أوضاعهم المادية والوظيفية بالشركة، واعتصم العمال والبالغ عددهم نحو 350 عاملًا، الذين يعملون بموجب عقود «عرضية» داخل مقر الشركة وأمامها احتجاجاً على تعنت مجلس إدارة الشركة معهم وعدم تعيينهم.

وأكد المحتجون على أنهم يعملون بعقود «عرضية» وليست مؤقتة لنحو 3 سنوات، ومنهم من يعمل منذ سنتين، ولم يتم حتى تعينهم بعقود مؤقتة، ويعانون من تردى أوضاعهم الوظيفية والمادية، سواء في الأجور أو العلاج والإجازات المرضية، مطالبين بمساواتهم بجميع العاملين في الشركة.

تونس- عمال البترول

دخل عمال البترول في شركة «صودابس» البترولية بإضراب عن العمل مساء يوم الثلاثاء 4 نيسان بدعوة من النقابة الأساسية لمراكز الإنتاج على أن يستمر الإضراب لأربعة أيام، كما صرح ممثل النقابة لوسائل الإعلام: إن المضربين عن العمل يطالبون بمراجعة نظام الأجور والمراجعة القانونية لتصنيف الشركة والتقاعد الكامل عن سن 55 سنة للعمال العاملين في الصحراء، وإن هذا «الإضراب مؤجل منذ شهر ماي المنصرم وجاء نتيجة عدم تلبية مطالب عمال الشركة، وفشل جلسة تفاوضية جمعت ممثل الاتحاد الجهوي للشغل بتطاوين بإدارة الشركة وممثلي المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية.

من أول السطر

■ نبيل عكام

المذيبات العضوية «1»

هي غازات أو سوائل عضوية تُستخدم لإذابة المواد العضوية وغير العضوية ولا تغير من صفاتها الكيماوية، لذلك يتم استخدامها في العديد من الصناعات، وعلى سبيل المثال: صناعة الدهانات والبوية والورنيش والألوان واللواصق، والصناعات الالكترونية وصناعة الأدوات الكهربائية، وصناعة البلاستيك، والنسيج، والطباعة والتصوير، وصناعة الجلد والمطاط، صناعة الحرير الصناعي، واستخلاص الزيوت والشحوم.في عمليات التنظيف الجاف وغيرها من الصناعات.

وتتميز المذيبات العضوية: بسرعة التبخر. والتطاير، في درجة الحرارة العادية، وسرعة الاشتعال، والمذيبات العضوية جميعها قابلة للاشتعال غير أنها تختلف من حيث درجة لحظة الاشتعال والانفجار وتتحدد خطورته ببعض العوامل: درجة الغليان ودرجة الاشتعال، ومعدل التطاير والتبخر،وكمية الحرارة الناتجة عن الاحتراق.

ومن المذيبات العضوية الأكثر استخداماً: ابروبروبيل كحول، البنزول « البنزين»، الأسيتون الايتيل ،الكلوروفورم، الفريون وهو من المواد الخطرة والضارة بالبيئة، وأكثر المركبات خطورةً المركبات الميثيلية والأيدروكربونية العطرية،وتعتبر المركبات البيدروكربونية المشبعة أقل المواد ضرراً وخطورةً مثل الكحول الايتيلي.

تصل المذيبات العضوية إلى جسم العامل بعدة طرق: الجهاز التنفسي وهو أهم وأقصر الطرق التي تصل المذيبات العضوية من خلاله إلى جسم العامل،كذلك قد تصل عن طريق الجلد من خلال التشققات الموجودة في الجلد،وبعد إذابة الخلايا الدهنية بخلايا الجلد. وعن طريق الفم والجهاز الهضمي، وهذا لا يتم في الصناعة إلا إذا تناول العامل الطعام في مكان العمل أو قام بالتدخين ويداه ملوثتان.

ويتوقف التأثير الضار للمذيبات على بعض العوامل منها: السن حيث يزداد التأثير بمضار المذيبات كلما قل عمر العامل، وكذلك العاملات أكثر تأثراً وخاصةً الحوامل منهن.

أكثر الأجهزة تأثراً بالمذيبات العضوية هو: الجهاز العصبي، ويتوقف ذلك على درجة تركيزها ومدة التعرض لهذه المواد، فالتعرض بكميات كبيرة مباشرةً، من أبخرة المذيبات يُشعر المصاب بفقدان التوازن والإغماء نتيجة شلل المركز المسؤول عن عملية التنفس في المخ.

إن التعرض الدائم يؤدي إلى اضطرابات عقلية، تسبب الهلوسة أو الانطواء،وقد تصل أحياناً إلى حالة الجنون، والتهاب الأعصاب الطرفية وإلتهاب العصب البصري وضموره وذلك حسب نوعية المذيب الذي يتعرض له العامل.

والجهاز التنفسي وتؤدي إلى التهاب الأغشية المخاطية للأنف والقصبة الهوائية، حيث تظهر بجفاف الحلق والقصبة الهوائية وتورمها وضيق في التنفس.

الرهان على من يكون؟!

عجت التقارير ومن بعدها المؤتمرات بمئات المطالب والمقترحات، وأكدت القيادات النقابية على مختلف مستوياتها بأنها مستمرة في سعيها لتحصيل ما أمكن من حكومة اليوم كما فعلت مع حكومات الأمس في رهان على تجاوبها وأي رهان هذا؟!.

■ هاشم اليعقوبي

يستطيع أي متابع للحركة النقابية، عبر السنوات الماضية عموماً ومنذ تفجر الأزمة خصوصاً، أن يرصد بسهولة بالغة مواطن القوة ومكامن الضعف، وأن يحصي مئات المطالب العمالية والإنتاجية التي وضعت على طاولة الحكومات وجداول الوزراء، أو طرحت في غرف إدارات المعامل والمنشآت فلا المعامل أُنقذت، ولا الحقوق حُصّلت، ولا المطالب نُفذت، لسبب بديهي وواضح، وهو أن مصالح الطبقة العاملة في واد وسياسات الحكومة في واد آخر، وادي السياسات الاقتصادية الليبرالية المقيتة التي ما زالت منهج الحكومات ودستورها الوحيد ومصدر ثراء الأثرياء، فمن الطبيعي إذاً أن تصبح أية مراهنة على الحكومات هباءً منثوراً، ولا سبيل لتصحيح هذا الخطأ إلا بالنظر لمكمن القوة الأساس وهو: العمال والعمال حصراً، فهم الحصان الرابح الذي فيه تتغير الموازين وتعود الحقوق، فشتان ما بين موقف العامل الذي قال في أحد المؤتمرات النقابية: نزرع معملنا بطاطا ولا نسمح بإغلاقه، وبين موقف الحكومة الذي يهدد بقطع الأجور عن عمال المنشآت المخسرة.

لا وسطية بالعمل النقابي!

لم يكن دور النقابات في يوم من الأيام دور الوساطة أو الحيادية، وليست من مهامها التوفيق ما بين مطالب العمال أينما كانوا، وما بين الحكومة مهما كانت سياساتها، ويمكن أن نأخذ مثالاً على ذلك: الموقف الذي أخذته القيادات النقابية من قانون التشاركية، فالحكومة موافقة عليه وبدأت في العمل فيه وهذا طبيعي، كونها صاحبة القانون في حين كان الموقف العام عند عمال القطاع العام ضد القانون شكلاً ومضموناً وأما التنظيم النقابي فقد أخذ الموقف الوسطي بين الموقفين حيث أعلن بأنه مع قانون التشاركية بشروط محددة، وتعامل مع القانون كأنه قدر محتوم لا مفر منه، على مبدأ «اللهم لا أسألك رد القضاء بل أسألك اللطف فيه»

العمال صاغوا موقفهم فماذا عنكم؟

تثلج الصدر تلك المداخلات التي أطلقها الكثير من العمال في مؤتمراتهم، خلال الأشهر الثلاثة الماضية، وفي معظم القطاعات الإنتاجية والخدمية، فأدلوا بدلوهم حين طرحوا الحلول للكثير من الصعوبات والمعيقات الإنتاجية، ورفعوا صوتهم حين دافعوا عن منشآتهم ومعاملهم ودوائرهم وحقوقهم المعيشية اليومية، فصاغوا بنفسهم كلٌ على طريقته موقفاً يصلح كي يكون بوصلةً للتوجه اللاحق بل إن هذا هو المفترض تماماً، وليس على القيادات النقابية وكلٌ حسب موقعه غير صياغة هذه المطالب، وتصنيفها بين الخاص والعام وتبنيها بشكل كامل وواضح ومعلن، والعمل عليها بجدية والتزام يماثل جدية والتزام طالبيها، لانتزاعها من الحكومة بالوسائل المشروعة كافةً ضمن سلم من الأولويات، تتصدرها زيادة الأجور الحقيقية الفعلية وتبني حق الإضراب، وهذا تحديداً قد أصبح ضرورةً فرضتها الأوضاع المتدهورة للواقع الإنتاجي في قطاع الدولة والواقع المعيشي للطبقة العاملة بأسرها من جانب، واستمرار سياسة الإفقار والتطنيش الحكومي من جانب آخر، فالوضع القائم لم يعد يحتمل تأجيلاً هنا وتراخياً هناك ولتتحمل الحكومة مآل التحرك العمالي القادم الذي لم يعد بعيداً كما يبدو للقاصي والداني، وليتحمل الجميع الدور المناط بهم في تبني كامل مطالب الطبقة العاملة، كي لا يتحمل أوزار الحكومة وسياساتها الاقتصادية التي أوصلت العمال إلى خيارات مفتوحة، لا يعلم غير الله مداها.

لا بديل عن الطبقة العاملة

يمكن تلمس الرغبة الكبيرة الموجودة عند الكوادر النقابية، على الخروج من عنق الزجاجة، والمضي قدماً في استعادة الدور الوظيفي للحركة النقابية وتنظيمها الواسع، من خلال تعزيز وحدتها واستقلاليتها هو مرتكز مهم، وأرضية صلبة، لتكاتف القوى ورصّ الصفوف من أجل النهوض بواقعها بما يتناسب مع طموحات الطبقة العاملة، ولعل السنوات الماضية كانت كفيلةً بتوضيح صوابية طرح المطالب بالعودة لصفوف العمال، وضرورة ملاقاتها وتبني كامل مطالبها الوطنية والديمقراطية والاقتصادية الاجتماعية، ومن المؤكد بأن أنصار هذا الطرح قد أصبحوا أكثر نضجاً ووعياً لمهامهم القادمة، فهم مطالبون بالحفاظ على وحدة الحركة النقابية بقدر حفاظهم على دورها وعليه فإن العمل الحقيقي الآن، وكما كان طوال الوقت، هو: بين صفوف العمال في القطاعات كافةً فهم مبرر وجودهم ومصدر قوتهم وكما يقال: الأمور تقاس بخواتيمها.

جميل: المعطيات تسمح بإنجاز أكبر في الجولة السادسة

استضاف «نادي الشرق» في وكالة «ريا نوفوستي» الروسية بعد ظهر الثلاثاء 4 نيسان 2017، مؤتمراً صحفياً لرئيس منصة موسكو للمعارضة السورية، وأمين حزب الإرادة الشعبية، د.قدري جميل، وقف فيه عند المسائل السياسية المتعلقة بالجولة الخامسة من مؤتمر جنيف3، وما سيلي ذلك من خطوات.

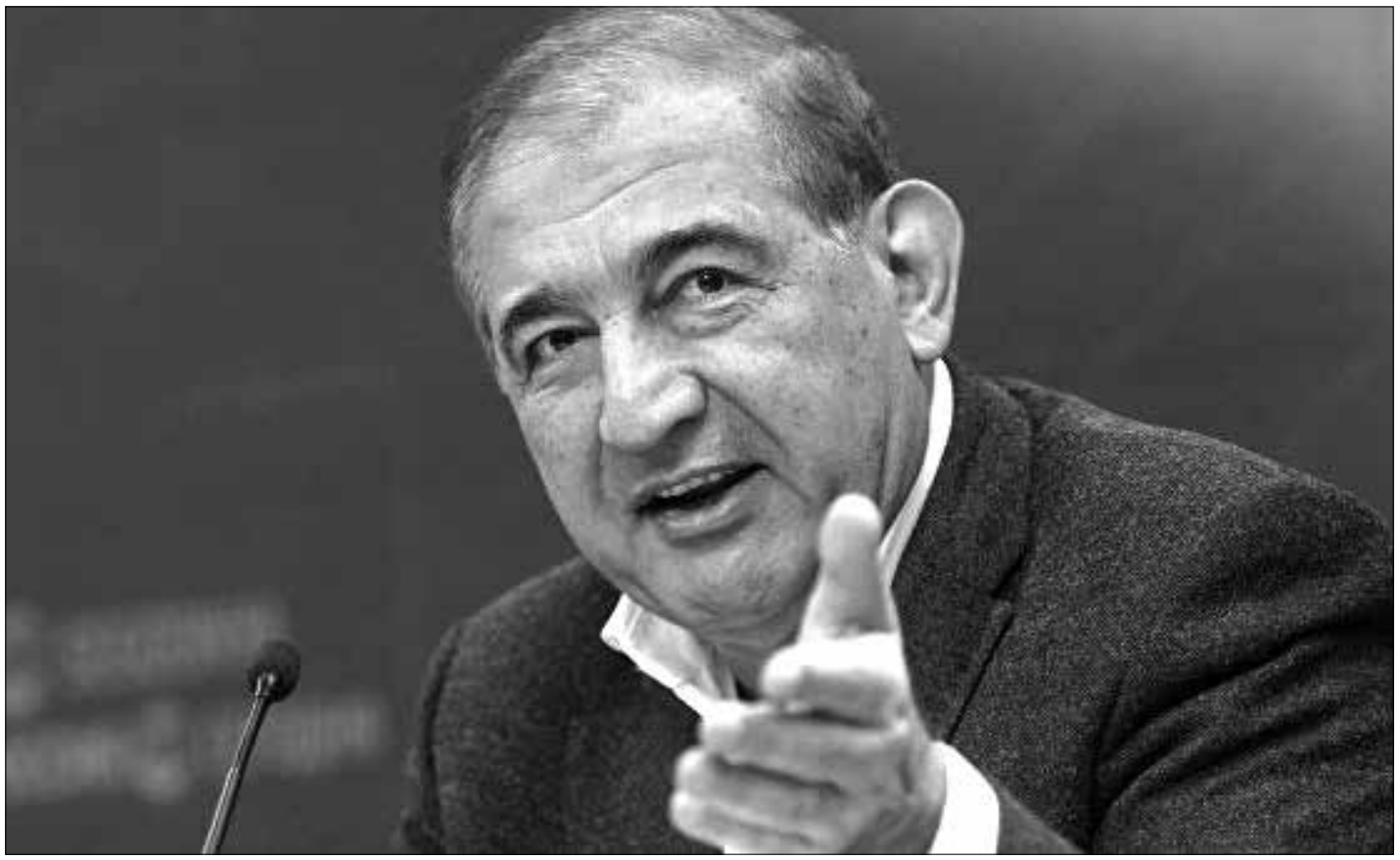

■ قاسيون

في بداية المؤتمر، قدّم د.جميل عرضاً سياسياً، تضمن موقف الحزب والمنصة مما جرى خلال الجولة الخامسة من المفاوضات، ليستهل كلمته بالقول: شاركنا بوفدٍ يمثل منصة موسكو وكان على رأسه السيدُ مهند دليقان، وكان هنالك إلى جانب الوفد بعثة رئاسة المنصة، وكرئيس للمنصة كنت أنا في هذه البعثة، وكان هنالك ثلاثة أعضاء رئاسة آخرون أما الوفد الذي شارك في المفاوضات المباشرة مع دي ميستورا فتكون من خمسة أعضاء.

جنيف ملتقى نيران الإعلام

أنا موافق مع الفكرة التي تقول أنه: لا يجوز تقييم الجولة بأنها فاشلة، ولكن تقييمها بأنها نجاح كبير صعب.. هنالك تقدُّم، وأريد أن ألفت نظركم إلى أن الكثير من وسائل الإعلام حاولت أن تشيع جواً من التشاؤم والإحباط وأن الجولة فاشلة مئة بالمئة، وفي آخر مقابلة تلفزيونية لي قلت: إني لست موافقاً بأن الجولة فشلت، فالجولة لم تفشل، لكنها لم تحقق كل ما هو مطلوب منها.

لماذا هذا الهجوم الإعلامي على جنيف ومحاولة إثارة ضجة سلبية حوله؟ الكثير لا يريد نجاح جنيف، واستخدمت وسائل عديدة لإقناع الجمهور بأن جنيف لا قيمة له، أولاً: الهجوم الذي بدأ على دمشق عشية بدء جنيف وخلال الأيام الأولى منه، ووسائل الإعلام الغربية والكثير من العربية، كانت تؤكد أن جنيف فشل وأن الكلمة الآن للميدان. مع أن الهدف من كل المعارك حول دمشق كان إفشال جنيف..

انظروا إلى وسائل الإعلام كيف كانت تغطي موضوع مصير دي ميستورا، حتى وصل الحد أن «يعينوه» في مكان آخر، وانطلقوا من واقعة أساسية، هي أن دمشق رفضت استقباله. وتبيَّن في النتيجة بعدها أن دي مستورا قد مُدِّد له.. أي أن كل هذا الدخان الإعلامي لم يكن يستهدف دي مستورا، وإنما جنيف كعملية سياسية لحل الأزمة السورية.

قرار جديد.. عصر جديد

إن جوهر جنيف استند عملياً في قيامه على القرار الدولي 2254. فماذا يعني 2254؟ إنه صناعة روسية – صينية، وروسيا والصين مسؤولتان عنه، وهو تعبير عن محاولة تغيير نمط العلاقات الدولية القائم بعد الحرب العالمية الثانية. لذلك، كنت أؤكد دائماً أن 2254 صُنع لكي ينفذ، لا ليوضع على الرف كالقرارات الأخرى التي تعودنا عليها من قبل الأمم المتحدة، وكان من الطبيعي أن توضع على الرف لأن القوى المهيمنة على السياسة العالمية في ذلك الحين هي القوى الغربية والأوروبية والأميركية، التي تريد الضحك على الشعوب، فتظهر لها شيئاً في قرارات الأمم المتحدة، وعندما يصدر القرار يضعونه على الرف.

لكننا أمام قرار من نوع جديد، في عصر يتكون من جديد، وترتبط بهذا القرار عملياً مصداقية روسيا والصين، القوتان الصاعدتان اليوم على الحلبة الدولية، لذلك، لدينا قناعة بأن القرار سينفذ، لأنه تعبيرٌ عن الجديد القادم، ولا يوجد مجال آخر، فالقوى المهزومة عالمياً لا تريد تنفيذه، رغم أنها وافقت عليه، وكانت تعتقد أن مصيره يجب أن يكون كمصير القرارات الأخرى، لكن القرار يشق طريقه.

من 23 حتى 28: أيام العرقلة

مع بدء هذه الجولة من جنيف في 23 آذار، برزت مصاعب كانت كبرى، فوفد مجموعة الرياض عاد لعادته القديمة، ووضع الاشتراطات المسبقة كاشتراط الرحيل في بحث المرحلة الانتقالية، وقيل لهم من قبل الأمم المتحدة: إن هذا الشرط غير موجود في الوثائق الدولية، ولم يفهموا ذلك، وبدأت العرقلة. ووفد حكومة الجمهورية العربية السورية لم يساعد على إطلاق المفاوضات، لأن السيد بشار الجعفري كان يؤكد منذ انطلاق الجولة ألّا صلاحية له في بحث أي ملف، عدا ملف الإرهاب.. مع أننا في الجولة الرابعة متفقون على بحث السلال الأربع: السلة الأولى الحكم، والثانية الدستور، والثالثة الانتخابات، والرابعة الإرهاب، وكلها يجب أن تبحث بشكل متوازي.

استمر الوضع منذ 23 آذار حتى الـ28 منه، عندما وصل السيد غاتيلوف نائب وزير الخارجية الروسي، والتقى مع جميع الوفود. وعندما التقى معنا، قلنا له بصراحة: إن الجولة حتى ذلك الحين كانت لا تزال تراوح في المكان، حتى أن هنالك محاولات لشدنا إلى ما قبل الجولة الرابعة، وأن هنالك خطراً على الجولة الخامسة إذا لم يجرِ إنقاذها خلال ساعات. وقام الجانب الروسي مشكوراً بالجهود الضرورية، حيث إن وفد الحكومة السورية – وخلال أقل من 28 ساعةً– أبدى استعداده لبحث السلات جميعها، واجتمع مع دي مستورا في اليوم التالي..

أريد أن ألفت نظركم إلى أنه، وخلافاً للمرات الماضية، يبدو أن هنالك أمر عمليات بعزل وفدنا إعلامياً. حيث كان هنالك حصار إعلامي شديد من قبل الأكثرية الساحقة من المحطات العربية والغربية حول وفدنا. لماذا؟ أعتقد لأنهم استنتجوا بأنه في الجولة الماضية كان أداؤه جيداً جداً، وأثر على تناول الرأي العام العربي للأزمة السورية... لكن هذا لم يمنعنا من اختراق الحصار...

الكرة في ملعب الأمم المتحدة

في المجمل، يمكن القول أنه جرى هجوم شديد خلال الجولة الخامسة على نتائج الجولة الرابعة، وقد تم صدّ هذا الهجوم، والحفاظ على نتائج الجولة السابقة، والآن فإن المهمة في جنيف القادم أن يبدأ العمل الحقيقي في اللجان بشكل متوازٍ، حول المواضيع الأربعة المطروحة.

أعلن الجميع عن التزامه وموافقته، وهنا، فإن الكرة في ملعب الأمم المتحدة والسيد دي مستورا الذي تم التمديد له لنجاح المفاوضات السورية. يجب الذهاب إلى نقاش السلات الأربع بشكل متوازٍ. ونحن قدمنا اقتراحاً لتسهيل الأمور، إذا كان الوفد الواحد ليس مطلوباً فوراً، لأن المفاوضات ما زالت غير مباشرة..

كان يشتكي دي مستورا دائماً بأن هنالك أربعة وفود وأربع سلات، وإذا عملت بشكل متوازٍ فيجب أن تحضر 16 مجموعة عملٍ، وبالتالي يلزمنا ستة عشر خبيراً لتوزيعهم على مجموعات العمل، ويلزمنا ستة عشر مترجم وإلخ.. فقلنا له: من الممكن أن نستخدم رسمة 4×2، أي أربع مجموعات عمل مع وفد الحكومة، وأربع مجموعات عمل مع المعارضة، فما الذي يمنع المعارضة أن تشارك مجتمعةً في مجموعات العمل، هذا يسهل العمل كثيراً، ونحن لسنا ضدّ، إذا قدرتم أن يجتمع الكل في مجموعة عمل واحدة تشمل وفد الحكومة ووفود المعارضة المختلفة. لكن، إذا كان هذا صعباً في المرحلة الأولى، لنجعل مجموعات العمل تضم وفود المعارضة كلها، وهذا سيسرع ويسهل الأمور ويختصر وقت النقاش إلى النصف تماماً.

الآن فإن المهمة في جنيف القادم أن يبدأ العمل الحقيقي في اللجان بشكل متواز حول المواضيع الأربعة المطروحة

«نتطلع إلى المستقبل بأمل»

اليوم، يحدث تحول كبير نتيجة استمرار جنيف، إذ أن هذا الاستمرار – الذي عليه ملاحظات كثيرة– قد خلق جواً هاماً، ودونه ما كان يمكن اليوم أن نرى الظواهر التالية: إعلان تركيا إيقاف وانتهاء عملية درع الفرات، فدون جنيف والعملية السياسية المستمرة ما كان ليتم. ثانياً: الإعلانات الأخيرة للولايات المتحدة الأميركية، وعلى لسان وزيرة خارجيتها وممثلتها الدائمة بالأمم المتحدة ومسؤوليها المختلفين إعلان اقترابهم من الرؤية الروسية في تطبيق القرار 2254، حيث جرى تحول بصياغة الموقف الأميركي، من حيث ترتيب الأولويات... ثالثاً: حتى الاتحاد الأوربي خلال الأيام الماضية أصدر شيئاً يدل على أنه يسير في هذا الاتجاه، رابعاً: الخارجية الفرنسية أعلنت ما يشابه الموقف الأميركي، خامساً: ننظر بشكل إيجابي إلى التقارب الجاري بين إيران وقطر حول بعض الملفات السورية، ومحاولة المساهمة في حلها، سادساً: حتى السعودية تظهر ملامح تغير بموقفها، وقد انعكس ذلك بالدرجة الأولى في بيان القمة العربية الذي أكد على تنفيذ القرار 2254. لذلك، فإن الحديث عن فشل جنيف هو أمر مخالف للواقع، لأن استمرار جنيف قد غيَّر الواقع الدولي كلّه، والآن – لأول مرة– تجتمع العوامل والظروف جميعها، التي تسمح بإنجاح أكبر للجولة السادسة القادمة من جنيف.

نتطلع إلى المستقبل بأمل، ونحن متأكدون من أنه دون دور المعارضة السياسية السورية – التي تسمى «معتدلة» رغم أنها هي من يطالب بالتغيير الجذري الشامل بطرقٍ سلمية– لكان جنيف والقرار 2254 سيوضعان على الرف. إنّ وجود الدور الروسي الفاعل، والمعارضة السورية الوطنية التي تريد تنفيذ 2254، قد خلق الظروف جميعها كي يبقى هذا القرار موجوداً، ويفعل فعله على الأرض.

بيان من حزب الإرادة الشعبية

لا للعدوان... ولا عودة إلى الوراء!

حزب الإرادة الشعبية

يدين حزب الإرادة الشعبية العدوان الأمريكي الذي جرى فجر اليوم على موقع عسكري سوري تحت ذريعة «الرد على الكيماوي»، وهي ذريعة من طراز «الرد على أسلحة الدمار الشامل» في العراق، وغيرها من الذرائع التي لا تنتهي.

ويرى في هذا الاعتداء محاولة أمريكية خرقاء لإعادة عقارب الساعة العالمية إلى الوراء حيث الأحادية القطبية... ولكن هيهات!

إنّ مختلف الآمال الخبيثة التي جرى إحياؤها مؤقتاً عبر هذا الاعتداء، سواء أكانت آمال بعض أصناف المعارضة التي تحلم بالتدخل الخارجي وتدعو له صباح مساء، أو آمال بعض القوى الإقليمية المعادية لمصالح شعوبها ومصالح الشعب السوري، أو آمال الفاسدين الكبار وتجار الحرب الداخليين، إنّ هذه الآمال جميعها ستخيب سريعاً، وسيلحق أصحابها تراجع إضافي فوق تراجعها الحالي.

إنّ حث السير باتجاه الحل السياسي، وباتجاه إيقاف الكارثة الإنسانية في سورية، وباتجاه تثبيت وقف إطلاق النار، هو الطريق الوحيد للخروج من الأزمة بسورية موحدة، ولتحقيق التغيير الوطني الديمقراطي الجذري العميق والشامل، اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، لا التغيير الوهمي المدمر على طراز ما جرى في العراق أو ليبيا...

بيان من جبهة التغيير والتحرير:

لا للعدوان

جبهة التغيير والتحرير

تدين جبهة التغيير والتحرير العدوان الأمريكي، الذي استهدف موقعاً عسكرياً سورياً فجر اليوم، والذي يعتبر تأكيداً جديداً على الطبيعة العدوانية المتأصلة لدى النخبة الأمريكية.

إن اللجوء إلى استخدام القوة العسكرية في الخارج، رغم «سياسة الانكفاء إلى الداخل» التي تعتبر جوهر البرنامج الانتخابي للإدارة الجديدة، يعتبر مؤشراً جديداً على الانقسام الأمريكي، والتخبط في تحديد الخيارات، وترى الجبهة في هذه الضربات الجوية، التي جاءت بذريعة الرد على استخدام السلاح الكيميائي، محاولةً جديدةً من قوى الحرب للتغطية على تراجع الوزن والدور الأمريكيين، عبر اللجوء إلى استخدام الترسانة العسكرية، ولاستعادة هيبة الولايات المتحدة التي تفتقدها في العديد من مناطق العالم، ومنها سورية، خصوصاً بعد تقدم مسار العملية السياسية إلى الأمام في جولتي جنيف الأخيرتين.

إن الرد المطلوب من القوى الوطنية السورية، هو الإسراع بالحل السياسي على أساس القرار 2254، الذي من شأنه أن يوحد السوريين ليس فقط ضد قوى الإرهاب، كأداة غير مباشرة للتدخل الخارجي، بل أيضاً ضد التدخل الخارجي المباشر، الذي وكما يبدو ما زال يدور في مخيلة بقايا قوى الحرب المتهالكة، من النخبة الأمريكية، التي لا تتورع عن ارتكاب الحماقات، عندما تصبح عنجهيتها و«كبريائها» في الحضيض، ومن أجل لملمة بقايا الحلفاء المبعثرين على خلفية التراجع العام المفروض عليها.

قيادة جبهة التغيير والتحرير
دمشق 7\4\2017

جنيف: الجميع ناقش السلات كلها...

أجرت إذاعة ميلودي أف أم لقاءً إذاعياً مع عشتار محمود عضو المجلس المركزي في حزب الإرادة الشعبية، والعضو الاستشاري في وفد منصة موسكو في الجولة الخامسة من جولة جنيف، حول الجولة وتفاصيلها، والمستجدات الإقليمية والدولية المرتبطة، كانت هذه النقاط الرئيسية..

الجميع ناقش كل السلات

شهدت الجولة محاولات واضحةً لاستهداف عسكري وإعلامي بالتالي السياسي لمجرياتها، ولكن بالمحصلة، الأمور بنتائجها، وعلينا أن نسأل: ما هي المهام التي كانت موضوعة لهذه الجولة وما تحقق منها. فعملياً ما أشار إليه المبعوث الدولي في نهاية الجولة الرابعة من جنيف، حول بدء نقاش السلات الأربع على التوازي قد تحقق جزئياً، فجميع الوفود شاركت وجميع الوفود ناقشت عملياً المواضيع الأربعة، بغض النظر عن حجم النقاش، وعن محاولات التأخير، حيث كنا نستطيع أن ننجز أكثر..

طالما دخلنا في تفاصيل جدول الأعمال، وكل الوفود قدمت أوراقاً بخصوص السلات، وطالما ثبّتنا مسألة التوازي نكون قد حققنا خطوةً نحو الأمام.

التوازي هو حكماً تزامن

أكدنا على موضوع التوازي، وطالبنا الأمم المتحدة بأن تلتزم بما أقرته نهاية الجولة الرابعة من جنيف، أي نقاش السلات الأربع على التوازي، وقد أعطينا تعريفنا للتوازي وقلنا: إن التوازي هو حكماً تزامن، بمعنى على جميع الوفود أن تناقش جميع السلات في الآن نفسه، وأي إجراء عدا هذا هو عملياً عودة للتسلسل، أي وضع سلة قبل سلة في النقاش، والمشكلة تكمن هنا بالأولويات المختلفة لكل طرف من الأطراف، تحديداً وفدا الرياض والحكومة، اللذين كانت لديهما أولويات في النقاش، متمثلة بحديث الوفد الحكومي عن نقاش الإرهاب فقط، وبتصريحات وفد الرياض بنقاش الانتقال السياسي فقط.

وعندما تتراجع الأمم المتحدة عن التوازي المتزامن، كأن تتيح الخيار لكل طرف ليركز على السلة التي يريدها، فإنها تتراجع عما أقرته، وتتيح هامشاً للمماطلة والتعطيل، وبهذه الخطوة يمكن أن نعود إلى نتائج جنيف 2، الذي فشل نتيجة مسألتين، أولاً: طريقة التمثيل بوفد للحكومة ووفد واحد للمعارضة دون دعوة الوفود والمنصات الأخرى، وثانياً: تمسك كل من الوفدين بأولوية بجدول العمل.

نحن أصرينا على أن التوازي هو حكماً تزامن، وأي شكل آخر لمناقشة السلات يفتح احتمالات الفشل، كما في جنيف 2، وقدمنا في اجتماع واحد أوراقاً فيما يتعلق بمناقشة السلال الأربع، هادفين إلى إثبات أنه عندما يكون الطرف السياسي جدياً ولديه إرادة سياسية حقيقية في السير نحو الحل، فإنه سيكون قادراً على مناقشة السلات الأربع ليس فقط بجولة واحدة بل باجتماع واحد!

مزايا مقترح «4×2»

محاولةً منا لتذليل الصعوبات، وتحقيق التوازي المتزامن، اقترحنا: أنه يمكن أن يتم جمع وفود المعارضة بمجموعات العمل الأربع للسلات، أي على سبيل المثال مجموعة لمناقشة السلة الثانية الدستور، تضم ممثلين لوفد موسكو، والقاهرة، والرياض، مجتمعين مع فريق الوسيط الدولي، وهكذا مجموعة في كل سلة من السلات. كما طرحنا أنه ليس بالضرورة أن يحصل تفاعل مباشر بين الوفود، مع بعضها البعض، بل على كل طرف أن يقدم وجهة نظره في السلة المطروحة.

وهذا المقترح يحقق عدة غايات، فعدا عن حل مشكلة اختصار عدد خبراء الفريق الأممي المطلوب لمجموعات العمل التي ستناقش السلات، فإننا بهذه الحالة، نختصر الوقت، ونسرع العملية، كما أننا نتيح الفرصة لوفود المعارضة أن تسمع آراء بعضها الآخر بشكل مباشر، ودون وساطة، وهذا يمكن أن يشكل أساساً مفيداً لتسريع عملية تشكيل الوفد الواحد غير الموحد للمعارضة، الأمر الذي لا يزال عالي الأهمية، للوصول إلى المفاوضات المباشرة.

ردة فعل الأمم المتحدة على المقترح، بأنه عملي وبناء، وبتوقعاتنا ستكون له فرصة كي يكون الشكل العملي، لآلية العمل في الجولة اللاحقة. منصة القاهرة اقترحت أن تجتمع جميع وفود المعارضة، ومع وفد الحكومة في مجموعة عمل واحدة، لكل سلة من السلات، ونحن نؤيد مقترحهم كذلك الأمر.

2254 سيُنفذ..

لدينا القناعة الكاملة بأن القرار 2254 قد «وُلد لينفذ»، فالأطراف الدولية التي فرضته أي روسيا والصين، ستبذلان كل جهدهما لتضمنا تنفيذ القرار، لأنه يؤسس لنموذج في حل أزمات السياسة الدولية، حلولاً سياسيةً وعبر التوافق.

وفي الجولات التي تنعقد حالياً، علينا أن نستمر بمناقشة تفاصيل تطبيق هذا القرار، والمطلوب من جنيف الوصول إلى تنفيذه، بمعنى أن نصل إلى شكل الحكم، أو تعريف جسم الحكم الانتقالي، كي نصل إلى سلة الدستور ما الذي يجب أن يتحدد بجنيف وما الذي يجب أن يتحدد بسورية، كذلك الأمر تفاصيل في عملية الانتخابات التي سوف تتطبق بآخر الـ18 شهر، وأيضاً مكافحة الإرهاب كعملية مرتبطة بالعمق بسلات الانتقال السياسي الثلاث سويةً. وكل محاولات العرقلة في الجولات، سواء كانت تقنيةً أو غيرها، هي تعبير عن الأطراف السياسية الدولية والإقليمية والمحلية التي لا تريد الوصول إلى حل سياسي في سورية، والتي لا تريد تطبيق القرار 2254، وما علينا إلا أن نذلل الصعوبات كلها التي تقف في طريقنا، ونحل المشاكل التي تواجهنا للسير إلى الأمام.

تغييب الأكراد.. تغييب لقضيتهم

إننا من حيث المبدأ لا نعترض على توسيع التمثيل في جنيف، ولكن بالدرجة الأولى فإن منصات المعارضة المعلنة في القرار قد أصبحت وفوداً مشاركة بشكل متساوٍ، ولكننا نصر أيضاً على ضرورة مشاركة الأكراد، وتحديداً حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي، والذي هو جزء من منصة موسكو، والقاهرة. لأن تغييب الأكراد هو تغييب لقضية سياسية سورية هامة، وتهميش لقوى سياسية فاعلة في محاربة الإرهاب وغيرها. الولايات المتحدة الأمريكية تدعي دعمها للأكراد، إلّا أنها لا تدعم –إن لم تكن تعرقل– تمثيلهم في جنيف، والفيتو التركي غير كافٍ لمنع تمثيلهم. موقفنا بأن جميع الطروحاتِ السياسية الكردية وغيرها، يجب أن توضع على طاولة المفاوضات، ليتم بحثها والتوافق عليها.

تحسين للخدمة أم أفخاخ لزيادة الريع والأرباح؟!

أصدرت الشركة السورية للاتصالات، مطلع شهر نيسان، قراراً تم بموجبه اعتماد أسعار تعرفة جديدة لخدمة الانترنت، بمعنى آخر تم رفع أسعار الخدمة على المشتركين.

■ عاصي اسماعيل

وقد بررت الشركة مضمون قرارها، عبر صفحتها الرسمية على فيسبوك، بالتالي:

«حرصاً من الشركة السورية للاتصالات على ضمان استمرارية خدماتها بجودة تتناسب مع حاجات وتطلعات مشتركيها الكرام، تم تعديل أجور خدمة انترنت « تراسل ADSL» حيث سيبدأ العمل بالأجور الجديدة اعتباراً من 2017/4/1، منوهين أن هذا التعديل جاء ليغطي ارتفاع التكاليف التي يتم إنفاقها لتقديم الخدمة وإتاحتها للمشتركين».

كما وأملت الشركة حسن التفهم!.

عروض!!

يشار إلى أن الشركة السورية للاتصالات كانت قد أعلنت عن عروض خلال شهر آذار للمشتركين من أجل زيادة السرعات، حيث تضمن العرض الأول:

اشترك بانترنت تراسل ADSL من السورية للاتصالات بسرعة «2 ميغا » أو «4 ميغا» واحصل على حسم 50 % من أجر التركيب، وحسم 30 % من أجر الاشتراك الشهري، ولمدة تمتد حتى 3 أشهر « آذار– نيسان –أيار».

كما تضمن العرض الثاني:

ارفع سرعة الانترنت تراسل ADSL من السورية للاتصالات إلى سرعة «1 ميغا » أو «2 ميغا» واحصل على حسم 30 % من أجر الاشتراك الشهري، ولمدة تمتد حتى 3 أشهر « آذار– نيسان –أيار».

وللاشتراك بالعرض، أعلنت الشركة أن المراكز الهاتفية بانتظار المشتركين اعتباراً من 5 آذار وحتى 28 آذار 2017.

توضيحات وزارية!

وزارة الاتصالات والتقانة، وضحت ارتفاعات الأسعار بما يلي: «تمّت دراسة رفع أسعار بوّابات الـ DSL، لدى مزوّد تراسل التّابع للشركة السّوريّة للاتّصالات، ليحقق تغطية جزء من التّكلفة التّشغيليّة لمشروع الإنترنت، والتي أصبحت مرتفعةً جداً نظراً لتوسّع البوّابة الدّوليّة، وكذلك تكاليف التّشغيل الأخرى، حيث تجاوزت قدرة الشّركة على تحمّلها، فجاءت هذه الدّراسة لتكون متناسبةً ومتوازنةً، بالإضافة إلى أن الاستّخدام الكثيف لمواقع التّواصل الاجتماعي أثّر على إيرادات الشّركة، من خلال التّطبيقات المتاحة بهذه الوسائل، وقد راعت الشّركة أسعار السّرعات الأكثر استخداماً لدى المواطنين وهي «1 ميغابيت/ثا – 2 ميغابيت/ثا» حيث تم رفعها بنسبة لا تتجاوز 18%. أمّا بخصوص السّرعات العالية فهي مخصصة للشّركات الكبيرة، أو لمقاهي الإنترنت، والتي تؤمّن إيرادات لأصحابها عند الاستّثمار، وبالنسبة للسّرعات المتدنية «256 كيلوبيت/ثا – 512 كيلوبيت/ثا» فإن الاتّجاه العالمي، كذلك اتّجاه الشّركة السّوريّة للاتّصالات، هو نقل هؤلاء المشتركين إلى السّرعات «1 ميغابيت/ثا» أو «2 ميغابيت/ثا» لذلك تم رفعها بنسبة أعلى، جاءت بحدود 45%، مع التّأكيد على سعي الشّركة السّوريّة للاتّصالات لتقديم أفضل الخدمات وبالجودة المناسبة.

أفخاخ مبرمجة!

من الواضح أن العروض التي سبق للشركة أن أعلنت عنها، وسوقت لها، خلال آذار، كانت أحد الأسباب الرئيسية لزيادة عدد مشتركي السرعات «1 ميغابيت/ثا» و «2 ميغابيت/ثا»، الذين كانوا مشتركين بالسرعات المتدنية «256 كيلوبيت/ثا – 512 كيلوبيت/ثا» والذين يمثلون الشريحة الأوسع من مستخدمي النت في البلد، نظراً للواقع الاقتصادي المعاشي المتردي لعموم السوريين، لتظهر النتيجة حسب التوضيح الوزاري أن السرعات «1 و 2 ميغابيت/ثا» هي الأكثر استخداماً لدى المواطنين بنهاية آذار ومطلع نيسان، موعد إقرار التعرفة الجديدة، ولتتضح الصورة بشكل فاقع أن الشركة والوزارة تضافرت جهودهم من أجل نصب ذاك الفخ للمواطنين بالنتيجة.

علماً أن الكثيرين من المشتركين، الذين غُرر بهم وقاموا برفع السرعات لديهم، كانت غايتهم الاستفادة من العروض خلال المدة المقررة فقط، بدليل أن الكثير من الاستفسارات على الصفحة الرسمية للشركة، حول إمكانية العودة للسرعة المتدنية بعد العرض، وقد كان الجواب بإمكانية ذلك، ولكن بعد تقديم طلب عن طريق مركز الهاتف، وتسديد مبلغ 500 ليرة لكل طلب، يتم استيفاؤها عبر الفاتورة.

ولعل ما يؤكد النية المبيتة على نصب تلك الأفخاخ للمواطنين، يمكن استشفافها من خلال الموعد الذي وضع أمام المواطنين للاستفادة من العروض المقدمة، حيث حددت اعتباراً من 5 آذار وحتى 28 آذار 2017، ليأتي قرار رفع الأسعار مطلع نيسان تتويجاً لذلك لاحقاً.

الذرائع الممجوجة!

أسوأ ما في الأمر هي تلك الحجج والذرائع، التي يتم الاتكاء عليها عند رفع الأسعار من قبل مقدمي الخدمات، مثل عبارة: «ضمان استمرارية الخدمات بجودة تتناسب مع حاجات وتطلعات المشتركين الكرام»، أو عبارة: «التعديل جاء ليغطي ارتفاع التكاليف التي يتم إنفاقها لتقديم الخدمة وإتاحتها للمشتركين»، أو عبارة: «التّكلفة التّشغيليّة لمشروع الإنترنت، أصبحت مرتفعةً جداً نظراً لتوسّع البوّابة الدّوليّة».

وكأن تلك الخدمات كانت تقدم مجاناً، أو كأن المشتركين لم يقوموا بتسديد رسوم التركيب والاشتراك، أو كانوا ممتنعين عن تسديد الرسوم الشهرية!.

والأسوأ من هذا وذاك هو: طلب حسن «تفهم» المشتركين، في حين أن الشركة لم تتفهم في يوم من الأيام واقع سوء الخدمة، وخاصةً في ظل الواقع الكهربائي العام في البلد، ومع ذلك لم تعمد يوماً إلى التخفيض، وفي الوقت نفسه تتذرع بالاستّخدام الكثيف لمواقع التّواصل الاجتماعي!!.

علماً أن قطاع الاتصالات، يعتبر من القطاعات الرابحة، فكيف يتم تسويقه على أنه مكلف بالنسبة للشركة، وهي غير قادرة على تحمل هذه التكاليف؟.

أو لعله في الأمر «إنّ» ستظهر لاحقاً، عبر العناوين الحكومية المتمثلة بالتشاركية والخصخصة، أسوةً بقطاع الخليوي، سيئ الخدمة والصيت والسعر!.

وكأن لسان حال الشركة والوزارة يقول: إن محدودي الدخل والمعدمين وأبنائهم وخاصةً الطلاب وهم الشريحة الأكبر والأوسع استخداماً لشبكة الإنترنت لا تلزمهم هذه الخدمة

الشريحة المنبوذة!

من الواضح أن شريحة محدودي الدخل من المشتركين هي المستهدفة من القرار أعلاه، وهم مشتركو السرعات المتدنية، وهي الشريحة الأوسع استخداماً لخدمات الانترنت، وهو ما لم يتم إخفاؤه سواء عبر العروض، الأفخاخ، التي تم الإعلان عنها عبر شركة الاتصالات، أو عبر توضيحات الوزارة، التي لم تغفل ممارسة الضغط من أجل رفع السرعات لمشتركي هذه الشريحة، وبالنتيجة بالإعلان الرسمي بأن رفع السعر الذي طال هذه الشريحة من المشتركين قارب الـ 45%، دوناً عن غيرهم من المشتركين، بما فيهم مشتركي السرعات العالية، المخصصة للشّركات الكبيرة، أو لمقاهي الإنترنت، والتي لم تخف الوزارة أنها تؤمّن إيرادات لأصحابها عند الاستّثمار!.

وكأن لسان حال الشركة والوزارة يقول: إن محدودي الدخل والمعدمين وأبنائهم، وخاصةً الطلاب، وهم الشريحة الأكبر والأوسع استخداماً لشبكة الإنترنت، لا تلزمهم هذه الخدمة، كما وستحّمل هؤلاء دون سواهم، تكاليفها عبر رفع السعر عليهم بتلك النسبة الكبيرة، وكأن الأمر «تطفيش»، وذلك تماشياً مع الاتجاه العالمي، الذي لم يتم إغفاله أيضاً، على هذا المستوى، بدلاً من تخفيض الأسعار على هذه الشريحة، ورفعها على الشرائح التي تحقق الأرباح!.

إفقار وتجهيل

والحال كذلك، فإن هذه الشريحة، محدودي الدخل والفقراء والمعدمين، ستحرم من ميزة الحصول على المعلومة والمعرفة والعلم، وفقاً للاتجاه الحكومي الرسمي السائد والمحابي لأصحاب الأرباح، والمساير للاتجاه العالمي المحكوم بالريع والربح الرأسمالي، والمسخر لمصلحة الكبار من أصحاب الرساميل فقط، ليصب بنهاية المطاف مع غيره من التوجهات الحكومية الليبرالية المعمول بها، هكذا وبكل صلف بالطرح والممارسة، التي لم تعد مخفيةً أو من تحت ستار، بل باتت بهذا الشكل العلني الفج.

لنقول بالنتيجة: إنه لا يمكن لعاقل أن «يتفهم» هذه الأساليب الملتوية، وقد آن للحكومة، ومن خلفها من ممثلين للاتجاهات المحلية والعالمية، بحثاً عن الريع والربح، أن يكونوا هم المتفهمين والفاهمين، بأن الإفقار والتجهيل المتعمد للشرائح الأوسع اجتماعياً، مغبته وانعكاساته السلبية ستكون وخيمةً عليهم، دون سواهم، بنهاية المطاف، عسى يدركون ذلك قبل فوات الأوان، ولن يفعلوا!..

الجامعات الخاصة تؤهل كوادرها على حساب الجامعات الحكومية!

تداولت وسائل الإعلام مؤخراً، تصريحاً لمعاون وزير التعليم العالي لشؤون البحث العلمي، مفاده: أن الوزارة تعكف حالياً على دراسة إيفاد الخريجين الأوائل في الجامعات الخاصة، لإكمال الدراسات العليا، في الجامعات الحكومية.

■ سمير علي

وفي المضمون: إن مجلس التعليم العالي، شكل لجنةً برئاسة معاون وزير التعليم العالي لشؤون البحث العلمي، والمعاون للشؤون القانونية، وأحد رؤساء الجامعات الخاصة، لدراسة هذا الموضوع بهدف تأهيل كوادر خاصة، للجامعات الخاصة.

المبررات المعلنة!

وعن المبررات فقد ورد أنه: الغاية خلق حافز لدى الطلاب على استمرار تحصيلهم العلمي، وإكمال دراسة الماجستير والدكتوراه في الجامعات الحكومية، وبأن ذلك سيكون حسب منطقة الجامعة الخاصة، وبأنه يتم استثناؤهم من العدد المسموح به والمقدر بـ5%، وهي النسبة المسموح بها في الجامعات الخاصة، مع الإشارة إلى استنزاف كوادر الجامعات الحكومية، وبأن معظم كوادر الجامعات الخاصة هم من الجامعات الحكومية.

غموض!

ما لم يتضح بمضمون التصريح، ومشروع الدراسة، والقرار القادم، من سيتحمل تكاليف الإيفاد الذي يتم العمل عبره على تشجيع طلاب الجامعات الخاصة من أجل استكمال تحصيلهم العلمي العالي.

هل ستتحمل نفقاته وتكاليفه الجامعات الحكومية، أم الجامعات الخاصة، التي ستستفيد من هذا التأهيل كونه لمصلحتها، أم الطالب الخريج من تلك الجامعات، وعلى حساب ذويه؟.

وهل ستختلف معايير الإيفاد على هؤلاء الطلاب عن سواهم من طلاب الجامعات الحكومية؟.

وما هي الأسس والضوابط، الملزمة بالنهاية، بالنسبة لهؤلاء بعد الإيفاد والحصول على الشهادة الأعلى من الالتزام مع جامعاتهم الأصلية، كي يقف الاستنزاف الحاصل للكوادر العاملة في الجامعات الحكومية، لمصلحة الجامعات الخاصة، بالنتيجة؟.

استنزاف مستمر!

من الواضح أن مسيرة التعليم الجامعي الخاص، كانت وما زالت قائمةً على استنزاف قطاع التعليم الحكومي، الذي من المفترض أن يكون عاماً، وعلى حساب طلابه وكوادره المؤهلة والمدربة، وما الدراسة التي يتم الحديث عنها إلا واحدة من وسائل الاستنزاف الجديدة، بعناوين براقة.

فاذا أخذنا بعين الاعتبار أن عدد الجامعات الخاصة وصل إلى 21 جامعةً، كما يقدر أعداد الطلاب في هذه الجامعات، مجتمعة، بحدود 30 ألف طالب وطالبة، حسب التصريحات الرسمية، وهم على ذلك ربما أقل من أعداد طلاب كلية العلوم الإنسانية بجامعة دمشق فقط، ومع ذلك سيتاح أمام هذه الجامعات الخاصة أن توفد الأوائل لديها ولمصلحتها، والذين سيصل تعدادهم بين 60– 100 طالب وطالبة سنوياً، على حساب طلاب الجامعاتً الحكومية وسياسات الاستيعاب المعتمدة سنوياً، في حين أن كلية العلوم الانسانية بجامعة دمشق، على سبيل المثال، بفروعها كاملةً، لا يصل أعداد موفديها من الطلاب إلى هذا العدد سنوياً.

مع الأخذ بعين الاعتبار أن غالبية الطلاب في الجامعات الحكومية، بطبيعة الحال، هم من أبناء شريحة ذوي الدخل المحدود والفقراء، على عكس طلاب الجامعات الخاصة، الذين بجلهم من أبناء أصحاب المال والثراء والثروات.

من الواضح أن مسيرة التعليم الجامعي الخاص كانت وما زالت قائمةً على استنزاف قطاع التعليم الحكومي وعلى حساب طلابه وكوادره المؤهلة والمدربة.

خلاصة

لنصل إلى نتيجة مفادها: إن الأعداد القادمة، عبر الإيفاد لصالح الجامعات الخاصة، سيكون عملياً على حساب طلاب الجامعات الحكومية، في ظل استمرار سياسة الاستيعاب الجامعي المعمول بها، والشروط الخاصة بالدراسات العليا ودرجات الماجستير والدكتوراه في هذه الجامعات، ناهيك عن الفوارق بين المناهج التعليمية المعتمدة في هذه وتلك، والتي تم العمل على تلافي بعضها، عبر ما سمي بالامتحان الوطني الموحد، مع كل ما شابه من سلبيات، وما زال، بغية الفرز العملي بين الطلاب، حسب ما أعلن عنه من غايات لهذا الامتحان، هذا إن لم تكن مجمل العملية من حيث النفقة والتكاليف والاستيعاب على حساب الجامعات الحكومية، ولمصلحة الجامعات الخاصة، ومستثمريها، أيضاً.

خلاصة القول: مستثمرو الجامعات الخاصة، وبغض النظر عن أية صبغة وغلاف علمي تجميلي لعملهم، لم يكتفوا بملء جيبوهم على حساب العملية التعليمية، بمدخلاتها ومخرجاتها بالقطاع التعليمي الجامعي الخاص، بل ما زالوا يعملون على المزيد لملئها، ولكن هذه المرة على حساب التعليم الجامعي الحكومي، ورواده من أبناء الطبقات المسحوقة أيضاً، وبتمرير هذه الغاية عبر البوابات الحكومية الرسمية، وبعناوين تخطف الأبصار، مثل: تحفيز الطلاب على استكمال التحصيل العلمي!!.

ونتساءل، كما غيرنا: لماذا لم توضع دراسة عملية وتنفيذية لإدراج الدراسات العليا في الجامعات الخاصة نفسها؟ ولماذا هي ما زالت ضمن التوجه العام والاستراتيجي لوزارة التعليم العالي حتى الآن؟ على الرغم من مضي سنوات على إحداث هذه الجامعات؟.

أم أن الغاية هي الاستنزاف المُطّرد للتعليم الجامعي الحكومي، والمزيد منه حتى آخر رمق، لمصلحة المستثمرين وجيوبهم، على حسابنا جميعاً؟.

سكان حي أبي جرش في القابون معزولون!

منذ صباح 19 آذار، على إثر الهجوم الذي جرى على شرق العاصمة من قبل المجموعات المسلحة، وأهالي حي أبي جرش في القابون فرض عليهم طوق محكم من العزلة والحصار، فهم ممنوعون من الدخول والخروج من الحي، حتى تاريخ إعداد هذه المادة.

■ مراسل قاسيون

الحي المذكور هو حي صغير، محاذ وملاصق تماماً للطريق الواصل بينً كراجات العباسيين ومساكن برزة، مواجه المشاتل، وسبق أن كان معزولاً عن منطقة القابون وعمقها، طيلة السنوات السابقة، كما كانت حركة ساكنيه سلسةً ودون عوائق تذكر، طيلة هذه المدة، باعتباره من الأحياء الواقعة تحت سيطرة الدولة، ولم يخرج عنها.

استغراب واستهجان!

الهجوم الذي شنته المجموعات المسلحة على شرق العاصمة صباح 19 آذار كان وبالاً على سكان الحي وقاطنيه بمستويين: مستوى أمني تمثل بالمعارك التي دارت بمحيطه وعلى تخومه، والمستوى الأقسى تمثل بالحصار الذي فرض عليهم على إثرها، ونتائجه على مستوى منع الدخول والخروج، مع تبعات ذلك بما يتعلق بتأمين مستلزمات المعيشة والحياة اليومية.

الأهالي، رغم تفهمهم للضرورات الأمنية، إلا أنهم مستهجنون ومستغربون من استمرار هذا الإجراء بحقهم حتى الآن، فقد طالت عليهم فترة العزلة، خاصةً وأنّ حيهم لم يخرج عن سيطرة الدولة طيلة السنوات السابقة كلها، كما لم يشهد أي حدث ذي صفة أمنية أو عسكرية كذلك الأمر، وغالبية سكانه هم من شريحة الطلاب والموظفين وكبار السن، كما أن المجموعات المسلحة التي شنت الهجوم، تم ردها على أعقابها واندحرت، وبقية الأحياء المجاورة لشرق العاصمة، والقريبة من الحي، استعادت حياتها وحركتها ونشاطها، باستثناء حيهم، الذي ما زالت أبوابه مغلقةً أمامهم.

الموظفون المنقطعون بحكم المستقيل!

أكثر تجلٍّ سلبي لتداعيات الحصار والعزلة المفروضة على الحي، حصد نتائجها الطلاب والموظفون.

فالموظفون، الممنوعون من الخروج إلى عملهم، باتوا يعتبرون منقطعين عن العمل، حسب رأي إداراتهم، بحكم القانون، وهم على ذلك قد يتم اعتبارهم بحكم المستقيل، كون الانقطاع استمر حتى الآن، فترةً تجاوزت الـ 16 يوماً متصلةً، وهذا الإجراء قد يطال الموظفين والعاملين القاطنين في الحي جميعهم، وفي حال عدم قبول الجهات العامة للتبريرات المقدمة من قبلهم عن هذا الانقطاع، وهو أمر ليس جوازياً، بقدر ما هو محكوم بنص قانوني، مرتبط بثبوتيات وورقيات رسمية، ما يعني بالنتيجة فقدان فرصة العمل أمام هؤلاء، كما وفقدان مصدر الدخل لهم ولأسرهم، في ظل هذا الواقع المعيشي المتردي أصلاً.

فاقد تعليمي!

الطلاب على الطرف الآخر، انقطعوا عن مدارسهم وجامعاتهم، طيلة هذه المدة، فبالنسبة لطلاب مرحلتي التعليم الأساسي والثانوي، كانت هذه الفترة هي فترة مذاكرات، حيث تعذر عليهم تقديم بعضها، كما حصل لديهم فاقد تعليمي بالمقارنة مع زملائهم، وقد بقي مدة شهر دراسي فقط، أمام هؤلاء، لاستكمال عامهم الدراسي، وموعد الامتحانات النهائية.

أما طلاب مرحلة التعليم الجامعي، وتجديداً الكليات العلمية، فقد خسروا حضور الكثير من المحاضرات، وخاصةً العملية منها، والتي لا يمكن تعويضها، وبالتالي فإن الفاقد العلمي بالنسبة إليهم يعتبر كبيراً، ما يمكن أن ينعكس سلباً على محصلتهم النهائية بامتحانات نهاية العام الدراسي.

تداعيات أخرى!

لم تقف حدود النتائج السلبية للحصار والعزلة المفروض على سكان الحي عند موضوع الموظفين والطلاب، بل تعدتها إلى مشاكل أكثر أهميةً، تتمثل بتأمين مستلزمات المعيشة والحياة، وخاصةً على مستوى المواد الغذائية والمحروقات والأدوية، وغيرها من أساسيات الحياة الأخرى، مع استمرار هذه الاجراءات طيلة هذه المدة، وباعتبار الحي صغيراً، ولا موارد ذاتيةً لديه، باستثناء ما هو متوفر في البيوت، وهي قليلة، كون الأهالي من فقراء الحال، وأصحاب الدخل المحدود أصلاً.

مطالب مشروعة

أهالي وسكان حي أبي جرش في القابون، لم يغفلوا أهمية وضرورات الأمن والسلامة، والاحتياطات اللازمة بهذا الخصوص، خاصةً وهم يدركون انعكاساتها الإيجابية على حياتهم واستقرارهم، وهم على ذلك يطالبون بما يلي:

فتح طرق الحركة أمامهم، دخولاً وخروجاً، وخاصةً للطلاب والموظفين، مع توخي الاحتياطات الأمنية الواجبة تجاه ذلك.

فسح المجال أمام دخول مستلزمات المعيشة، من مواد غذائية ومحروقات وأدوية، وغيرها من ضروريات الحياة الأخرى.

منح الموظفين من سكان الحي، المنقطعين عن العمل بسبب إغلاق الطرق، الثبوتيات اللازمة لتقديمها لإداراتهم، لتبرير غيابهم، منعاً من اعتبارهم بحكم المستقيل، وحرصاً على فرصة العمل ومصدر الدخل لهؤلاء.

استكمال الاجراءات الضرورية واللازمة كافةً، من أجل أن يستعيد الحي حيويته ونشاطه، كما غيره من أحياء العاصمة.

خان شيخون: لنتجنب دماءً جديدة

في الرابع من نيسان الجاري، سقط العشرات من الضحايا في منطقة خان شيخون في محافظة إدلب السورية نتيجة استخدام السلاح الكيميائي في سياق المعارك العسكرية التي تشهدها عموم البلاد، لتتحول هذه المأساة الإنسانية سريعاً إلى مادة للاستثمار الإعلامي والسياسي من أطرافٍ مختلفة.

العشرات من الأطفال والنساء كانوا ضحية للسلاح الكيميائي أولاً، وضحية مرة أخرى للبازار السياسي الذي حوّل مسألة خان شيخون من فاجعة إنسانية مريرة، إلى متنفس لبعض القوى السياسية المتعطشة لدماءً تتذرَّع بها، آملة أن تضفي «مسحة إنسانيّة» على طروحات ليس من شأنها إلا أن تطيل أمد الصراع والدماء في سورية.

لم تكن «جبهة النصرة» والفصائل العسكرية المتحالفة معها وحيدة في استثمار الدم السوري، فهي، وإن استغلت المشهد لتدعو إلى تصعيد عسكري شامل على الأراضي السورية كلها، فإن «صوتها» كان مسموعاً لدى بعض الفصائل السياسية التي استبشرت – هي الأخرى- بحدث جلل يعطي دفعة ما للدعوات السياسية الرديئة، وها هي ذا جماعة «الإخوان المسلمون» تعلن بعيد الحادث بدقائق قليلة أن «أيّ مفاوضات سياسية هي بحكم الملغاة عرفاً وقانوناً»، وتطالب – ومعها أطراف أخرى محسوبة على المعارضة السورية- بـ«فرض تدابير بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة»، ذلك بالتوازي مع مشاركة كيان العدو بالعويل من جهة، وانتعاش أيتام «الحل العسكري» لدى الأطراف جميعها من جهة أخرى.

ليس الإمعان في الدم السوري سوى ناقوس خطر دقه أولئك الذين يتحسسون رقابهم من قربَ الحل السياسي، بصيغته المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن الدولي «2254»، الذي في كونه يمثّل انعطافاً في العلاقات الدولية، ويثبت التراجع الأمريكي الغربي عالمياً، فإنه من الطبيعي ألا يمرّ دون محاولات بائسة عبثية لإعادة الزمن إلى الوراء. لكن الوهم والأحلام والسراب فقط التي تستطيع إرجاع المتعنتين إلى حقبة الأحادية القطبية، أما الوقائع، فشيء آخر...

لم تعد «نغمة الحمية» التي تحملها الأطراف المتشددة المعيقة للحل السياسي من الجانبين تطرب أحداً، حتى تلك القاعدة التي تدعي تمثيلها، حيث لم يجدِ التباكي على الضحايا المدنيين نفعاً في يوم من الأيام لطالما لا يشغل بال المتباكين هؤلاء، سوى البحث عن ضحايا آخرين يكونون جسراً لضحايا جدد.

إن كان استخدام السلاح الكيميائي- في خان شيخون وفي غيرها، مرفوضاً بشكل مطلق ومدان، فإن الواجب الوطني يفرض الإصرار والعناد في الدفاع عن الحل السياسي قولاً وفعلاً، والدفاع تحديداً عن صيغة «2254» التي تشكل خلاصاً للشعب السوري وتضع حداً لنزيف دمائه. لاسيما، وكما بينت تطورات الاوضاع وتحديداً من خلال العدوان الامريكي على مواقع عسكرية سورية، أنه مصمم ومخطط لاستعادة الدور الامريكي المتراجع في الازمة السورية

ندوة لحزب الإرادة الشعبية في السقيلبية

بدعوة من لجنة محافظة حماه لحزب الإرادة الشعبية، جرى مساء الخميس 2017/3/30، لقاء جماهيري في مكتب الحزب في مدينة السقيلبية، حضره أصدقاء الحزب وفعاليات سياسية واجتماعية بعنوان: «الثبات في مدننا والإصرار على مسار الحل السياسي ضرورة وطنية».

■ قاسيون

قدم الرفيق أنور أبو حامضة أمين حزب الإرادة الشعبية عرضاً سياسياً لما يجري فأكد: أن أنصار استمرار الحرب السورية، واستدامة الكارثة الإنسانية في الداخل والخارج، يحاولون بشتى الوسائل السياسية والعسكرية إجهاض مسار الحل السياسي، والتقدم الذي حصل في جولة جنيف الرابعة التي أقرت جدول أعمال الجولة الخامسة: بحث السلات الأربع بالتوازي والتزامن، دون أولويات، لأن وضع أولويات يتعارض مع ما اتفق عليه سابقاً، ومع مصلحة الشعب السوري.

وأن ما قامت القوى والمجموعات الإرهابية بالتصعيد العسكري في دمشق وريف حماه، قبل بدء الجولة الخامسة وأثنائها، هو للإيحاء بأن جنيف لا قيمة له، ولا مستقبل للحل السياسي وأن الكلمة الفصل للميدان.

وأكد أبو حامضة على أن هذه القوى لن تنجح في أهدافها والتجربة بينت أن محاولاتهم السابقة لتعطيل الحل السياسي لم تنجح، ولن تنجح الآن وسيتراجعون، وقوى الحل السياسي ستتقدم وجنيف سينجح رغم كل هذا الهجوم السياسي والعسكري والإعلامي، لأن ميزان القوى الدولي الجديد المتشكل خارج إطار الهيمنة الأمريكية والغربية، ومن صاغ القرار 2254 لن يسمح بفشله.

وتابع أبو حامضة: إن حصار مدننا، والقصف الصاروخي المستمر، ونشر الدعايات بتفجير المدن، هو لتفريغها من سكانها ونهبها لاحقاً، من «شبيحة» طرفي الصراع، وزيادة عدد المهجرين إلى المدن الأخرى، وبينت التجربة، أن المدن التي يثبت سكانها فيها لم يتجرأ الإرهابيون على دخولها، لذلك ثباتنا بمدننا وجاهزيتنا للدفاع عنها والإصرار على مسار الحل السياسي هو ضرورة وطنية بامتياز.

حضر اللقاء الأب لويس سكاف، راعي كنيسة السقيلبية، والدكتور ملهم البطرس، رئيس مجلس المدينة وفعاليات أخرى.

وأكد المتحدثون على أهمية اللقاء وتوقيته وتمسكهم بالأرض والوطن، رغم الصعوبات الكبيرة التي يتعرضون لها، وأنهم جزء من النسيج الاجتماعي الذي يتميز به الوطن، وأن تهجير الناس يتنافى مع الوجود الإنساني والوطني، وهو ما يريده أعداء الوطن، ودعوا لحمايته من الإرهابيين والفاسدين.

وأن الغاية مما يجري عرقلة الحل السياسي وتفريغ المدن من سكانها لنهبها وزيادة عدد المهجرين وتفريغ الوطن من أبنائه.

وذكّروا بما كان يتحلى به الآباء والأجداد من بطولات، وكيف ثبتوا في أرضهم رغم كل الغزوات، ومن يتمسك بأرضه ومنزله يبقى بكرامته، ومن يهاجر يتنازل عن كرامته، وسيبقى غريباً أينما ذهب، وأنهم لن يبخلوا بدمائهم في الدفاع عن مدنهم ووطنهم، وإن كثيراً مما يجرى نتيجة الاشاعات التي يعمل عليها أعداؤنا، ودعوا للثبات في الأرض لأن الهجرة ستفرغ المدينة من سكانها.

كما قدمت مجموعة من الحضور بعض المداخلات التي كانت في الاتجاه ذاته، وتم تقديم اقتراح بتشكيل لجنة طوارئ، أو لجنة أزمة، غايتها تخفيف الصعوبات عن الناس وتقديم الدعم للمدافعين عن المدينة.

السباحة ممنوعة في اللاذقية!

لعلّه من النادر في العالم وجود مدينة ساحلية على شاطئ البحر، لا يتمكّن مواطنوها من السباحة على بعض مناطق شاطئها، إنها مدينة اللاذقية، بكلّ أسف.

■ ضيا اسكندر

لا ندري إن كان هذا الوضع الكاريكاتوري يحفّز المعنيّين على تسليط الضوء على هذه الظاهرة، والتباهي بها أمام شعوب العالم، بأن بعض مسؤولينا متفرّدون باتخاذ مثل هذه القرارات..

في التفاصيل!

اتصل عدد من أصحاب الشاليهات، الواقعة شمال غرب مدينة اللاذقية بمكتب «قاسيون» للاطلاع على واقعهم المزري، لا سيما وأن فصل الصيف يقترب – فصل السياحة كما هو مفترض – فتوجّهنا إلى المكان وتجوّلنا في شوارع المدينة «السياحية» وصولاً إلى الشاطئ المراد تسييجه، لمنع الروّاد من الوصول إلى البحر، وذلك خدمةً لمستثمرٍ مشروع غرب منتجع الشاطئ الأزرق «موضوع هذا التحقيق».

وبالعودة إلى تاريخ التعدّي على الشاطئ، فإنه يعود لسنوات عديدة خلت؛ فبعد أن تم توسيع المرفأ، الذي أطاح بكلّ جماليات المدينة من كورنيش ومنتزهات ومطاعم وذكريات.. بدأ البحث عن أماكن أخرى ما زالت تستقبل عشاق البحر مجاناً، أو بأسعار معقولة، ليتمّ الإجهاز عليها؛ وكأن ثمة ثأر ما بين الحكومة وبين شعبها.

شركات واستثمارات!!

تم إغلاق مسبح جول جمال، الذي استثمرته شركة روسية، حيث وضعت مجسّماً لمنتجعها على الباب، وغابت.

وقامت شركة أخرى بجانب «المريديان» بتسييج الأرض الواسعة هناك، بشبك من حديد وأسلاك شائكة، لا تُذكّر إلا بالمعتقلات، ونامت الشركة.

وقامت بدورها شركة الديار القطرية، شرق منتجع الشاطئ الأزرق، بالاستيلاء على مواقع شركة الكرنك السورية والأراضي القريبة منها، وتعثّرت الشركة وتوقّفت.

وتفضّلت الشركة المتحدة للاستثمارات السياحية، على الشاطئ مباشرةً، ببناء قلعة إسمنتية تفتقر لذوق الهندسة الشاطئية، فحجبت الشاليهات التي خلفها كلها، وتعلقت بالطوابق، وتُركت على الطرفين مساحة ضيقة للسباحة الشعبية – كما سمّوها– لكنها لا تتّسع إلا لعدد قليل من البشر.

إزاء هذا الواقع المُرّ، لم يتبقَّ للراغب من سكان اللاذقية وضيوفها من خيار للسباحة إلا سحب قرض للدخول إلى المسابح الخاصة، يكفيه لأيام قليلة، أو إعمال ملكة التخيّل الساحرة، وإقناع نفسه بأنه يسبح في المياه الزرقاء الصافية في مجمّع «روتانا» السياحي، أو السباق للظفر بعدة أمتار قرب مصبّ مجرور الصرف «غير الصحّي» بمحاذاة مشروع غرب منتجع الشاطئ الأزرق.

استخفافٌ بالناس وحقوقهم؟

إن هذا الاستخفاف بمشاعر الناس، غير موجود ربما في شواطئ العالم كلها. إذ يقول أصحاب الشاليهات في المدينة السياحية، الذين لا يتوقّعون موسماً سياحياً مزدهراً بسبب الأزمة، وبعد أن حُجب البحر عن شاليهاتهم بكاملها وتحوّلت إلى حيّ سكني مغلق:

«إذا نجح المستثمرون غرب المنتجع بمنع أي إنسان من الوصول إلى الشاطئ، باستثناء نزلاء المنتجع، حينها ما هو مبرر وجودنا وممتلكاتنا؟ وماذا سنعمل؟»

والأدهى والأمرّ، أن مجلس مدينة اللاذقية «المؤتمن على أملاك الدولة وعلى خدمة المواطنين» هو من ساهم ويساهم بتمادي المستثمرين في حرمان المواطنين من الحدّ الأدنى من السعادة، ضارباً عرض الحائط بكل القوانين والأنظمة التي تتيح الوصول إلى الشاطئ؛ فقد جاء في القانون رقم «16» لعام 2001 حول الأملاك البحرية، وشروط استثمارها وإشغالها في المادة «2» حيث نصّ: «تشمل الأملاك العامة البحرية: أ– شاطئ البحر إلى المسافة التي يصل إليها المدّ أو الموج أيّهما أبعد. ب – شطآن الرمل والحصى المحاذية لشاطئ البحر».

وجاء في مادته «3 – 1»: «تخضع الأملاك البحرية للقوانين المتعلقة بالأملاك العامة، وهي معدّة للمنفعة العامة واستعمال الجمهور، ولا يجوز التصرف بها أو تملّكها بالتقادم أو الحجز عليها».

كما نصّ عقد الاستثمار الخاص بموقع غرب منتجع الشاطئ الأزرق باللاذقية، المبرم ما بين المستثمر «م. الديري» وشركاه، وبين مجلس مدينة اللاذقية، في المادة الرابعة من العقد بالقول: «مع الاحتفاظ بحق الوصول إلى شاطئ البحر مجاناً لكافة المواطنين».

«تخضع الأملاك البحرية للقوانين المتعلقة بالأملاك العامة وهي معدّة للمنفعة العامة واستعمال الجمهور ولا يجوز التصرف بها أو تملّكها بالتقادم أو الحجز عليها»

رغبات المستثمر أولاً!

تفاجأ الجميع بصدور القرار رقم «256» تاريخ 2016/5/14، الصادر عن مجلس المدينة، بتبنّي رغبة المستثمر بفصل الشاطئ أمام موقع المشروع بشبك معدني لمساحة /100/ متر، مع إقامة شبك معدني في البحر لمسافة /60/ متر فوق قواعد بيتونية..

حارماً بذلك آلاف المرتادين، من مصطافين وأصحاب الدخل المحدود وعامة الشعب، من حق الوصول إلى شاطئ البحر. علماً أن المسافة المقتطعة، هي فقط المتبقّية من الشاطئ الرملي الصالح للسباحة.

والأنكى من ذلك كله، هو: أن المجلس المذكور يفتري، بوقاحة قلّ نظيرها، بأن هذا «التعديل» في القرار الصادر، قد تم بعد الاجتماع مع أهالي المنطقة، والحصول على موافقتهم! كما جاء في مقدّمة القرار. وهذا ما يذكّرنا بتبرير الحكومة عندما قامت برفع أسعار الخبز بناءً على «طلب المواطنين»!

اعتراض قابل للتصعيد

تقدّم مئات المتضررين من هذا القرار الجائر الصادر عن مجلس المدينة، بمعروض إلى جهات رسمية عدة، يحتجّون من خلاله على الظلم الذي حاق بهم، ويطالبون بإعادة النظر بالقرار أعلاه، وبإلزام مجلس المدينة التقيّد بالتشريعات التي تكفل حقوق المواطنين، ويأملون ألاّ يدفعهم غضبهم الدفين إلى تصعيد احتجاجهم إلى وضع لن يسرّ خاطر لا المستثمر ولا مجلس المدينة كحق مشروع لهم.

في دير الزور ولذوي الشهداء حصتهم من الوعود!

تستمر معاناة أهالي دير الزور المحاصرين من قبل التنظيم الفاشي «داعش» بكل أشكالها، من انقطاع الكهرباء وندرة الماء والغذاء والدواء، ويترافق ذلك مع هيمنة التجار والفاسدين.

■ مراسل قاسيون

كما وبرزت ظاهرة انفلات السلاح، لتترافق أيضاً مع سقوط القذائف يومياً، والتي يكون المدنيون فيهما هم الضحايا الأبرياء المشتركين لهذه وتلك، مع غياب حقوق الشهداء وذويهم، عبر الوعود والمماطلة.

سلاح منفلت

لا يمضي أسبوع إلا وتحدث اشتباكات بين حملة السلاح من بعض المدنيين المدعومين من بعض الجهات الرسمية، في حيي الجورة والقصور.

ففي الأسبوع الماضي حدثت اشتباكات بين مجموعتين مسلحتين، استخدمت فيها البنادق والرشاشات، وحتى القنابل، إثر خلافات على الهيمنة والنفوذ، وأصيب فيها 7 مواطنين أبرياء، واحترق منزل أحد المواطنين المدنيين، الذين لا ذنب لهم سوى أنهم كانوا موجودين في المنطقة ذاتها.!

هذا السلاح المنفلت، بات هماً آخر للمواطنين، والذي يجب وضع ضوابط له، ومحاسبة من يستخدمه خارج المواجهات مع التنظيم الفاشي «داعش».!

أسر الشهداء والوعود الوهمية.!

أسر الشهداء من العسكريين والمدنيين، التي فقدت أبناءها واستشهدوا سواء نتيجة قتالهم للتنظيم الفاشي، أم نتيجة القصف، وباتت بلا معيل وخاصةً في ظروف الحصار الخانق، الكثير من هذه الأسر لم تنل أياً من حقوق أبنائها الشهداء، رغم المطالبات العديدة، سوى الوعود المستمرة.

مؤخراً، في الشهر الماضي، قامت إحدى المسؤولات في مكتب الشهداء في دمشق، بزيارة إلى دير الزور، والتقى بها ذوو الشهداء، ووعدتهم أنه ستتم الاستجابة لمطالبهم بحقوق شهدائهم، والتي مضى على بعضها حوالي سنتين، رغم تقديم الثبوتيات التي تتعلق باستشهاد أبنائهم، وطلبت منهم الاتصال بها للمتابعة، لكنهم فوجئوا أنها تقول لهم لاحقاً: أن ذلك يتطلب حضورهم إلى دمشق..!

فكيف لهم ذلك في ظل واقع الحصار، وفي ظل التكاليف الكبيرة لحضورهم وكيفية عودتهم إلى دير الزور.!؟

وقد توجه البعض من ذوي الشهداء برسائل إلى «قاسيون» لمساندتهم، وأكدوا على ذلك مؤخراً في اتصالات مباشرة..

«قاسيون» بدورها تتوجه إلى الجهات المسؤولة في مكتب الشهداء للاستجابة لمطالب ذوي الشهداء، واعتماد مكتب الشهداء في دير الزور، كأساس لأية معلومة أو ورقة ثبوتية، ولصرف مستحقاتهم وتعويضاتهم، التي مهما بلغت قيمتها، فهي لا تساوي دماء الشهداء وتضحياتهم، فبالإضافة إلى أن ذلك يعتبر حقّاً، فإنه أيضاً يخفف جزءاً من معاناة هؤلاء في معيشتهم، في ظل الغلاء والحصار، وهيمنة التجار والفاسدين.

فلاحون بانتظار الفرج!

على إثر الشكاوى المتكررة من قبل عدد من أهالي يحمور، الأعضاء في جمعية يحمور الفلاحية، على المخالفات المتكررة لرئيس الجمعية الفلاحية، تم التجاوب أخيراً عبر عزل رئيس الجمعية وإعفائه من مهامه.

■ مراسل قاسيون

حيث كانت آخر مخالفات المذكور هي التعدي الفاضح على أملاك الجمعية الاعتبارية، في العقار«8» من منطقة يحمور العقارية، والتي تم استعادتها.

تواطؤ وتقصير!

لقد قام المذكور سابقاً، بقلع أشجار البرتقال التابعة للجمعية، وتغيير الحدود الخاصة بالعقار المذكور، وقام بتشييد بناء كامل خاص له، وفي وضح النهار، وبدون أية موافقة من اتحاد الفلاحين أو البلدية، أو أية جهة حكومية رسمية، وعلى عينك يا تاجر.

الحقيقة، أن تصرفات رئيس الجمعية الفلاحية، وأمثاله الكثيرين، لا يقومون بتلك الأعمال المخالفة، لكل قوانين اتحاد الفلاحين والقوانين الأخرى النافذة، إلا بتواطؤ أو تقصير أو إهمال العديد من الجهات الرسمية المرتبطة بها، ولولا الشكاوى المتكررة من قبل الفلاحين وأعضاء الجمعية، لاستمرت المخالفة، ووضع اليد على العقار.

وللعلم فإن جمعية يحمور الفلاحية، تعتبر أهم جمعية فلاحية في محافظة طرطوس، لا بل إنها من الجمعيات المعروفة على مستوى سورية، وهي الفائزة في فترة الثمانينات بجائزة «إحدى الجمعيات العشر الأولى على مستوى اتحاد فلاحي سورية» وهي الفائزة في فترة التسعينات بجائزة الجمعية الأولى في طرطوس وفي الساحل السوري كله، لأنها بلدة المليون شجرة برتقال؟!

تجارة وسمسرة

للأسف، أصبحت الجمعية في السنوات الأخيرة في الحضيض، لا بل أصبحت مجرد جمعية فلاحية شكلية، فقد كان رئيسها يقوم بمجرد دور تاجر جملة لتصريف أعمالها، وقبض الملايين، جراء عمليات الفساد المتكررة والتلاعب في بيع وشراء الأسمدة في السوق السوداء، وبيعها للتجار بدون حسيب أو رقيب، وكذلك التلاعب بحصص الجمعية في العلف والزيوت ومحاصيل الجمعية الاعتبارية، حسب أقوال الفلاحين.

ومع عزل رئيس الجمعية مؤخراً، استبشر الفلاحون خيراً عسى أن تستعيد الجمعية بعضاً من دورها وألقها المفقود، وعسى يستفيد الفلاحون منها بشكل حقيقي وملموس.

يقول الفلاح م.ح: «كنا لا نعرف شيئاً عن الأسمدة التي يجب أن تباع للفلاحين بأسعار مقبولة، رغم الارتفاع الجنوني لها، وعدم تمكن أغلب الفلاحين من شرائها، ولكنها في الأحوال كلها هي أسعار أخفض من أسعار تجار السوق السوداء بحوالي الـ50%».

التذمر مستمر

يتساءل الفلاح غ.ق: «أين العلف، وأين جمعية الفلاحين من مربي الأبقار وغيرها، وأين الزيوت، وأين المازوت المخصص لجمعية يحمور، خاصةً أن جميعتنا هي قرية الألف بئر ارتوازي، نعم ألف بئر ارتوازي؟! ولكن لا نرى شيئاً لمساعدتنا!».

المزارع ي.م قال لقاسيون: «منذ سنوات ونحن نعاني من الفساد والمحسوبيات في الجمعية، وكلنا نسأل كيف يتم الانتخاب الذي يتم التلاعب به بطرق مختلفة، والتحايل على أعضاء الجمعية بعدم سماع أغلبهم بالانتخاب، أو تغليب الانتخاب بطرق ملتوية! فهل يعقل بأن يبقى رئيس جمعية فلاحية مدى الحياة، هو وعائلته؟ فمرتين كان هو؛ ومرةً جاء ابنه؛ وبعدها جاءت زوجته؛ وبعدها عاد نفسه لرئاسة الجمعية! فهل نحن في تنظيم فلاحي أم في ملكية خاصة؟!».

نبيع أرضنا.. ولا حياة لمن تنادي!!

الكثير من التجاوزات جرت ولسنوات طويلة، رغم حديث الكثيرين عنها!.

الفلاح ك.و قال غاضباً: «الفلاح مالو حدا، فالطبيعة والطقس ضدنا، وموسم الحمضيات في مهب الريح، واتحاد الفلاحين والحكومة متفرجة، بل إنها مع التجار والسماسرة ضدنا، الله يجيرنا».

الفلاح ن.م تحدث غاضباً لقاسيون: «أنا والد شهيد، وأتساءل أين الجهات الحكومية من معاناتنا، أين اتحاد الفلاحين من آلامنا وهمومنا، فالناس أصبحت تبيع أرضها من أجل الوفاء بديونها، وأنا أتحدى أي مزارع أن يعيل أسرته، أو يشيد بناءً لأولاده دون أن يبيع قطعة أرض، وأنا أسأل الجهات المعنية كلها؛ هل نحن نقدم أولادنا شهداءً، وتجار الأزمة والفاسدون يكدسون الملايين بدون حسيب أو رقيب؟»

وأضاف: «الغريب أن كل مسؤول بالدولة، تشتكي له عن أي موضوع، يضع الأزمة حجة له، كي يبرر أو يتهرب من المسؤولية، أنا لن أتحدث أكثر من هذه الجملة «يلي استحوا ماتوا»»!.

خطوة صائبة تحتاج متمماتها

رشح عن وزارة التربية مؤخراً، أنها تعمل على مشروع قرار جديد يتم بموجبه اعتماد معايير جديدة للنجاح في شهادة التعليم الأساسي.

■ نوار الدمشقي

مشروع القرار الجديد سيتم عند تطبيقه، تقييم أداء الطالب من خلال درجاته بالصف السابع والثامن والتاسع، مع نتائج الامتحان الأخير للشهادة الإعدادية، وهو على ذلك يعتبر تطويراً على مستوى الاعتماد على معايير أداء الطالب خلال ثلاث سنوات متتالية، وليس بناءً على نتائج الامتحان الأخير، كما جرت عليه العادة.

إنصاف مطلوب

مشروع القرار يتضمن، حسب ما تم تداوله عبر وسائل الإعلام، أنه سيتم اعتماد 10% من حصيلة الطالب بنهاية العام لكل من الصف السابع والثامن، مع الفصل الأول من الصف التاسع، على أن يكون للامتحان الأخير لشهادة التعليم الأساسي 70%، مع الأخذ بعين الاعتبار أن الطالب لا يعد ناجحاً في شهادة التعليم الأساسي ما لم يحصل على الحد الأدنى في مواد الامتحان، حتى وإن تجاوز درجات النجاح في الصفوف الانتقالية.

مما لا شك فيه أن مشروع القرار أعلاه، حسب ما رشح من حيثياته، يعتبر تطويراً صائباً على مستوى تقويم الأداء للطالب، عبر الأخذ بعين الاعتبار نتائج أعماله خلال السنين السابقة، وفق نسب مئوية من حصيلته بنهاية كل صف دراسي، مع نتائج أعمال الفصل الأول من الصف التاسع، وهو ما يعتبر منصفاً للطالب وجهوده، على المستوى الشخصي، وفيه نوع من العدالة على المستوى الجمعي بين الطلاب عموماً.

مدخلات التعليم

بالمقابل لابد من القول: إن الطريقة الجديدة المقترحة لتقويم أداء الطلاب، رغم صوابيتها وصحتها وضرورتها، إلا أنها ما زالت تعتمد على النتائج التحريرية لحصيلة جهد الطالب، وإن شملت عدداً من الصفوف، بعيداً عن حصيلة الجهد المقترن بالأنشطة العملية، أو ما درج على تسميتها، الأنشطة اللاصفية، ولعل ذلك يعود سببه لغياب تلك الأنشطة، المرتبطة أساساً بالمناهج المقرة والمعتمدة، وطرائق التدريس والتعليم المتبعة، بالإضافة طبعاً لغياب المساعدات التعليمية، من تجهيزات تقنية حديثة ووسائل إيضاح، ومختبرات، ناهيك عن الكادرات التعليمية ومؤهلاتها، ومقدار تكيفها بالتعامل مع هذا النوع من الأنشطة، ما يعني بالنتيجة ضرورة إعادة النظر بمجمل مدخلات العملية التعليمية، من ألفها إلى يائها، حيث لم يعد مقبولاً أن يتم الاعتماد على النموذج النظري في التعليم، وعلى النتائج التحريرية كحصيلة للجهد فقط.

التطوير المطلوب ليس ترفاً

التوقف عند موضوع ضرورة تعديل وتطوير المناهج، وضرورة إدخال هذا النوع من الأنشطة، إلى العملية التعليمية في المدارس، وعلى كل مستوياتها، لم يعد مطلباً ترفياً، في ظل التطورات الجارية والمتسارعة، على مستوى العلوم التطبيقية والإنسانية، ومجالاتها الواسعة والمتسعة يوماً بعد آخر، والتسابق الدولي الحاصل بمجال تطوير مدخلات العملية التعليمية عموماً، من أجل تنشئة أجيال من الطلاب قادرين على مواكبة تلك التطورات المتسارعة، ويكونون فاعلين على المستوى العملي بنهاية المطاف، بما يتوافق مع المخرجات المطلوبة، من العملية التعليمية بارتباطها مع الضرورات الاقتصادية والاجتماعية المستقبلية المطلوبة والمستهدفة.

كما يجب ألا يغيب عن أذهاننا أن مجمل عملية التطوير المطلوبة والضرورية تلك، تتطلب توفير الموارد الكافية واللازمة لها، حكومياً، الأمر الذي يفرض إعادة النظر بالتمويل اللازم من أجل إنجاحه، بعيداً عن التقنين والتوفير والترشيد، وما يتبعها من مبررات وذرائع تضعف التعليم المجاني العام، وتفسح المجال أمام التعليم الخاص، وهو ما جرى ويجري تباعاً، الأمر الذي يدفع ضريبته فقراء الحال والمعدمون، ومجمل الواقع الاقتصادي الاجتماعي، والوطن مستقبلاً.

ولعل هذا المطلب، الضروري، يغدو أكثر الحاحاً، مع التصريحات الرسمية التي تقول: إن تقويم الأداء للطالب، وفق مشروع القرار قيد الدرس على مستوى مرحلة التعليم الأساسي وشهادتها، سيتم تعميمه على مرحلة التعليم الثانوي والشهادة الثانوية لاحقاً.

مع نهاية الأشهر الثلاثة الأولى من العام الحالي 2017، لا بد من إجراء قراءة ربعية لتغيرات تكاليف سلة الاستهلاك الرئيسة للأسرة السورية المكونة من 8 حاجات رئيسية، ونسبةً من الحاجات الأخرى..

317 ألف ليرة شهرياً..

والأسعار ترتفع 7% في ثلاثة أشهر

108 ألف ليرة للغذاء الضروري
+8,7%

شهدت الأشهر الثلاثة الأولى من 2017 تغيرات كبيرةً على أسعار الغذاء، التي يتبين بأنها أكثر مكونات الاستهلات تغيراً، وتحديداً خلال العامين الماضيين.

تحسب كلفة الغذاء الضروري بناءً على حاجة الفرد اليومية إلى 2400حريرة من المصادر الغذائية المتنوعة، مضافاً لها الزيوت والمشروبات الضرورية وفق ما يوضحه الشكل..

حيث يتبين بأن الفرد الواحد أصبح يحتاج إلى 624 ليرة يومياً، 18720 ليرة شهرياً، ليؤمن غذائه الضروري، وعليه تكون حاجة الأسرة من 5 أشخاص هي 93600 ليرة لمكونات الغذاء الضروري فقط.

أما مع الإضافات الضرورية كالزيوت والشاي والقهوة، فإن تكاليف الغذاء والمشروبات تبلغ: 108620 ليرة شهرياً، بزيادة 8،7% عن بداية العام عندما بلغت 99،9 ألف ليرة سورية.

أما ارتفاع أسعار الغذاء عن الفترة ذاتها من العام الماضي، فتبلغ: 55% حيث قدرت تكاليف الغذاء في بداية شهر 4-2016: 70000 ليرة شهرياً.

أكثر العناصر الغذائية ارتفاعاً خلال الأشهر الثلاثة الأولى من العام هي: الزيوت- اللحوم- الخضار والفواكه.

87000 ليرة للسكن
+8,7%

تشير العينات إلى ارتفاع في وسطي الإيجارات في ضواحي دمشق، ليكون الحد الأدنى لإيجار منزل من غرفتين وصالون 50 ألف ليرة سورية في مناطق مثل: جرمانا- المزة- ضاحية قدسيا، ما يرفع وسطي الإيجارات بين دمشق وضواحيها إلى قرابة 75 ألف ليرة، كما أن تكاليف مستلزمات السكن الرئيسة مثل التدفئة، والكهرباء، والماء والمازوت والغاز، لا تزال رسمياً دون تغيرات، طالما أن موسم الشتاء قد انصرم، حيث لا تنشأ الحاجة إلى مازوت تدفئة بسعر السوق، أي تم حساب لتر المازوت بـ 180 ليرة، وتكلفة 400 لتر تبلغ بمجموعها 72 ألف ليرة، و 6000 ليرة شهرياً، ووسطي 1000 ليرة شهرياً لفواتير المياه 450 ليرة، والكهرباء 500 ليرة شهرياً، وفق الاستهلاك الأدنى المنزلي 400 كيلوواط شهرياً.

أما تكاليف الصيانة، وبأخذ عملية دهان لمنزل بمساحة 90 متر وسطياً كمقياس، فإن تكلفتها بين المواد وأجرة العمال، ومعدات مختلفة تصل إلى 60 ألف ليرة، وبوزيع هذه التكلفة على أشهر السنة، فإن تكاليف الصيانة ترتفع إلى 5000 ليرة شهرياً، على اعتبار أن المنزل يحتاج إلى عملية صيانة واحدة، من نوع واحد خلال السنة، بكلفة تصل إلى 60 ألف ليرة، في الصحية أوالكهرباء، أو الدهان، توزع على 12 شهر، بمقدار 5000 شهرياً.

إجمالي تكاليف السكن ومستلزماته حوالي 87000 ل.س شهرياً، بارتفاع بمقدار 8% عن تكاليف بداية العام البالغة 80 ألف ليرة تقريباً.

أما ارتفاع تكاليف السكن عن الفترة ذاتها من العام الماضي، فتبلغ: 32%، حيث قدرت في بداية شهر 4-2016 بـ 66 ألف ليرة شهرياً.

20000 ل.س للأثاث
+8%

إن مكون الأثاث يتضمن عدة مكونات، منها السلع المعمرة التي نوزع تكلفتها على عشر سنوات، كالمفروشات المنزلية، والكهربائيات الضرورية. وقد شهدت استقراراً في أسعارها، بعد انخفاض في الفترة السابقة، في وسطي السعر بين الجديد والمستعمل، مع التوسع الكبير في سوق المستعمل الناجم للأسف عن «ازدهار سوق المسروقات»، التي تزيد المعروض في السوق، وتخفض السعر الوسطي، مع تراجع قدرة المستهلكين على الشراء.

4300 ليرة شهرياً للمفروشات المنزلية كالتالي: طقم كنبايات أسعارها وسطياً بين الجديد والمستعمل 200 ألف ل.س، أسرة عدد 2 وسطي أسعارها 50 ألف ل.س من ضمنها المستعمل، خزانتي ملابس حجم وسط بتكلفة وسطية 50 ألف ليرة لكل منهما، السجاد، بمعدل سجادة واحدة فقط، بكلفة 50 ألف ل.س، طقم طربيزات وطاولة تلفزيون بتكلفة 45 ألف ليرة، و«صوبيا» صغيرة 12 ألف ليرة، ومجموع كلفة الأثاث يبلغ 507 ألف ل.س، وبتوزيع مجموع هذه التكلفة على عشر سنوات، لتبلغ 50 ألف ل.س بالسنة، وبالشهر: 4300 ل.س.

5600 ل.س شهرياً للأجهزة الكهربائية الرئيسة، على أساس براد تتراوح أسعاره بين 85-210 ألف ل.س، حسب النوع والسعة، سنأخذ الوسطي بكلفة 148 ألف س تقريباً، غسالة بسعر وسطي 100 ألف، بين 50 لغسالة عادية حوضين، وصولاً إلى 150 لأتوماتيك 7 كغ. فرن غاز 4 رؤوس بكلفة وسطية 79 ألف ل.س، تلفزيون شاشة 21 بوصة بسعر 200 ألف، الموبايلات ستحتسب على أساس 3 موبايلات حديثة للأسرة، بسعر أدنى 45 ألف ل.س أي بكلفة إجمالية 135 ألف ل.س، يضاف أيضاً، مكواة وسطي 5000 ل.س، هاتف أرضي وسطي 4000 ل.س، ويكون إجمالي التكاليف 670 ألف ليرة تقريباً، تبلغ تكاليفها بالسنة: 67 ألف ل.س، وبالشهر: 5600 ل.س.

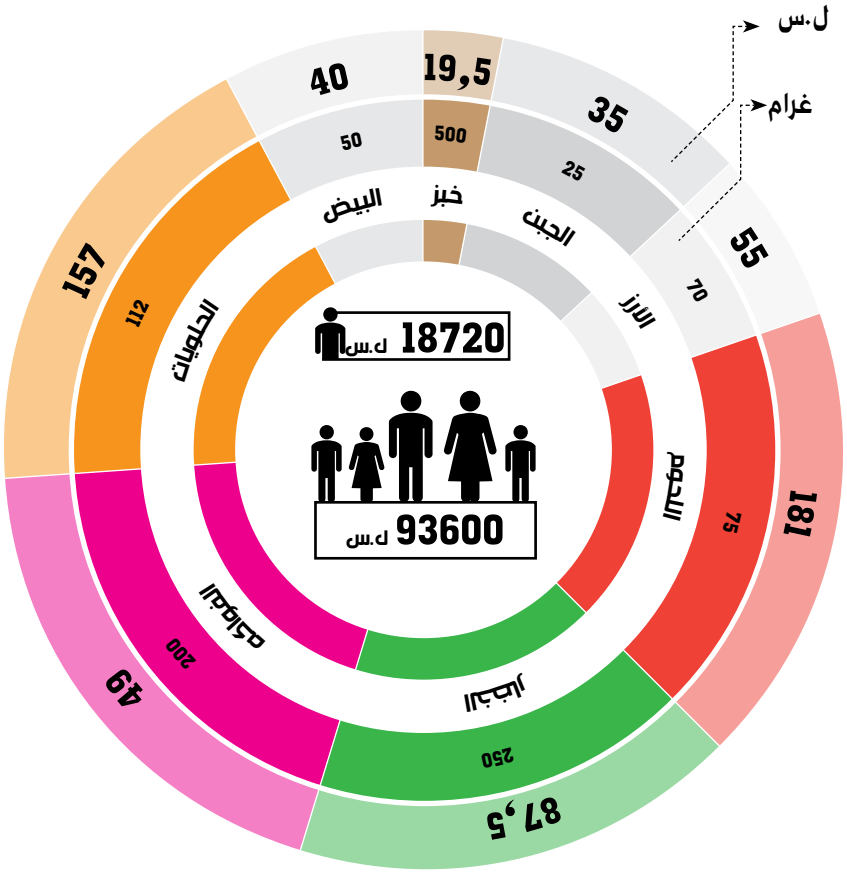

إضافات غذائية شهرية للأسرة

المادة	الكمية	السعر ل.س
الزيوت	5 لتر	7520
الشاي	ا كغ	4000
القهوة	1كغ	3500

• 108000 ل.س تكلفة الغذاء والمشروبات الشهرية
720 ليرة يومياً للفرد

يضاف إليها تكلفة شهرية تقارب 9000 ليرة، لأدوات التنظيف، بين سائل الجلي، ومسحوق الغسيل والشامبو والصابون ومعجون الأسنان، والمناديل الورقية، وبعض من مستلزمات التنظيف الأخرى.

أما أدوات المطبخ من أدوات الطهي، المائدة، الأدوات الزجاجية، وبالحدود الدنيا للكميات تكلفتها الإجمالية 66 ألف ل.س، تتوزع تكاليفها الإجمالية على 5 سنوات، وبالتالي كلفتها السنوية 10800 ل.س، والشهرية 1100 ل.س.

إن مكونات الأثاث، تبلغ بمجموعها ما يقارب 20 ألف ليرة سورية، وذلك بعد أخذ الأسعار الوسطية التي يعدلها المستعمل إلى حد بعيد، ولكنها مع ذلك ارتفعت بمجموعها عن بداية العام بنسبة 8% كذلك الأمر، عندما بلغت التكلفة الوسطية قرابة 18500 ليرة سورية.

بينما ارتفعت أسعار مكونات الأثاث المختلف بنسبة 42% عن الفترة ذاتها من العام الماضي، عندما سجلت أسعار مكونات الأثاث تكلفة قاربت 14 ألف ليرة سورية شهرياً في بداية شهر 4-2016.

19500 ليرة للألبسة
+13%

يتوزع إنفاق أسرة من خمسة أشخاص على اللباس الصيفي والشتوي، وفي التوقيت الحالي، نأخذ أسعار اللباس الشتوي دون تغير، نتيجة الإنفاق عليه في موسمه حيث قدرت التكلفة الوسطية للباس والأحذية الشتوية للأسرة شهرياً بمبلغ 9200 ليرة سورية، ويمكن العودة إلى تفاصيلها في العدد 792 من قاسيون.

تغيرت تكاليف اللباس الصيفي، وبأخذ الأسعار الجارية حالياً فإن التكلفة الوسطية الشهرية تبلغ: 6600 ليرة، موزعةً كالتالي:

بنطال وقميص أو كنزة صيفية، وحذاء لكل فرد من أفراد الأسرة، حيث تكلفة ألبسة النساء 19900 ليرة «6500 كنزة- 6700 بنطال- 6700 حذاء»، وتكلفة ألبسة الرجال 21700 ليرة «5500 قميص- 8700 بنطال- 7500 حذاء»، وتكلفة ألبسة الولادي لثلاثة أولاد: 37200 ليرة «3700 كنزة- 3700 بنطال- 5000 حذاء»، ليكون مجموع اللباس الصيفي الأساسي مع الأحذية، بالأسعار الوسطية دون أخذ أسعار الماركات بعين الاعتبار يبلغ: 78800 ليرة، قرابة 79 ألف ليرة، توزع على 12 شهر، لتكون تكلفتها الوسطية الشهرية:6600 ليرة سورية تقريباً، بارتفاع عن أسعارها المثبتة منذ شهر التخفيضات 9-2016 بمقدار 55%.

3750 ليرة: شهرياً للمتفرقات الضرورية «بيجامات- لباس داخلي- جوارب- شحاط»، وسطي أسعار البيجامات 7500ل.س، بمعدل بيجامة واحدة للفرد خلال سنتين فإن التكلفة الشهرية للبيجامات على الأسرة 1550 ل.س، أما الألبسة الداخلية والجوارب وغيرها، فتقدر بـ 2200 ل.س شهرياً، وفق استهلاك لكل فرد: طقم داخلي عدد 2- جوارب عدد 5 - شحاط عدد1، والأسعار: 3000- 2000 -3000، وهذه

الفرق بين الأجور الوسطية والتكاليف الوسطية: 1-4-2017

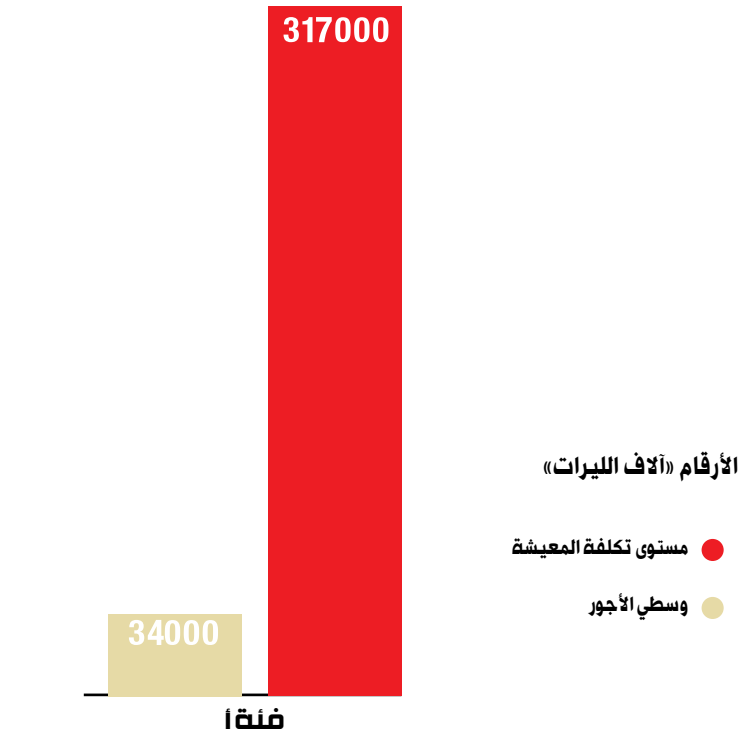

- **نحتاج إلى زيادة الأجور بمقدار 283 ألف ليرة لتستطيع تغطية تكاليف المعيشة!**
- **نحتاج إلى مضاعفة الأجور أكثر من 8 مرات لتغطية تكاليف المعيشة..**

مؤشر تكاليف مستوى المعيشة 2017/04/01

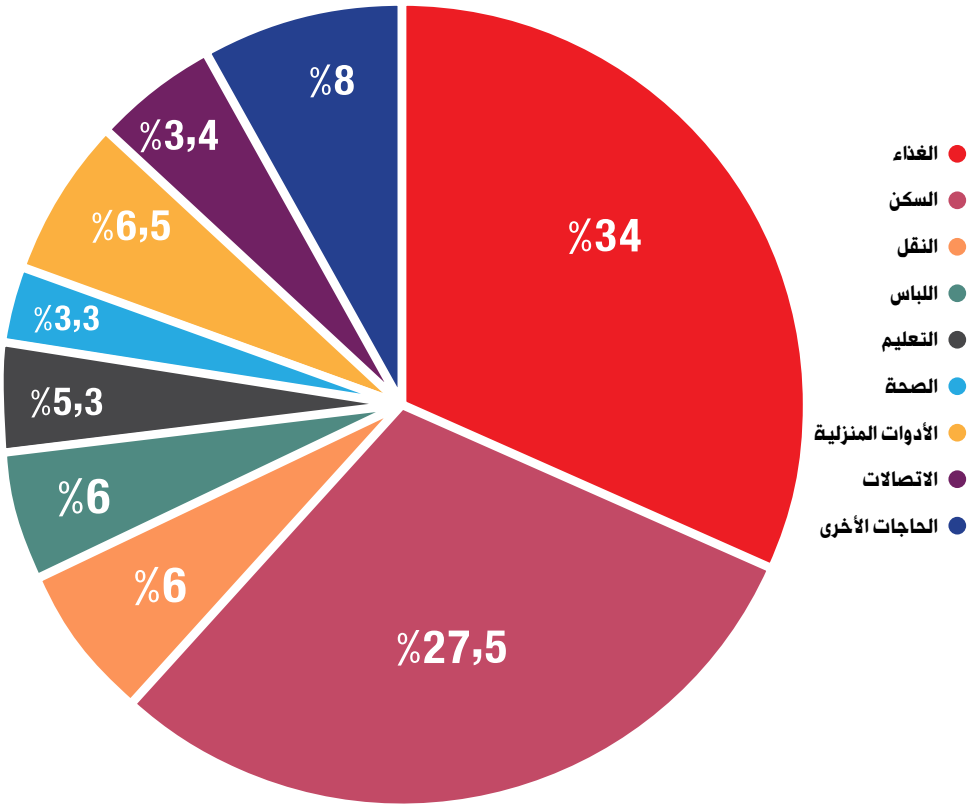

المتفرقات لا تشهد تغيرات تذكر، بينما تجري التغيرات في أسعار الملابس الموسمية.
لتكون مجموع تكاليف الألبسة 19500 ألف ليرة، بارتفاع بنسبة 13% عن بداية العام، عندما بلغت التكلفة التقريبية 17200 ليرة.
أما بالقياس إلى أسعار الفترة ذاتها من العام الماضي، فإن تكاليف الألبسة الشهرية قد ارتفعت بنسبة 57%.

19500 ليرة للنقل الضروري

لم تتغير تكاليف النقل التي تتحملها الأسرة السورية شهرياً، بعد أن ارتفعت في صيف العام الماضي حيث التكلفة التقديرية تصل إلى :19480 ل.س شهرياً.
موزعة بين 11880 ليرة تكاليف انتقال 3 أفراد من الأسرة، خلال أيام العمل والدوام الرسمي من ضواحي دمشق إليها، وبالعكس. بالإضافة إلى 6000 ليرة وسطي تكاليف تنقل ضمن المحافظات بمعدل فرد واحد، مرةً واحدةً شهرياً. وأخيراً تكاليف تكاسي طوارئ بمعدل مرتين شهرياً وبحد أدنى لتكلفة التكسي، من دمشق إلى ضواحيها 800 ليرة سورية.

16800 ل.س تكاليف التعليم

لم تتغير تكاليف التعليم عن نهاية شهر 9-2016، حيث أن مكوناتها الأساسية أي اللباس المدرسي والقرطاسية يتم احتسابها في بداية العام الدراسي، الوقت الذي تنفق فيه الجزء الأكبر من تكاليف التعليم، مجموع تكاليف اللباس المدرسي، والحقائب والقرطاسية بلغت في شهر 9-2016، حوالي 33 ألف ليرة، بوسطي شهري 2750 ليرة، يضاف إليها تكاليف تصل شهرياً إلى 14 ألف ليرة للدروس الخصوصية. والتفاصيل في مؤشر قاسيون للربع الثالث من عام 2016.

10500 ل.س للصحة
+10%

ارتفعت أسعار مجمل الأدوية، ولكن بنسب متفاوتة خلال شهر 3-2017، وبينما لم تتغير مباشرةً التكاليف الوسطية للمعاينات، والتحاليل والصور، فإن تكاليف الأدوية الأساسية من مضادات حيوية ومسكنات قد ارتفعت بنسبة تقارب 25%، أما النسبة في أنواع أدوية أخرى كأدوية الغدد والسكري فقد تجاوزت 200% ارتفاعاً، وبأخذ تكاليف الأدوية الأساسية «مضاد حيوي ومسكنات فقط» فإن مجموع تكاليف الأدوية التقديرية شهرياً لأسرة من خمسة أشخاص تبلغ: 2300 ليرة تقريباً، وسنضيف إلى الحسبة دواء الأمراض المزمنة، مثل الضغط بمعدل عبوة شهرياً، بسعرها الجديد وسطي 500 ليرة بين الأنواع، لتكون الكلفة الشهرية الوسطية للأدوية 2800 ليرة سورية شهرياً.
يضاف إليها تكاليف وسطيةً لعمليات الطوارئ «ولادة- زائدة- قسطرة قلبية»، وتكاليف وسطية للمعاينات لدى الأطباء العامين، والاختصاصيين، وتكاليف وسطية للتحاليل والصور، تبلغ بمجموعها 7700 ليرة شهرياً، ليكون مجموع تكاليف الصحة دون أمراض مزمنة: 10500 ليرة سورية، بنسبة ارتفاع 10% عن بداية العام عندما قدرت تكاليف الصحة الوسطية الشهرية لأسرة بمقدار 9500 ليرة سورية. تفاصيل طريقة حساب التكلفة في العدد رقم 778 مؤشر قاسيون للربع الثالث من عام 2016.

10600 ل.س اتصالات

لم تتغير تكاليف الاتصالات خلال الفترة بين نهاية شهر 6-2016، وبين ونهاية شهر 3-2017 وهذه التكلفة موزعة وفق التالي: 5850 ل.س مكالمات خليوي، 4000 ل.س فاتورة الإنترنت، 750 ل.س فاتورة هاتف أرضي شهرية، ورغم الرفع الرسمي لأسعار تكاليف الإنترنت ADSL بتاريخ 1-4-2017، إلا أن تطبيق التعرفة الجديدة لا ينطبق على نهاية شهر 3، وبداية الشهر الرابع.

مجموع تكاليف الحاجات الرئيسة الثمانية تبلغ 292 ألف ل.س تقريباً، يضاف إليها تكاليف أخرى طارئة وللحاجات المتنوعة نسبتها من السلة بأكملها تقدر بـ 8% وفق التقديرات الرسمية السابقة، أي حوالي: 25 ألف ل.س.
ليكون مجموع تكاليف المعيشة للأسرة السورية خلال شهر في نهاية النصف الثاني من عام 2016: 317 ألف ل.س تقريباً

ارتفاع تكاليف المعيشة بين شهري نيسان 2016- 2017- %

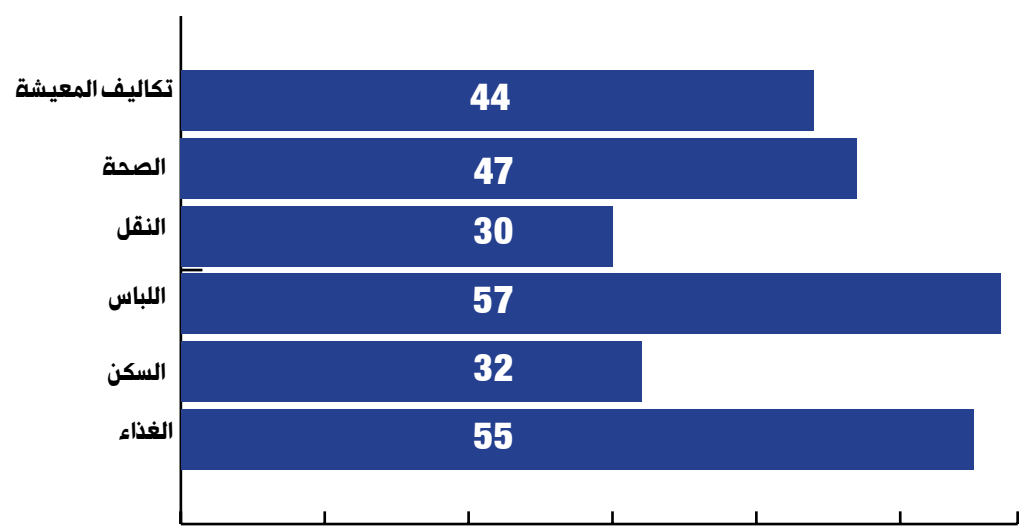

جولة وعود للصناعة في العام الجديد!

طالبت الحكومة مؤخراً -حسب مصادر محلية- وزارة الصناعة بتقييم عمل الشركات الصناعية، في سبيل تحديد الصعوبات التي تعترض استمرارية عملها، وإيجاد حلول عملية لكل شركة. وفي ردها حددت وزارة الصناعة تلك الصعوبات بأربع نقاط رئيسة وهي ارتفاع أسعار المحروقات والكهرباء وبالتالي ارتفاع تكلفة الإنتاج، ارتفاع سعر الصرف، فوضى الاستيراد، ونقص المواد الأولية.

فوضى الاستيراد ونقص المواد الأولية!

طالبت الحكومة الوزارة بإيجاد آلية لمعالجة الفجوة في سوق السلع الغذائية والنسيجية، حمّلت الصناعة وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية مسؤولية إدارة تلك الفجوة من خلال ترشيد منح إجازات الاستيراد، وضبط استيراد المواد المتوفرة محلياً. وفي حين بلغت قيمة المستوردات لعام 2016 حوالي 2،8 مليار دولار، لاتزال الصناعة تلاقي صعوبةً في تأمين المواد الأولية اللازمة للعملية الإنتاجية مثل: النترات اللازمة لصناعة الإسمنت، والغاز والفوسفات والقطن والشوندر السكري وبذور القطن وغيرها، وهذا يدفعنا للتساؤل عن الآلية التي تحدد فيها الحكومة أولوياتها في الاستيراد. إذا كانت تقول: أنها تمنح إجازات الاستيراد للمواد اللازمة للعملية الإنتاجية فلماذا لاتزال الكثير من المواد اللازمة للصناعة العامة غير متوفرة؟

8,8 مليار ليرة فائض استثمارات 2016

بلغت حصة الصناعة التحويلية من مخصصات الاستثمار في موازنة 2017 حوالي 16 مليار ليرة، وبنسبة 2،3% من إجمالي المبالغ المخصصة للاستثمار، بينما بلغت حصة الصناعة الاستخراجية حوالي 23 مليار ليرة، وبنسبة 3،43%، وبالعودة إلى أرقام موازنة 2016 نجد أن مخصصات الصناعة التحويلية من الاستثمار بلغت حوالي 7 مليار ليرة بينما الاستثمارات المنفذة حسب الحكومة لم تتجاوز 3 مليار ليرة أي بفارق حوالي 4 مليار ليرة، وبنسبة 41%، وكذلك الأمر بالنسبة للصناعة الاستخراجية، حيث إن مخصصات الاستثمار بلغت حوالي 13 مليار ليرة بينما المنفذ حوالي 9 مليار ليرة بفارق حوالي 4 مليار، وبنسبة 67%. وبناءً عليه تشير الأرقام إلى وجود فائض بمبلغ إجمالي 8،8 مليار ليرة، تقريباً. من الاستثمارات المخصصة للصناعة بفرعيها، فأين ذهبت تلك الأموال، ولماذا لم تخصص لدعم الصناعة ومستلزمات العملية الإنتاجية؟

ارتفاع تكلفة الإنتاج!

كان سعر المازوت قد ارتفع بعد بدء استيراد المازوت للصناعيين عبر الطرق البرية، مع بداية العام الحالي، ووصل السعر إلى حوالي 410 ليرة للتر بعد أن كان سعره قرابة 200 ليرة للتر، في منتصف عام 2016، لتعود الحكومة بعد اعتراض الصناعيين وتحدد سعر ليتر المازوت بـ 290 ليرة مطلع الشهر الماضي. كذلك ارتفعت تكاليف الكهرباء للورش الصناعية بنسبة 76% في نهاية العام الماضي. مما رفع بدوره تكلفة الإنتاج، وساهم في رفع الأسعار. وفي هذا السياق، اقترحت الصناعة في ردها على الحكومة تأمين حوامل الطاقة، باعتبارها الأهم لاستمرار عمل الشركات، وأن يكون هناك حسم 50% من رسوم استجرار الطاقة الكهربائية لمدة عام بالنسبة للشركات المعاد تأهيلها، والمزمع إقامتها.. فهل ستجد الصناعة العامة تجاوباً باستثناءات تخفيض تكاليف حوامل الطاقة لها؟

الوعود كثيرة والأموال قليلة!

وافقت الحكومة على تمويل وزارة الصناعة حاجتها لمبلغ 2,9 مليار ليرة ضمن خطة إسعافية حددتها لعام 2017 بهدف ترميم وصيانة بعض المعامل والشركات. ثم طالبت الوزارة بزيادة مخصصاتها بمبلغ يزيد عن المليار ليرة، لإسعاف شركاتها في حلب. وعن منشآت حلب والمدينة الصناعية في الشيخ نجار، ذكر وزير الصناعة أن عدد المنشآت العاملة في مطلع 2016 كان 280 منشأةً، وبلغت الآن 374 منشأةً مع بداية 2017، بزيادة نسبتها 23%.

مع كل تحسن في الأوضاع الأمنية في المناطق الصناعية، تتسارع حركة العودة إلى العمل، ولكن مثبطات عديدة لا تسمح لهذه المحاولات بالانعكاس زيادةً في الناتج الصناعي السوري، فهل ستكون الوعود الحكومة للصناعة في هذا العام كما في كل عام سابق، أم أننا قد نشهد تغيرات ملموسةً في الناتج الصناعي السوري، الذي تتدفق عليه سنوياً الوعود والخطط وإعلان النوايا، بينما تأتي الأفعال مزيداً من النقص في حوامل الطاقة وارتفاعاً في أسعارها، ومزيداً من النقص في التزويد بالكهرباء وارتفاعاً في أسعارها، ومزيداً من أرقام تمويل المستوردات، يقابلها تكرار مشكلة صعوبة تأمين المواد المستوردة

مبلغ الاستثمارات المخصصة والمنفذة لعام 2016

مليار ل.س	المخصص	المنفذ	الفائض
الصناعة التحويلية	7,3	3	4,3
الصناعة الاستخراجية	13,8	9,3	4,5

تقليص مخصصات المازوت: 80% للزراعة 25% للصناعة!

بهدف تقديم المزيد من التسهيلات لدعم العملية الإنتاجية، قررت الحكومة تخصيص مليون لتر يومياً للقطاع الصناعي، و400 ألف لتر يومياً للقطاع الزراعي من المشتقات النفطية، وهذا يعني أنه خلال عام ستحصل الصناعة على 365 مليون لتر ونسبة 30% من الاستهلاك الإجمالي، إذا افترضنا أنه يقارب حوالي 1،2 مليار ليتر خلال سنة. بينما ستحصل الزراعة على 146 مليون لتر سنوياً وهو ما يشكل نسبة 12% فقط من الاستهلاك الإجمالي.

وبالعودة إلى بيانات وزارة النفط والثروة المعدنية، بتاريخ 2013/4/10 نجد أن مخصصات الزراعة من المشتقات النفطية تراجعت في عام 2017 بنسبة 80% مقارنةً بعام 2013 حيث خُصص للزراعة 500 مليون ليتر. في حين تراجعت مخصصات الصناعة بنسبة 27% حيث كانت المخصصات 750 مليون ليتر.

وبناءً على ما سبق: فإن الأرقام توضح أن السياسات الحكومية تقلص من دعم وتسهيل عمل القطاعات الإنتاجية على خلاف ما تدعي.

مخصصات المشتقات النفطية - مليون ليتر

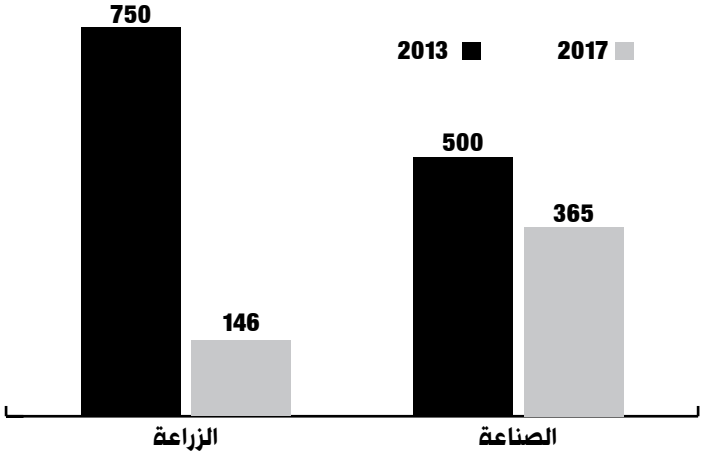

تفاوت الدخل مستمر.. وأوروبا تتوغل في أزمتها!

قدمت المؤسسة الأوروبية لتحسين ظروف المعيشة والعمل «يوروفاوند» تقريراً حول تفاوت الدخل، وأنماط التوظيف في أوروبا بعد الركود الاقتصادي عام 2008. وبيّن التقرير: أنّ التفاوت في الدخل المتاح للأسر استمر بالتعمق بين الطبقات والفئات، وبين الدول الأوروبية..

الأجر الوسطي للأغلبية في دول المركز الأوروبي يزيد بنسبة 177% عن أجر الأغلبية في دول الأطراف الأوروبية والدول المتأزمة مالياً!

نما تفاوت الدخل في ثلثي الدول الأعضاء، وبشكل أساسي في دول الأطراف الأوروبية «دول أوروبا الشرقية والدول المتوسطية» التي كانت الأكثر تضرراً من الأزمة، وأيضاً في بعض دول المركز مثل ألمانيا، الدنمارك والسويد.

1% فقط في فئات الدخل العليا!

وحسب التقرير فإن حوالي 4,5% من الأوروبيين ممن هم في سن العمل يحصلون على دخل يتراوح بين 10 آلاف و11 ألف يورو سنوياً، وأن غالبية الأوروبيين أصبحوا يتمركزون في الفئات منخفضة ومتوسطة الدخل، أي يحصلون على دخل يتراوح بين 9 و 14 ألف يورو سنوياً، بينما الفئة مرتفعة الدخل والذين يحصلون على أكثر من 62 ألف يورو سنوياً لا تتجاوز نسبتهم 1%، ومعظمهم من سكان فرنسا، بريطانيا، ألمانيا وإيطاليا.

كما بين التقرير أن التفاوت في الدخل نما أيضاً بين الدول الأوروبية، وخاصةً بين دول المركز ودول الأطراف، حيث إن دول أوروبا الشرقية ودول مثل قبرص، إسبانيا، إيطاليا واليونان يحصلون على أجر وسطي أقل من 9 آلاف يورو سنوياً، بينما معظم سكان دول المركز يحصلون على دخل أعلى من 25 ألف يورو سنوياً، أي أنه أعلى بنسبة 177% تقريباً.

معونات الدولة خففت التفاوت بنسبة 1%

وفقاً للتقرير فإن الدعم المقدم من قبل الدولة ومساهمته في إعادة توزيع الدخل استطاع حتى الآن أن يخفف جزئياً من أثر الانخفاض الحاد للأجور في الأسواق، حيث إن عدداً كبيراً من سكان الاتحاد الأوروبي يحصلون على أجر ضئيل جداً، أو إنهم لا يملكون أي عمل مع ارتفاع معدلات البطالة، وحسب الأرقام فإن 10% من الأوروبيين يحصلون على أجر أقل من ألف يورو في السنة من رب العمل، ودون احتساب المعونات التي تقدمها الدولة. فبينما ارتفع معدل التفاوت في الأجور ضمن الأسواق بمعدل 3% ارتفع معدل التفاوت في الدخل الكلي، وبعد تدخل الدولة بمعدل 2% خلال السنوات 2009– 2014. ومع ذلك فإن التقرير يشير إلى تراجع قدرة الدولة على موازنة أوجه عدم المساواة في الأسواق، على نطاق الاتحاد الأوروبي ككل.

أكثر من ربع السكان بدخل منخفض

كذلك انعكست الأزمة على التركيبة الطبقية للمجتمع الأوروبي وكانت الطبقة الوسطى هي الأكثر تضرراً، أي الأشخاص الذين يحصلون على نسبة تتراوح بين 75% إلى 200% من متوسط الدخل حسب التقرير، حيث تراجعت نسبة هؤلاء من 70% إلى 50% من السكان عام 2014، أي تراجع حجم الطبقة الوسطى بنسبة 20% منذ بداية أزمة الركود.

وكانت الطبقة الوسطى في الدول الاسكندنافية: السويد، الدنمارك وفنلندا الأكثر تقلصاً في أوروبا. وأشار التقرير أيضاً إلى التفاوت الطبقي بين دول المركز الأوروبي ودول الأطراف، فبينما تشكل الطبقة منخفضة الدخل 30% في دول مثل ليتوانيا واستونيا وكذلك الدول المتوسطية، تشكل في المقابل 25% من السكان في الدول الاسكندنافية ودول سلوفاكيا والتشيك وهولندا والنمسا. أما الطبقة مرتفعة الدخل فتشكل نسبة أقل من 5% في الدول الاسكندنافية، بلجيكا، سلوفاكيا، وسلوفينيا بينما تشكل نسبة بين 5 إلى 10% في باقي دول المركز وتزيد عن 10% في دول أوروبا الشرقية والمتوسطية، أي أنّ تمركز الأغنياء، بعدد أقل وثروات أكبر يزداد في دول المركز الأوروبي، وينخفض في دول الأطراف.

نسبة الطبقة المتوسطة الأوروبية من السكان-%

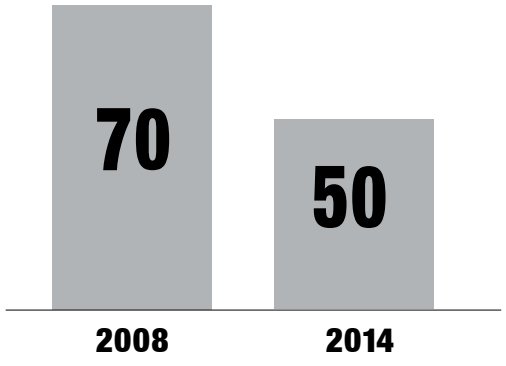

أمريكا اللاتينية.. تستبدل شركاءها!

أعلن رئيس بنك التنمية بين الأمريكيتين: أن حكومة الولايات المتحدة الجديدة لن تجدد مساهمتها لصندوق البنك الذي يدعم مشروعات للتنمية في أميركا اللاتينية. واعتبر رئيس التنمية أن القرار الأمريكي الجديد يعبر عن تغير في السياسة الأمريكية. ويقدم البنك الذي تأسس عام 1959 قروضاً للحكومات والشركات، لتمويل مشروعات تتراوح بين مشاريع صغيرة ومشاريع ضخمة، ويعتبر مصدر الإقراض الرئيسي لتمويل التنمية بأمريكا اللاتينية، حيث قدم قروضاً بلغت 11,34 مليار دولار عام 2015 و13,8 مليار دولار عام 2016، وهذا الموقف الأمريكي، يهدد مشروع البنك بحد ذاته، الذي تعتبر الولايات المتحدة الممول الأساسي له.

ومن المتوقع أن تنمو العقود الاقتصادية في أمريكا اللاتينية بمعدل 1% فقط عام 2017، حيث إن القطاع الخاص الدولي ينسحب من المنطقة بشكل كبير، ولأول مرة منذ عام 1998 أصبح صافي تدفقات رؤوس الأموال إلى أمريكا اللاتينية سلبياً.

ولكن هذه الفراغ التمويلي الذي تتركه الولايات المتحدة، تملأه جهات اقتصادية دولية أخرى، حيث استطاعت دول أمريكا اللاتينية إيجاد شريك اقتصادي جديد متمثل بالصين، التي تتوسع علاقاتها الاقتصادية مع أميركا اللاتينية منذ أربعة عقود. وأصدرت الصين مؤخراً خطة اعتبرت فيها أمريكا اللاتينية «أرض الحيوية والأمل» ووعدت الخطة بتطبيق الالتزامات السابقة من التجارة والاستثمارات، ولكن دون قيود الولايات المتحدة وشروطها.

وكانت الصين قد تعهدت بزيادة التبادل التجاري مع أمريكا اللاتينية بمبلغ 500 مليار دولار، وزيادة الاستثمارات بمبلغ 250 مليار دولار حتى عام 2025. حيث إن بنكي الصين: البنك الصيني للتنمية وبنك الصين للصادرات والواردات، يقدمان الآن تمويلاً إنمائياً لأميركا اللاتينية كل عام، أكثر مما يقدمه البنك الدولي وبنك التنمية بين الأمريكيتين ومؤسسة الأنديز للتنمية مجتمعين. بالإضافة إلى التبادلات الثنائية، فإن الصين تساهم بما يزيد عن 35 مليار دولار، في تعهدات التنمية الدولية لأمريكا اللاتينية، وعلى خلاف القرن العشرين، تمتلك أمريكا اللاتينية اليوم شريكاً اقتصادياً جديداً يبدو مستعداً لملء الفراغ المحتمل مع الانسحاب السريع للولايات المتحدة من المنطقة.

وجدتها

■ د. عروب المصري

من يدفع فاتورة تلوث المناجم؟

في الصراع البيئي الدائر حول ضرر أنواع الوقود الأحفوري، وكون الفحم من أنواع الوقود الأكثر تسبيباً للتلوث في العالم، يتجه كبار الرأسماليين وأصحاب المناجم إلى دفع العمال ليكونوا هم من يدفع الفاتورة، ويصبح ـ كما في الولايات المتحدة ـ صندوق الرعاية الصحية للمتقاعدين العاملين في مناجم الفحم ورقةً للمساومة السياسية.

حيث لا تدفع الحكومة التزاماتها وتصبح صناديق المتقاعدين فارغة، ويبقى عمال المناجم الذين أفنوا حياتهم في تلك الصناعة المدمرة للصحة غير قادرين على شراء الدواء، بعد أن دمر التلوث صحتهم.

يأتي ذلك ضمن سلاسل طويلة من الإجراءات المتعلقة بإفلاس هذه الشركات، حيث خفضت المعاشات التقاعدية والمزايا الصحية للمتقاعدين. وهم الآن عرضة لخطر فقدان التأمين، الذي وعدوا بأن يستمر بقية حياتهم.

حيث يعاني العمال من ضعف وظائف الأعصاب والأرق، ومتلازمة الساق التي لا تهدأ واختلال التوازن والهزات وغيرها من الأمراض، التي يمكن أن تمنعهم من القيام بعمليات جراحية في المستقبل – وهي قضايا تظهر خلال فترة العمل في مصانع إعداد الفحم.

يبدأ الضرر مع مادة كيميائية تسمى بولي أكريلاميد – المعروفة للعمال بأنها سمّ عصبي معروف، ومن المحتمل أن يكون مسرطناً. وتستخدم المادة الكيميائية لفصل الفحم عن الشوائب قبل تحميلها للنقل. كما يعملون مع مواد كيميائية سامة أخرى، بما في ذلك مانع التجمد، الذي يرش على مقطورات القطار لمنع الفحم من الالتصاق بجانبيها.

كما يتم تشخيص العديد من العمال باضطرابات إدراكية، من قبل الأطباء وعلماء النفس العصبيين، ويجبرون على التقاعد المبكر من المناجم وبالتالي يخسرون جزءاً كبيراً من المعاش، بسبب التقاعد قبل بلوغ سن الخمسين.

أما بالنسبة لأصحاب رأس المال، فإنهم لا يزالون يصنعون المليارات، لكنهم لن يغطوا عمال المناجم القديمة، الذين لا يستطيعون دفع هذه التكاليف كل شهر.

ويقول لسان حال العمال: «هل يمكن القول» لا «للأشياء إذا كنت تعرف أنها ليست آمنة... ليس هناك شيء من هذا القبيل الآن»

وخلال سنوات العمل في المناجم، يتعرضون للأسبستوس والعديد من المواد الكيميائية الخطرة. وتتكون لديهم الأورام، والآن يجب أن يدفعوا من جيوبهم كل شهر أثمان الدواء. هذا عدا عن أن انفجار غبار الفحم يمكن أن يؤدي إلى مقتل العديد من العمال في المنشأة. ويستمر نضال عمال المناجم من أجل صحتهم وسلامتهم حتى التقاعد دافعين ثمن التلوث الذي لم يكونوا يوماً سببه.

aroub@kassioun.org

الشركات الكبرى: ربح دون تكاليف

بات مصطلح «الآثار الخارجية» مألوفاً في الأوساط البيئية، فهو يشير إلى التكاليف التي تفرضها شركات لا تقوم هي ذاتها بدفعها. كمثال: يمكن للعمليات الصناعية أن تلوّث الهواء، بحيث تزيد من تكاليف الصحّة العامّة، لكنّ الجمهور هم من يتحمل هذه التكاليف وليس الشركة الملوثة. تقوم الشركات بهذه الطريقة بخصخصة الأرباح وتعميم التكاليف.

■ بقلم: ديفيد روبرتس
تعريب: عروة درويش

في حين أنّ هذه الفكرة مفيدة جداً، وخاصةً في سبيل دفن المخاوف البيئية في الاقتصاد، فلطالما كان لديّ تحفظاتي بشأنها. يهوى علماء البيئة المعاصرون استخدام المصطلحات الاقتصادية، فهذا يجعلهم يبدون جادين، لكنني أخشى أنّ لتغطية هذه الفكرة بمصطلح تقني مراوغ تأثيرٌ مخدر. إنّها تستحضر «زيادة القيمة» في ذهننا: أي أننا إن قمنا بفرض بعض الضرائب هنا، وضيقنا بعض التشريعات هناك، فسوف نبقي الشركات الصناعية على المسار الصحيح، ومع ذلك، فإن أخذنا الفكرة على محمل الجد، ليس بوصفها ظاهرةً محاسبيةً وحسب، بل كونها تصوّر الممارسات البشرية الحالية، فإنّ آثارها الضمنية ثوريّة بشكل لا يقبل الجدل.

لمعرفة ما أعنيه، فلنتفحّص تقريراً حديثاً أجرته «المستشارية البيئية – تروكوست» بالنيابة عن برنامج «اقتصاديات النظم البيئية والتنوّع البيولوجي – تيب» الذي تموّله الأمم المتحدة. طلب «تيب» من «تروكوست» أن تحسب إجمالي «رأس المال الطبيعي غير المسعّر» الذي تستهلكه أكبر شركات القطّاع الصناعي في العالم. «يشير مصطلح «رأس المال الطبيعي» إلى المواد والخدمات الإيكولوجية، مثل المياه النظيفة أو الغلاف الجوي المستقر. ويعني «غير المسعّر» بأنّ الشركات لا تدفع مقابل ما تستهلكه من رأس المال هذا».

وهاكم كيفيّة تقسيم هذه التكاليف:

غالبية تكاليف «رأس المال الطبيعي غير المسعّر» هي من انبعاثات غاز الدفيئة «38%»، واستخدام المياه «25%»، واستخدام الأراضي «24%»، وتلوّث الهواء «7%»، وتلوّث الأرض والماء «5%»، والنفايات «1%».

إذاً كم يكلفنا هذا؟ نتائج «تروكوست» الرئيسية مذهلة إلى حدّ ما:

أولاً: يبلغ إجمالي رأس المال الطبيعي غير المسعّر الذي تستهلكه أكثر من 1000 من «القطّاعات الإقليمية العالمية الرئيسة للإنتاج وللمعالجة» ما يصل إلى 7,3 تريليون دولار سنوياً، وهو ما يعادل 13% من الناتج الإجمالي العالمي لسنة 2009.

ثانياً: بشكل لا يثير استغراب أحد، فالفحم هو عدو الجنس البشري. رتبت «تروكوست» التصنيفات، من حيث أعلى التأثيرات البيئية، وأكبر الجناة الصناعيين.

وهاكم أعلى خمس تأثيرات بيئية، والقطاعات الإقليمية المسؤولة عنها:

ما هي الكلفة البيئية الأكبر؟ إنّها غاز الدفيئة الناجم عن حرق الفحم في الصين. وماهي خامس أكبر كلفة؟ غاز الدفيئة الناجم عن حرق الفحم في أميركا الشمالية. «يُظهر هذا أيضاً الكابوس الشرير لإزالة الغابات في أميركا الجنوبية».

وهاكم الآن القطاعات الصناعية الخمسة الأعلى، المصنفة تبعاً للضرر البيئي الإجمالي الحاصل:

إنّه الفحم من جديد! فحم شمالي أميركا في المركز الثالث هذه المرّة.

اكتشاف «تروكوست» الكبير الثالث هو بمثابة الطلقة الأخيرة. من بين أكبر عشرين قطّاعاً إقليمياً من حيث التأثير البيئي، ولا واحد من قطاعات العالم الصناعية الكبرى سوف يحقق الربح إن تمّ دمج التكاليف البيئية بدقة أي إن دفعوا الرسوم المتوجبة عليهم.

يوصلنا هذا إلى أنّ النظام الصناعي العالمي مبني على المكر والخداع. وكما يحلو «لبول هوكينز» أن يصيغها: »نحن نسرق المستقبل، ونبيعه في الحاضر، وندعوه بالناتج القومي الإجمالي«.

يعيدنا هذا إلى ما كنت أقوله في البدء. إنّ فكرة «الآثار الخارجية» هي فكرة تقنية صرفة، وهي تعبيرٌ اقتصادي. لديك بضعة آثار جانبية غير مرغوبة، إذاً كلّ ما عليك فعله هو تحريك بعض الأرقام من العمود »أ« إلى العمود »ب«.

لكنّ تقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة يوضّح بشكل جلي بأنّ ما يجري اليوم هو أكثر من بضعة سهوات حسابية هنا وهناك، الفرق بين النظم الصناعية القائمة وبين نظم صناعية مستدامة بحق، أي نظم لا تستهلك رأس المال الطبيعي المخزّن، بل تَندمج مع التدفّق الحالي للمواد والطاقة، ليس واحداً من حيث الدرجة، لكنّه واحدٌ من حيث الطبيعة. ما نحتاجه ليس مجرّد أعمال محاسبية أفضل، بل نظاماً صناعياً عالمياً جديداً، طريقةً جديدةً لتعزيز الرفاه الإنساني، وبشكل سريع. وهذا يعني ثورة.

التسلسل	التأثير	القطّاع	الإقليم	سعر رأس المال الطبيعي – تريليون دولار	الربح – تريليون دولار	نسبة التأثير
1	غاز الدفيئة	توليد الطاقة بالفحم	شرق آسيا	361	443,1	0,8
2	استخدام أرض	رعي الماشية والزراعة	أميركا الجنوبية	312,1	16,6	18,7
3	غاز الدفيئة	مصانع صلب وحديد	شرق آسيا	216,1	604,7	0,4
4	ماء	زراعة القمح	جنوب آسيا	214,4	31,8	6,7
5	غاز الدفيئة	توليد الطاقة بالفحم	شمال أميركا	201	246,7	0,8

التسلسل	القطّاع	الإقليم	سعر رأس المال الطبيعي – تريليون دولار	الربح – تريليون دولار	نسبة التأثير
1	توليد الطاقة بالفحم	شرق آسيا	452,8	443,1	1,0
2	رعي الماشية والزراعة	أميركا الجنوبية	353,8	16,6	18,8
3	توليد الطاقة بالفحم	شمال أميركا	316,8	246,7	1,3
4	زراعة القمح	جنوب آسيا	266,6	31,8	8,4
5	زراعة الأرز	جنوب آسيا	235,6	65,8	3,6

الرأسمالية منتحلة صفة العلمية؟

تَحدَّثنا طريقة تعاطي القوى العالمية الرأسمالية مع العلوم من عدة منطلقات، ومنها ما هو الثابت، أننا غير قادرين على فهم العلوم، كوننا بلدان «متخلفة» بتركيبتها. وأنهم كغرب أصل التطور ومرجعه الوحيد في الصراع الثقافي بين الشرق والغرب. وكل من يريد الوصول إلى هدف العلم لا بد له من المرور من بوابة الغرب وإلا فإن هدفه ناقص، لن يضفي شيئاً على البشرية. أما المتغير فهو التاريخ، وليس بحركته الدائمة، بل بلحظته الراهنة. فالتاريخ بالنسبة لهذه العقلية يبدأ وينتهي مع من استعمل خطابها، ولبقية الخطب «نهاية التاريخ».

■ مروى صعب

في السنوات السابقة استطاع العلماء اكتشاف عملية يستطيعون من خلالها إضافة تغييرات على الحمض النووي للإنسان، ما يعرف بـCRISPR. وللقدرة على التلاعب بال«DNA» أهمية كبيرة، كوننا نستطيع تفادي العديد من الأمراض أو الحد منها. كما القدرة على التلاعب بأعضاء الجسم التي يصيبها المرض نتيجة طفرة معينة. فـCRISPR يعمل بإزالة الطفرة، وإدخال تركيبة حمضية صحيحة على الخلية، ما يجعلها سليمةً مجدداً، اي خالية من المرض، بالإضافة إلى القدرة على معرفة أيٍّ من الأمراض قد تصيب الإنسان مستقبلاً، من خلال الكشف عن تركيبته الحمضية. لهذا الاكتشاف في الوقت الحالي سبب، إن الإنسان استطاع فك شيفرة الحمض النووي عام 2000، ومنها اكتشف كيفية التلاعب بهذه الشيفرة عن طريق إدخال شيفرة من البكتيريا. هذه إحدى الاكتشافات أو الاختراعات التي يعمل عليها العلماء، بالإضافة إلى العمل على إيجاد حلول للأمراض المزمنة، مثل السكري، السرطان، ومشاكل النظر.

حقل اختبار

بالطبع إن وصلتنا هذه الاكتشافات، فعبر إحدى الشاشات، وبطريقة بعيدة عن واقعنا وتواصلنا معها، وهو ليس كوننا «متخلفين» أو غير قادرين على فهم العلوم. بل لكون وظيفة بلداننا في الخارطة السياسية العالمية منذ ما بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، حددتها الإمبريالية التي سيطرت على العلوم والعلم والمعرفة. وإذا نظرنا إلى الاختراعات العلمية حول الأمراض مؤخراً نرى بها بعض التناقضات. فهي من جهة تحاول إيجاد الحلول، كونها حددت لنفسها هذه الوظيفة والموقع، ومن جهة أخرى تأتي الحلول وكأن التاريخ بدأ الآن.

وحتى لو أن البشرية استطاعت فك شيفرة الحمض النووي، فهي لا زالت غير قادرة على فهم العديد من العمليات داخل الجسد، ما يضعها أمام ذهول وأمام عجز. وما يضع البشرية أمام حقل اختبار لنقص في الفهم عند من يقوم بالتجربة.

طفرات السرطان لا يمكن تفاديها

مؤخراً أيضاً ضجت المحافل الأكاديمية العلمية الغربية بدراسة خلصت بنتيجة: أن ثلثين من طفرات السرطان لا يمكن تفاديهما، وهي تحدث نتيجة العوامل الخارجية «التلوث، الدخان، النظام الغذائي...» التي لا يمكن التحكم بها. غضب العلماء حول هذه النتيجة التي تدعو الناس بشكل غير مباشر إلى التدخين وعدم المبالاة بالنظام الغذائي الصحي. ولكن جميع هؤلاء منطلقون من تعريف واحد للطفرات وكيف تحدث ولماذا تحدث. فبحسب رأيهم تحدث إما نتيجة هذه العوامل السابقة، أو نتيجة الانتقاء الطبيعي، الذي يفسِّر وكأنه غير مرتبط بالعوامل البيئية.

استنساخ الماموث

استنتاجاتنا حول تعاطي هذه القوى مع العلوم، ومن أي منحى انطلقنا، تصل بنا إلى النتيجة نفسها. المشكلة ليست في ما يتم اكتشافه فقط، فمثلاً: ما هو الهدف من استنساخ الماموث إن لم يكن من أجل القدرة على استنساخ خلايا وأعضاء بشرية لتعويض عن فقدها؟ وما الهدف من CRISPR إن لم يكن بهدف إزالة الطفرات «وهو ما نجح به إلى حد الآن علماء صينيون في الثلاسيمياβ ». المشكلة في كيف تتطرق الإمبريالية في فكرها إلى العلوم، وكيف تخلق حججه وتفصيلاته فقط لكي ترضي وجودها. وفي عدم القدرة على استيعاب عملية الجسد المتكاملة داخلياً وخارجياً. التعاطي بالمنطلق الرأسمالي نفسه مع الأمراض والجسد وعلاقته بالمحيط سيبقي البشرية في تخبط، حتى لو أدى إلى اكتشافات جديدة، وهي طبيعية كون التاريخ لا يعود إلى الوراء، بل يتقدم إلى الامام. ولكن ستظل جميعها إما محتكرةً، كما المشافي اليوم، أو غير قادرة على إعطاء الحل النهائي، كونها غير قادرة على إيجاد العلاقة التي تربطنا بمحيطنا، وبالتالي تشكل منشأ الأمراض أو الاضطرابات، ومن بدعها مثلاً، إن الفاشية التي نشأت في العالم هي نتاج أفراد أضاعوا اتصالهم بذاتهم أو أودت مصيبة شخصية في حياتهم إلى نزوعهم إلى التطرف، أو عقدة نفسية قلبت الطاولة عليهم فجرّتهم إلى الخطيئة!

وفي الحالات كلها، هذه المنطلقات متعارضة مع التطور البشري الشامل، مع كل ما تقدمه من «علمية».

أخبار العلم

شركة يابانية تحطم الأرقام في كفاءة إنتاج الطاقة الشمسية

تشرت منشآت توليد الطاقة الشمسية في أنحاء العالم جميعها، بما ذلك آسيا والهند والصين.

وتعد الطاقة الشمسية أفضل بكثير من الفحم، وخاصةً من الناحية الاقتصادية، حيث يوجد عدد أكبر من العاملين في صناعة الطاقات المتجددة، بالمقارنة مع الذين يعملون في مجال طاقة الفحم، وما تزال أسعار الطاقة الشمسية مستمرةً في الانخفاض.

وأعلن فريق من الباحثين في شركة **Kaneko**، اليابانية، مؤخراً: عن تحطيم الأرقام القياسية في سجل كفاءة الألواح الشمسية، التي تبلغ الآن **26،6**%.

وقال الباحثون: «إن تحسين كفاءة الطبقات الضوئية لخلايا السيليكون الشمسية، أمر بالغ الأهمية من أجل تطوير عملية توليد الكهرباء المتجددة».

وتتبع الشركة اليابانية نهجاً معروفاً باسم «الأغشية الرقيقة» «HJ»، يعمل على تحسين التكنولوجيا داخل طبقات السيليكون في الخلايا الفردية، وذلك لتقليل المساحة.

وابتكر فريق البحث طريقةً جديدةً لجمع عدد أكبر من الفوتونات، من أجل تحسين كفاءة الصفائح الشمسية، وتجدر الإشارة إلى أن الاستمرار في اتباع نهج أفضل لتحسين الكفاءة، لن يؤدي إلى انخفاض أسعار الطاقة الشمسية.

هذا ومن شأن تطوير عمليات الإنتاج، أن يحسن من الكفاءة والحصول على ألواح بتكلفة أقل نسبياً للمستهلك.

العلاقة الرصاص بمعدل الذكاء

نشرت مجلة «**Journal of the American Medical Association**» بحثاً قيّم فيه الباحثون الآثار طويلة الأمد، لتسمم الإنسان بالرصاص خلال طفولته.

وإذا تعرض الإنسان في سن مبكرة للتسمم بالرصاص فسينخفض حسب البحث معدل ذكائه «**IQ**» بمقدار **4،25** نقطة، مقارنة بأقرانه بعد تجاوز عمره **38** عاماً.

وأشار البحث إلى أن زيادة نسبة الرصاص في الدم بـ **5** ميليغرامات يؤدي إلى فقدان **1،5** نقطة من معدل الذكاء.

يذكر أن التسمم بالرصاص يحدث نتيجة التراكم التدريجي لهذه المادة في الدم وأعضاء الجسم وهيكله العظمي، ويمكن التسمم بالرصاص، نتيجة التعرض لانبعاثات احتراق البنزين، الذي أضيفت إليه تركيبات الرصاص المعدنية العضوية من أجل زيادة عدد أوكتان.

وقد حظرت غالبية الدول، استخدام هذا النوع من البنزين، لكنه لا يزال يتمتع بشعبية في عدد من بلدان آسيا والشرق الأوسط.

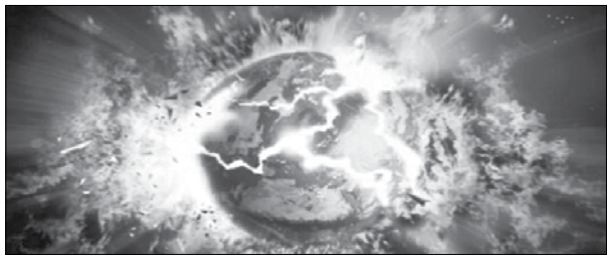

توقعات بانقراض جماعي جديد على الأرض

حذر العلماء من أن أسوأ انقراض جماعي في التاريخ، والذي قضى على أكثر من **90**% من الحياة على الأرض، قد يحدث يوماً ما مجدداً.

ووقعت كارثة انقراض العصر البرمي الترياسي، المعروف باسم الموت العظيم **Permian–Triassic**، قبل **250** مليون سنة، عندما تسبب بها ارتفاع مستويات ثاني أكسيد الكربون، وغاز الميثان وبعض الغازات الأخرى بسرعة في الجو بسبب ظاهرة الاحتباس الحراري. أما الآن، بعد أن قام باحثون من جامعة بروك في أونتاريو بإعادة النظر في الغازات المنحصرة في الصخور القديمة، وجدوا أن الانقراض كان ناتجاً إلى حد كبير عن تغير المناخ.

وقال الباحثون: إن الانفجارات البركانية المتكررة أدت إلى نفث كميات كبيرة من ثاني أكسيد الكربون في الهواء، مما يؤدي إلى ارتفاع درجات الحرارة العالمية **11** درجة مئوية، الأمر الذي أدى إلى ذوبان الجليد الأزلي، وهو ما نتج عنه إطلاق غاز الميثان في الجو مما سبب احترارا عالمياً سريعاً.

وأضاف الباحثون أن «نهاية العصر البرمي تحمل درساً هاماً للبشرية فيما يتعلق بانبعاثات الغازات، والاحترار العالمي وتغير المناخ، الأمور التي نواجهها اليوم».

الأزمة السعودية أكبر من أن تحلّها «الرؤية»!

ضمن محاولات التكيف الأولية التي تقوم بها المملكة العربية السعودية، نتيجة الأزمة الاقتصادية التي تمر بها في الأعوام الأخيرة، جرى إقرار «رؤية المملكة 2030» في نيسان من العام الماضي، حيث تضمنت الرؤية الصادرة عن «مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية» - الذي يترأسه محمد بن سلمان- الخطوط العريضة للتوجهات الاقتصادية- الاجتماعية الواجب اعتمادها للوصول إلى الأهداف المفترضة المطلوبة في عام 2030.

■ وائل سعد

يقول المسؤولون السعوديون: إن «الإصلاحات المبتغاة من الخطة قد بدأت فعلاً»، وركيزتها الأساسية ستكون تنويع مصادر الدخل، مع انخفاض أسعار النفط عالمياً، منذ حزيران/2014، التي ربما تكون سبباً رئيساً للأزمة، إلى جانب عوامل ليست أقل أهميةً، إذا ما نظرنا إلى تكاليف عملية «عاصفة الحزم»، وصفقات السلاح الهائلة مع واشنطن ولندن، وتمويل كبير للحرب في سورية وحتى ليبيا، وذلك كله في السنوات القليلة الماضية فقط.

إعادة هيكلة إلزامية ولكن

اعتمدت السعودية في 90% من مصادر دخلها على قطاع النفط والصناعات التحويلية المرتبطة بهذا القطاع، وهذا ما ساعد عملياً على اكتناز احتياطيات نقدية هائلة، تقدَّر بأكثر من 600 مليار دولار، إلا أن تقريراً لصندوق النقد الدولي توقّع نفاد الاحتياطيات السعودية في غضون أربع سنوات فقط، إذا ما استمرت أزمة الموارد التي تعيشها السعودية. وعليه، فإن إطلاق «رؤية المملكة 2030» – قبل أن نخوض في إمكانيات تطبيقه– يعدُّ ناقوس الخطر الذي أطلقته المملكة لتفادي هزات داخلية من الصعب التحكم بنتائجها سياسياً واجتماعياً.

للوهلة الأولى، بدت الرؤية المطروحة صالحةً لإعادة هيكلة الاقتصاد السعودي بالنظر إلى خطوطها العامة، لكن بعد الشروع بالخطوات الأولى، تبيَّن عملياً صعوبة التنفيذ على أرضية سياسية واجتماعية، يجري غضّ الطرف عن تأثيراتها عند الحديث في مشروع «الإصلاح» المنشود، وربما تكون محاولات حلّ أزمة البطالة التي جرت مؤخراً واحدةً من الإشارات المبكرة على الطريق الوعر الذي تسير ضمنه الخطة.

الوصول إلى المستوى الاجتماعي من الأزمة في ظل التعقيدات والتفاوتات ضمن المجتمع السعودي بين حدي الرفاه والحرمان قد يودي بالسلطة السعودية نفسها

أزمة البطالة السعودية

ضمن الأهداف الاجتماعية للسعودية حتى عام 2030، يتكرَّر الحديث عن توفير فرص عمل للشباب، وتخفيض نسب البطالة إلى حدودها الدنيا، على أن تصل إلى 9% في العام 2030، مع العلم أن نسبة البطالة في السعودية تصل إلى 12% وفق المصادر الحكومية، وإلى 25% وفق مصادر غير حكومية.

تمثّل الحل الذي اتبعته المملكة في «سنوات الرفاه» في استيعاب العمالة السعودية ضمن قطاعات الدولة، وفي مشاريع حكومية تسمح بإقامتها الفوائض المالية القادمة من قطاع النفط، ومن جهة أخرى، عملت سياسات الضمان الاجتماعي، والدعم الحكومي للمواد الأساسية على تخفيض طلبات العمل، كمسكنات عالية الأثر اعتاد عليها المجتمع السعودي، كبدائل لضرورة العمل.

مؤخراً، انتهجت المملكة سياسات تقشف شملت تخفيض الدعم على المواد الأساسية والمشتقات النفطية بنسب تراوحت بين «20–50»%، إضافة إلى تُخفيض الإنفاق على المشاريع الحكومية التي كانت تستوعب جزءاً من العمالة السعودية، وبالتالي، فإن العمل أصبح لزاماً على شرائح اجتماعية واسعة كانت – حتى الأمس القريب– تزدري قطاعات واسعة من الأعمال وتتركها للعمالة الوافدة.

هذه السياسات التي قامت بها المملكة حاولت تفادي آثارها الاجتماعية بخطة للاستعاضة عن العمالة الأجنبية الوافدة بالعمالة المحلية، ومن بين هذه الإجراءات، تشديد القيود على العمال الأجانب برفع قيمة الضريبة إلى 4 أضعاف القيمة الحالية، لتصل إلى 100 دولار، على كل شخص، وذلك اعتباراً من صيف العام الحالي، ويذكر أن عدد الأجانب في السعودية بين عامل ومقيم يقدر بحوالي 10 مليون شخص، أغلبيتهم من الهند والفلبين وباكستان ومصر ولبنان.

هذه الخطوة وغيرها من القيود التي تستطيع المملكة تطبيقها من بوابة القوانين الإدارية، تبدو سهلة الإقرار قانونياً، لكن تعبئة الفراغ المحتمل للعمال الأجانب بعمالة محلية ليس تبديلاً مكانياً فحسب، حيث يشتكي العديد من أصحاب الشركات الخاصة في السعودية من قلة الكفاءة وعدم الالتزام للعمالة المحلية، وهو ما كان مبرراً في ظل عدم الحاجة القصوى للعمل بوجود الضمانات الاجتماعية، ونمط الرفاه الذي ألفه مواطنو المملكة سابقاً، وما يزيد الأمر تعقيداً هو نية الحكومة وفق الخطة الموضوعة إلى زيادة مستوى مساهمة القطاع الخاص من 40% في الوقت الحالي إلى 65% قبل حلول العام 2030، وبالتالي، فإن متطلبات التشغيل المفترضة في هذه الحالة تستلزم نوعاً محدداً من الخبرات والكفاءات، إذا ما تحدثنا عن قطاعات إنتاجية، لم يجرِ العمل على تطويرها بالقدر المطلوب بالنظر إلى الاعتماد على العمالة الأجنبية.

الاستغناء عن أجزاء كبيرة من العمالة الأجنبية في قطاعات الخدمات والبناء لا يعني سهولة استقدام العمالة المحلية لتحل محلها

كما أن الاستغناء عن أجزاء كبيرة من العمالة الأجنبية في قطاعات الخدمات والبناء، لا يعني سهولة استقدام العمالة المحلية، لتحل محلها، من حيث النظرة الاجتماعية لهذا النوع من الأعمال.

هذه الإشارات الأولى ذات المنشأ الاقتصادي الاجتماعي القائم على نمط محدد من علاقات الإنتاج في المملكة، تعززها إلى حد بعيد البنية الإدارية البيروقراطية، فيما يخص المصادقة على طلبات المشاريع المتوسطة، فرغم اعتماد مبدأ النافذة الواحدة، لكن المستثمرين يشتكون من كثرة الأوراق اللازمة لإطلاق مشروع من هذا النوع، كما يظهر الفساد وصعوبة محاسبته، في ظل المحسوبيات السياسية «الملكية» المتغلغلة ضمن الهيئات الاقتصادية والمحمية عملياً بنظام أوتوقراطي، لا يسمح برقابة مجتمعية وقانونية على مؤسسات الدولة.

البحث عن الاستثمارات الخارجية

عطفاً على تعقيدات أزمة البطالة، وما سينتج عنها، إضافةً إلى عدم وجود بيئة قانونية مهيأة لاجتذاب الاستثمارات في المشاريع المتوسطة، أو حتى الكبيرة منها حتى اليوم، فإن محاولات استقدام استثمارات خارجية لا يلقى استحساناً كبيراً، إلا فيما يخُص استثمارات قطاع النفط الذي تقول السعودية: إنها في مرحلة التخلي عنه كرافد وحيد للاقتصاد، أي توجيه الاستثمارات في قطاعات جديدة أخرى.

وفي هذا السياق، يمكن الإشارة إلى الزيارة التي قام بها الملك السعودي إلى دول آسيوية عدة، منها ماليزيا وإندونيسيا واليابان والصين، بغرض تعزيز العلاقات الاقتصادية، ففي زيارته إلى ماليزيا، اتفق الطرفان على توقيع عدة اتفاقيات ومذكرات تفاهم، لكن اللافت أن رئيس الوزراء الماليزي، نجيب عبد الرزاق، أكد أن أبرز الاتفاقيات الموقعة هي بين شركتي «تيروناس» الماليزية للنفط وشركة «أرامكو» السعودية، واتفاقيات أخرى في مجال التكرير والبتروكيماويات.

هذا النموذج من العلاقات الاقتصادية التقليدية، لا يلبي احتياجات الخطة الموضوعة قبل العام 2030، من اجتذاب لاستثمارات كبرى في قطاعات غير نفطية، وعليه، فإن القول بانطلاق العمل نحو الهدف السعودي ليس دقيقاً، والعمل على انتشال المملكة من أزمتها يستوجب سلةً كاملةً من الإجراءات السياسية والاقتصادية والقانونية، التي ستكون قاسيةً على السلطة السياسية السعودية، وإلا فإن الوصول إلى المستوى الاجتماعي من الأزمة في ظل التعقيدات والتفاوتات ضمن المجتمع السعودي بين حدي الرفاه والحرمان، قد يودي بهذه السلطة نفسها، إذا استمر التعامل مع الأزمات بالإجراءات التجميلية.

كركوك

من قانون بريمر.. إلى صاعق تفجير

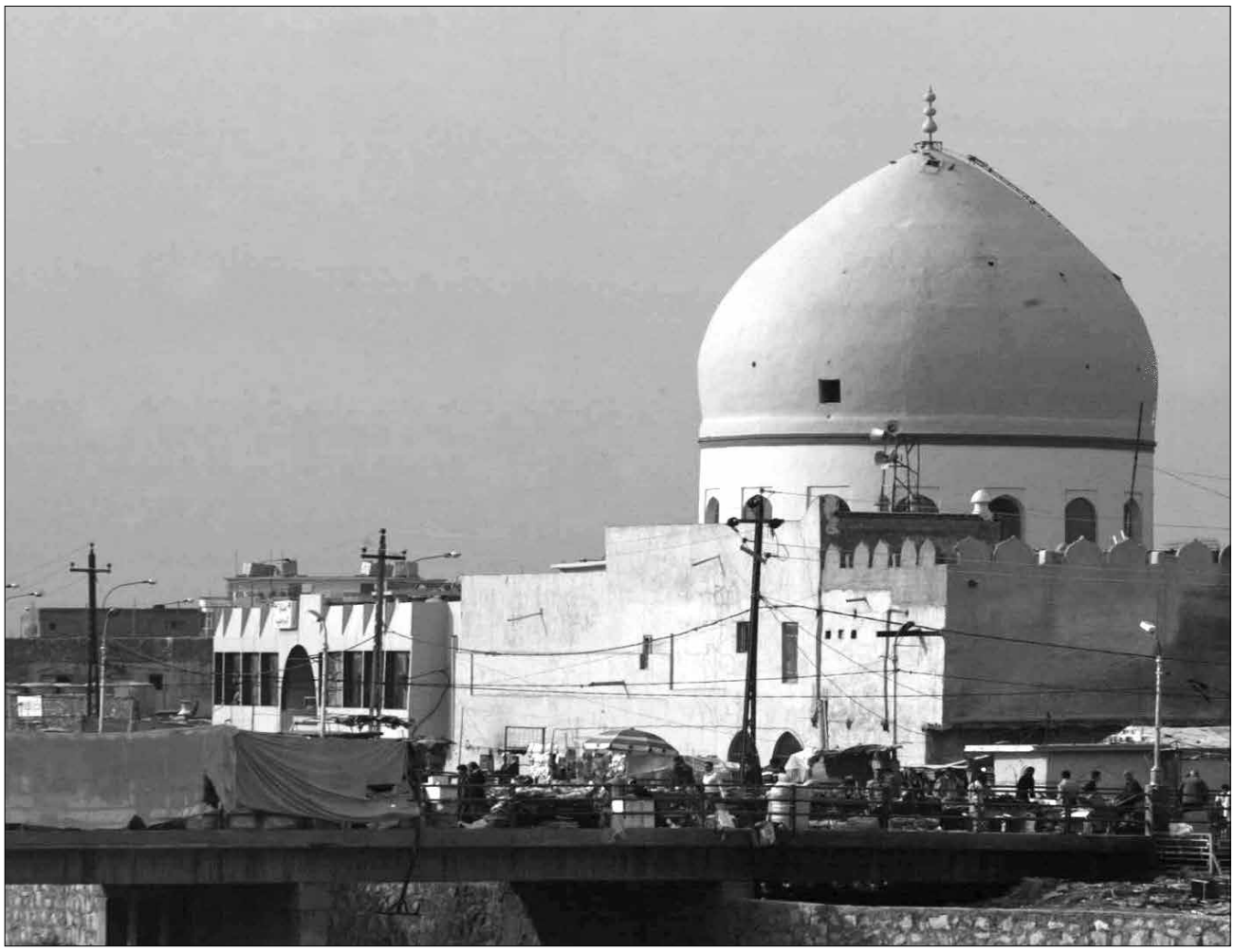

عاد الحديث مجدداً خلال الأيام الماضية، حول مصير مدينة كركوك العراقية، وعائديتها الإدارية، ما بين الحكومة المركزية العراقية، أو حكومة إقليم كردستان، الأمر الذي يعني إحياء الخلاف حول إشكالية مزمنة من الإشكاليات في الدولة العراقية الحديثة، طالما كانت مكان تجاذب وخلاف وصراع بين القوى الكردية، وبين الحكومة المركزية في مراحل تاريخية عديدة..

■ سعد خطار

بعد الاحتلال الأمريكي للعراق 2003، لم يحسم موضوع كركوك رغم توافق الأمر الواقع الذي فرضته الإدارة الأمريكية بين قوى المعارضة العراقية، تحت عنوان عريض «إسقاط النظام» عبر التدخل العسكري المباشر.. ورغم انخراط أغلب القوى العراقية في المشروع حينه، والعلاقات الحميمة للجميع مع المحتل الامريكي. إلا أن الخلافات بينها حول العديد من القضايا ومنها قضية كركوك.. لم تكن محسومةً، التي سرعان ما برزت على السطح مع انهيار الدولة العراقية، وأصبح مصير كركوك، والعديد من المناطق «المتنازع عليها» شرط بعض القوى الكردية للمشاركة في العملية السياسية، بعد احتلال العراق وانهيار الدولة العراقية، وكذلك المشاركة في إعادة بنائها من خلال المشاركة في كتابة الدستور والتصويت عليه، وعليه أدرجت المادة 58 ممّا سمي بـ«قانون المرحلة الانتقالية» التي جرى إقرارها في الدستور الدائم تحت عنوان المادة 140 شرط تنفيذها خلال سنتين وبثلاثة مراحل.

الشرط الأول لحل حقيقي للخلاف حول كركوك وغيرها من القضايا في العراق يمر حتماً عبر الحوار بين القوى العراقية

وكالعادة في ظل هيمنة النفوذ الأمريكي، لم يحسم الموضوع، وبقي معلقاً كأحد الاحتياطات، وأدوات التفجير اللاحقة أمريكياً.. وإلّا، ما السر في أن تبقى كركوك المدينة الوحيدة في العراق الخاضعة لقانون بريمير حتى تاريخه، وبقائها ميدان تجاذب عراقي، وإقليمي حتى الآن؟

ومع تمدد داعش المريب، في العديد من المناطق العراقية، والانهيار الملتبس للجيش العراقي أمامها، وإعادة التموضع التي حدثت للقوى العسكرية العراقية، وبغض النظر عن الدخول في الجدل حول عائدية كركوك، والظروف التاريخية التي مرت بها هذه المدينة، كأي خط تماس، إلا أن ما يمكن تأكيده في هذا المجال هما أمران أساسيان:

– إن الخرائط التي فرضها الغرب الاستعماري على بلدان وشعوب المنطقة بعد انهيار الامبراطورية العثمانية، هي خرائط ملغومة، حملت من جملة ما حملت، إمكانية التفجير اللاحق، واستخدامها كأداة للصراع القومي أو الديني، أو أي شكل آخر من الصراعات المشوهة.

– إن اللجوء إلى القوة، أو فرض حلول من طرف واحد في حسم صراعات من هذا النوع، يؤدي إلى إنهاك القوى كلها، ويضر بمصالح الجميع، ويؤدي بالضرورة إلى دوّامة أزمات لا تنتهي، ويخضع القوى جميعها لابتزاز القوى الإقليمية والدولية.

وعليه، فإن الشرط الأول لحل حقيقي للخلاف حول كركوك، وغيرها من القضايا في العراق، يمر حتماً عبر الحوار بين القوى العراقية، بعيداً عن أوهام الاستقواء بالأمريكي، وإشاراته التوريطية، والنفخ في العصبيات القومية أو الطائفية، وبما يضمن حقوق جميع العراقيين عرباً وكرداً وأقليات قوميةً.. لاسيما وإن التجربة العراقية نفسها، تؤكد بأنه لا يمكن حل أية قضية حلاً حقيقياً، في ظل الهيمنة الأمريكية القائمة أصلاً على الـ«لاحل»، ولا يمكن حل أية قضية في ظل الانتقاص من حقوق أية جهة عراقية.

ومما يعزز هذه القناعة، ويوفر الأساس لنجاح حل وطني ديمقراطي عراقي، هو حالة التآلف الشعبي في هذه المدينة، رغم المحاولات المحمومة لتفجير الوضع، فكما تشير المصادر العراقية: يعيش في كركوك اليوم ما يقارب 600 الف نازح عراقي من مختلف المحافظات العراقية المختلفة، وحالة العيش المشترك بين العراقيين، رغم المحاولات العديدة لتفجير الوضع فيها، بالإضافة إلى صعود دور قوى دولية جديدة، تعمل وتساعد على حل الملفات الساخنة وبؤر التوتر عبر التفاوض والحوار.

الصورة عالمياً

• قال وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، عن التسوية في إقليم كاراباخ: «ننجح في التوصل إلى اتفاقات بشأن مسائل عدة، ولم يبق سوى قضايا معدودة، رغم أنها تعتبر الأكثر صعوبةً».

• قال الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، حول علاقة بلاده مع حلف شمال الأطلسي: «أؤمن بالتحالف، وعلاقات الشراكة، لكن التحالف لا يأتي دائماً بثمار جيدة بالنسبة للولايات المتحدة».

• أعلن مقر قوات الدفاع الوطني في إستونيا: أن مقاتلات القوات العسكرية الجوية الألمانية سوف تنفذ خلال «أسبوع العمل» المقبل، تدريباتٍ يوميةً على ارتفاعات منخفضة فوق الأراضي الإستونية.

• قالت السفيرة الأمريكية لدى الأمم المتحدة: أن وزير الخارجية، ريكس تيلرسون، سيرأس اجتماعاً لمجلس الأمن يوم 28 نيسان، لمناقشة «آليات التصدي لبرامج بيونغ يانغ النووية والصاروخية».

• أعلنت شركة «غازبروم» الروسية خلال الأسبوع الماضي، ازدياد حجم إمدادات الغاز الروسي عبر خط أنابيب «السيل التركي»، خلال شهر آذار الماضي مقارنة مع آذار من العام الماضي.

• فاز المرشح عن الحزب الاشتراكي، لينين مورينو، بالانتخابات الرئاسية الإكوادورية، متغلباً على خصمه اليميني غييرمو لاسو. وأعلن المجلس الانتخابي أن مورينو حصل على 51,04% من أصوات الناخبين.

كوابح أمريكية سعودية للدور المصري

يعيش المصريون حرباً على الجبهة الداخلية اقتصادياً وأمنياً، بالتداخل مع حرب أخرى على مستوى العلاقات الإقليمية والدولية، وتحديداً العلاقة مع واشنطن وحلفائها الإقليميين كالسعودية، التي حاولت في الأشهر القليلة الماضية، الضغط بقوة على مصر، من بوابة المعونات الاقتصادية المالية منها والنفطية، لاستدعاء بعض المواقف السياسية المرضية للجانب السعودي...

■ فادي خضر

مرت العلاقات المصرية السعودية خلال الفترة الماضية بفترات متواترة بين التشنج و«التناغم»، كانت الخلاصة منها أنّ مصر غير قادرة، موضوعياً، على الالتحاق الكامل والناجز بالمواقف السعودية على الصعيد الدولي والإقليمي، وحتى الداخلي المصري، فيما يبدو بالمقابل أن قراراً مصرياً ناجزاً باتجاه الحسم مع السعودية لم يُتّخَذ...

عِناد مصري - تراجع سعودي

بلغت ذروة التصعيد في المواقف، بعد تصويت مصر لصالح مشروع قرار روسي في مجلس الأمن يدعو إلى اعتماد مبادرة دي مستورا كقرار دولي، حيث وصف المندوب السعودي لدى الأمم المتحدة الموقف المصري بـ«المؤلم».

أما الرد السعودي، فجاء سريعاً بإيقاف شحنات «أرامكو» النفطية المتفق عليها مع مصر، ليبعث برسالة إلى السلطة في مصر بعدم الرضى عن تحركات مصر الإقليمية، لكن مصر المعتادة على تحمل الضغوط الاقتصادية الأمريكية بعد إسقاط حكم «الإخوان المسلمين»، اتجهت لتعزيز علاقاتها مع روسيا، وقبلت المواجهة مع السعودية بالإمكانات المتاحة، وأعادت إلى الواجهة مسألة جزيرتي تيران وصنافير، ليعلن رئيس المحكمة الإدارية العليا، أحمد الشاذلي، أن «سيادة مصر على جزيرتي تيران وصنافير مقطوع بها».

هذه المرحلة التي شهدت توتر العلاقات المصرية مع السعودية، استغلتها قوى الفساد النافذة في الداخل المصري، بالضغط على الجنيه، وهو ما تمت «معالجته» بطريقة فادحة تمثلت في تحرير الجنيه، لتضع الجبهة الداخلية في مصر بمأزق حقيقي، بعد رفع الدعم عن أغلب المواد الأساسية، وإجبار الحكومة المصرية على تنفيذ معظم توصيات صندوق النقد الدولي بغية الحصول قرض بقيمة 12 مليار دولار.

حتى تلك اللحظة العصيبة، لم تعمل مصر على إعادة الدفء للعلاقات مع السعودية لإزاحة جزء من المصاعب الاقتصادية عن كاهلها، واستمرت في «تجاهل السعودية»، بتوقيع اتفاقية إمداد للنفط تبلغ 2 مليون برميل نفط خام شهرياً من الكويت.

هذا الإيجاز لمرحلة بدأت نهاية العام الماضي، يؤكد أن موضوع الخلاف بين الجانبين هو موضوع يمس الأمن القومي لمصر، لا سيما موقفها من الملفات الإقليمية، سواء الملف السوري الذي تعتبر مصر حله بالطريقة السلمية جزءاً من أمنها الإقليمي، أو في محاولات التقارب مع تركيا التي ضغطت السعودية في اتجاهه في مرحلة من المراحل.

واشنطن وحلفاؤها الإقليميون وبمنطق الاحتواء الذي تسعى إليه تحاول كبح التطور الحاصل في العلاقات المصرية- الروسية

وبالتزامن مع القناعة بموقف الإدارة الأمريكية الجديدة حيال ملفات المنطقة، عملت السعودية على إعادة التطبيع مع مصر من بوابة شحنات «أرامكو» النفطية مجدداً، فيما أصدرت محكمة القاهرة للأمور المستعجلة قراراً ببطلان اتفاقية ترسيم الحدود مع السعودية التي تضمن الإبقاء على الجزيرتين تحت السيادة المصرية، وهو ما أثار احتجاجاً صريحاً في الأوساط الشعبية بعد هذا القرار.

سياسة الاحتواء الأمريكي

بعد لقاء الملك سلمان بن عبد العزيز مع الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، والإعلان عن لقاء مرتقب بين وزيري خارجية البلدين، يبدو أن السعودية تحاول سريعاً احتواء التصعيد الأخير بين البلدين، ولا تبدي مصر أية ممانعة واضحة لاستعادة العلاقات مع السعودية، بل إن إبطال حكم المحكمة العليا المصرية، فيما يخص الجزر المتنازع عليها بهذه السرعة، يؤكد أيضاً على إرادة مصرية رسمية في استعادة العلاقات إلى ما كانت عليه منذ العام 2013 وحتى نهايات العام الماضي.

وفي الوقت ذاته، أظهرت زيارة السيسي إلى واشنطن هذا الشهر، «تقارباً» مصرياً – أمريكياً فيما يخص قضايا مكافحة الإرهاب، وتأكيداً على التعاون بين البلدين في المجالات العسكرية والاقتصادية، ولن نقف طويلاً عند مضمون الزيارة التي لم تُظْهِر سوى النوايا الحسنة لاستعادة العلاقات الأمريكية – المصرية، لكنها تؤكد مبدئياً على تعزيز سياسات الاحتواء الأمريكي، ومن خلفه السعودي، للدور المصري في المنطقة، لكن، ما الذي تستطيع واشنطن والرياض حيازته من الجانب المصري؟

الثمن المدفوع مصرياً لاستعادة هذه العلاقات بالتخلي عن جزيرتي تيران وصنافير مجدداً يبدو باهظاً وغير مساعد على تجميع القوى الاجتماعية خلف القرار السياسي المصري

واشنطن - الرياض أكثر عوزاً؟

لا تتردد مصر في إعادة علاقاتها مع السعودية وواشنطن من أقصر الطرق، وهذا يعود إلى المرحلة الصعبة التي مرّت بها مصر في المرحلة الأخيرة، والتي كانت تهدد فعلياً بانفجار اجتماعي غير محسوب النتائج، وهو ما زال قائماً حتى اليوم، في ظل الصراع الدائر داخل أروقة جهاز الدولة المصري، الذي يملك أدوات الضغط على القرار السياسي المصري، وهي المعركة التي تشهد على ما يبدو إنجازات جيدةً من جانب قوى معينة داخل جهاز الدولة، كإقامة المشروعات الكبرى ذات الطابع السيادي، ومنها قناة السويس الجديدة، أو فيما يخص الإقالات والتعيينات في الطوابق العليا من جهاز الاستخبارات المصري، في الوقت الذي ضربت فيه قوى الفساد مؤخراً بضغطها على الجنيه المصري اتجاه تحريره، والقبول بشروط صندوق النقد الدولي، وتعكير صفو العلاقات المصرية– الروسية، من بوابة الاختراقات على الخطوط الجوية المصرية.

هذه الخطوط العريضة، وغيرها الكثير من المعارك الداخلية، هي فقط إشارة إلى حجم التعقيدات داخل جهاز الدولة المصري. ومن هنا، يبدو أن القيادة السياسية في مصر تريد الاستفادة قدر المستطاع من علاقاتها الخارجية بتنوعها، بغية إعادة وزن المعركة إلى الداخل المصري، لكن الثمن المدفوع مصرياً لاستعادة هذه العلاقات، بالتخلي عن جزيرتي تيران وصنافير مجدداً للسعوديين، يبدو باهظاً وغير مساعد على تجميع القوى الاجتماعية خلف القرار السياسي المصري، بعد الخيبة التي أصابت الشارع المصري بهذا القرار.

من جهتها، فإن واشنطن وحلفاءها الإقليميين، وبمنطق الاحتواء الذي تسعى إليه، تحاول كبح التطور الحاصل في العلاقات المصرية– الروسية أولاً، سواء فيما يخص الملف السوري، أو فيما يخص التنسيق بين الجانبين في الملف الليبي، والذي يزداد بشكل ملحوظ في الأشهر الأخيرة، وهو أكثر ما تطمح إليه الإدارة الأمريكية في المرحلة الحالية، حيث إن الجانب المصري يرى في الملفين السوري والليبي ملفات تمس مباشرةً الأمن القومي المصري، الذي تدرك واشنطن تمترس القاهرة في موقفها اتجاه هذين الملفين.

انتخابات فرنسا: تقدم متسارع لمرشح اليسار

تَفتح ستارة الانتخابات الرئاسية الفرنسية عن مشهدٍ مرتبكٍ وقلق: أزمة اقتصادية عميقة، تتضمن ارتفاعاً غير مسبوق في مستويات الفقر والبطالة، تغييرات و«إصلاحات» تعمل على سلب المكتسبات الاجتماعية المحققة بنضالات الحركة العمالية والنقابية والحركة الشيوعية الفرنسية، فضلاً عن أزمة الفضاء السياسي المتجسدة بتراجع الأحزاب التقليدية، والانقسامات الحاصلة لدى الحزبين اللذين تعاقبا على حكم فرنسا، وكذلك صعود قوى سياسية جديدة من اليمين واليسار...

■ إعداد: قاسيون

من بين المرشحين للانتخابات الرئاسية، المزمع بدء جولتها الأولى في الثالث والعشرين من الشهر الجاري، برز مؤخراً بشكل متصاعد اسم المرشح اليساري عن حركة «فرنسا الأبية»، جان لوك ميلانشون، الذي تقدم تصنيفه في استطلاعات للرأي حول التصويت في الجولة الأولى نقطتين، ليصل إلى «17 نقطة»، والذي أثار حصوله على المركز الأول كالمرشح الأكثر إقناعاً في أول مناظرة سياسية ضمت المرشحين الـ11 جميعهم ضجةً في وسائل الإعلام، في الوقت نفسه الذي تراجع فيه مرشحو الحزبين التقليديين المهيمنين على الساحة السياسية إلى مستويات تاريخية، بينوا آمون عن الحزب الاشتركي «9 نقاط» وفرانسوا فيلون عن حزب وحدة من أجل الحركة الشعبية «19 نقطةً».

الخروج من الناتو والتحالف مع بريكس

عقد ميلانشون، مؤخراً لقاءً جماهيرياً ركز على قضايا الأمن والسياسة الدولية،طالب فيه ألا تكون فرنسا جزءاً مشاركاً في التحركات الإمبراطورية للولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك في أداتها العسكرية لفرض الهيمنة، والمتمثلة حسب اعتقاده بحلف شمال الأطلسي.

واعتبر ميلانشون أنه قد جرى في الماضي، وتحديداً خلال الحرب الباردة بناء حلف الناتو من قبل الولايات المتحدة، ومن أجلها، قائلاً إن الحاجة إلى هذا الحلف قد انتفت، معللاً ذلك باختفاء عدوه المتجسد بالاتحاد السوفييتي.

ورأى المرشح اليساري عن حركة «فرنسا الأبية» أن حلف الناتو يخدم عملية تجنيد الدول الأوروبية خلف الولايات المتحدة، وشدد على تباين المبادئ والأهداف لكل من فرنسا والولايات المتحدة، وطالب على هذا الأساس- بالانسحاب من حلف الناتو، ورفض مشاركة فرنسا في أية تحالفات عسكرية دائمة، باستثناء عمليات حفظ السلام تحت رعاية الأمم المتحدة.

كما دعا ميلانشون إلى مؤتمر يشمل دول أوروبا كلها، من الأطلنطي حتى الأورال من أجل مناقشة ومعالجة قضايا الحدود العالقة منذ ما بعد تفكك الاتحاد السوفيتي والمعسكر الشرقي، وتحديداً في شرق أوروبا ووسطها، مؤكداً على أن حل هذه المشاكل لا يمكن أن يتم إلا عبر الحوار

وحول العلاقة مع الدول الصاعدة، أشار ميلانشون: إن مهمة فرنسا تكمن داخل الأمم المتحدة، وكذلك من خلال التعاون مع البلدان الصاعدة وتكوين حلف عالمي بديل معها. أما عن العلاقة مع مجموعة بريكس، فقد أكد ميلانشون على ضرورة انخراط بلاده ببنك التنمية التابع لمنظمة بريكس، وبناء تحالف عالمي جديد مع المنظمة ذاتها، على أن يكون هذا التحالف مفتوحاً للجميع، ومستنداً إلى استقلال كل دولة من أعضائه، والتعاون فيما بينها، وتعزيز النظام الدولي الشرعي للأمم المتحدة.

إلغاء الحكم المطلق الرئاسي

وخلال المناظرة، طرح ميلانشون نقاطاً من مشروعه السياسي بما يخص الداخل الفرنسي، حيث طالب ميلانشون بإنهاء ما يصفه بـ«الحكم المطلق الرئاسي» في فرنسا، داعياً لإقامة الجمهورية الفرنسية السادسة، عبر صياغة دستور جديد، وخفض صلاحيات الرئاسة في مقابل رفع صلاحيات البرلمان، الأمر الذي يرى أنه يجب أن يجري من خلال تشكيل مجلس تأسيسي «عبر انتخابات مباشرة وقرعة»، على ألا يشارك فيه أي من النواب والسياسيين السابقين.

وأكد ميلانشون: أن النظام السياسي الذي يقترحه يزاوج بين استقرار وفاعلية الأجهزة والهيئات المنتخبة من جهة، ومن جهة أخرى التحكم الديمقراطي الشعبي بهذه الهيئات والمقدرة على التدخل وتصحيح هذه السياسات.

معالجة أسباب اللجوء والهجرة

وفيما يتعلق بمسألة اللجوء، شدّد المرشح اليساري على أن خيار اللجوء والهجرة ليس خيار نزهة بالنسبة للاجئين، بل تجربةً مريرةً على من يعيشها، ودعا إلى معالجة أسباب اللجوء، المتمثلة بالحروب والمشاكل الاقتصادية التي تعاني منها الدول، وعلى هذا الأساس، أكد أنه على فرنسا أن تنتهج سياسة سلم عالمي وتعاون اقتصادي تضامني.

«أواس» تزرع الشقاق.. ومباحثات سلام في كولومبيا

اتهمت فنزويلا وبوليفيا على التوالي منظمة الدول الأمريكية «أواس» بنثر بذور الشقاق في أمريكا اللاتينية. وقال الرئيس البوليفي إيفو مورايليس: إن الكتلة تنثر بذور الشقاق بين دولها الأعضاء الـ34 بدلاً من تعزيز التكامل الإقليمي والوحدة.

وقال مورايليس: «إننا لا نريد منظمات تثير الكراهية والانقسام في أمريكا اللاتينية. إن أواس كمؤسسة خانعة للولايات المتحدة مصيرها الانقراض».

وجاء الانتقاد في أعقاب اجتماع خاص عقدته المنظمة برئاسة أمينها العام، لويس الماغرو، لإعلان فنزويلا منتهكةً للأعراف الديمقراطية وتمهيد الطريق للتدخل العسكري، فيما صوتت نحو 17 دولةً تأييداً للاقتراح.

في المقابل، دعا وزير الدفاع الفنزويلي، فلاديمير بادرينو لوبيز، الأمين العام للمنظمة إلى تقديم استقالته، قائلًا: «بسبب المسار الذي أخذته المنظمة الممزقة، على طريق تفسخها، ولأسباب أخلاقية يجب على الماغرو أن يستقيل».

وفي سياق آخر، أعلنت الحكومة الكولومبية، وحركة جيش التحرير الوطني: أن الجولة الأولى من محادثات السلام بين الجانبين تهدف إلى إنهاء خمسة عقود من القتال بين القوات الحكومية ومقاتلي جيش التحرير الوطني، في ضواحي مدينة كيتو عاصمة الإكوادور.

وبدأت المحادثات يوم 7 شباط الماضي، بعد وقت ليس ببعيد من توقيع إدارة الرئيس خوان مانويل سانتوس اتفاق سلام نهائي مع أكبر مجموعة مسلحة في البلاد، وهي جبهة «فارك».

وقال كبير مفاوضي الحكومة، خوان كاميلو ريستريبو، في وقت سابق: إن الجانبين سيأخذان فترة استراحة تستمر شهراً، ويستأنفان المحادثات يوم 3 أيار المقبل.

وتوصلت حركة «فارك» والحكومة الكولومبية إلى اتفاق سلام في تشرين أول لعام 2016 بعد أربع سنوات من المفاوضات.

وتمر حركة «فارك» حالياً بعملية انتقال من جماعة مسلحة إلى حركة سياسية، ولكن حدثت بعض السقطات، خلال هذه العملية، ذلك بسبب استمرار العنف من الجماعات شبه العسكرية، وغياب الاستعداد والتمويل من جانب الحكومة.

«روسيا - الناتو»: هل ثمة طريق بعيد عن الهاوية؟

بعد فشل اجتماع مجلس «روسيا- الناتو» أواخر الشهر الماضي، كان من الصعب إقناع أحد بأن الأمور لن تزداد سوءاً، على الرغم من أن الغرب أظهر أنه لن يغلق قنوات الاتصالات، ومع ذلك، فمع تزايد قوة حلف شمال الأطلسي على الحدود الغربية لروسيا، فإن التوترات المتصاعدة ستسهم في مستقبل غير آمن. فهل يمكن إيجاد طريق آمن وبعيد عن حافة الهاوية؟

■ **بقلم: فيان بتروسوب**
إعداد: رنا مقداد

عقد الاجتماع بين «روسيا وحلف شمال الأطلسي» وسط جو من العداء المتزايد والريبة المتبادلة، البعض يطلق على هذه الأجواء «الحرب الباردة»، لكن البعض الآخر قلق بشأن التوترات المتزايدة التي قد تؤدي إلى مواجهة كاملة في القارة الأوروبية، لا سيما مع ظهور بوادر التفكك داخل أوروبا.

نظرة على الانتشار العسكري المستفز

ليس من المفاجئ أن الأمين العام لحلف شمال الأطلسي، جين ستولتنبرغ، قال: إن المحادثات كانت «طويلةً» و«بناءةً»، وهي عبارات دبلوماسية تعني العكس تماماً. إذ أنّ تقييمه الرسمي لا يعكس مضمون الاجتماع القصير، لأن تبادل المعلومات لم يسفر عن أية اختراقات، لكن بمجرد أن «الناتو وروسيا» لا يزالان يتكلمان مع بعضهما البعض فالأمر إيجابي.

ويأتي هذا على الرغم من التحذير القوي من قبل موسكو، الذي عبَّر عنه وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف، بأنه لن يكون هنالك «مزيد من العمل كالمعتاد» مع الغرب. لذلك، لدينا سبب وجيه لتنفس الصعداء، أليس كذلك؟ حلف الناتو يستعد للحرب على مدى السنوات العديدة الماضية، وتشعر موسكو بالقلق إزاء ما يلي: يعزز الناتو بنيته التحتية العسكرية، وينشر أسلحةً متطورةً قادرةً على إطلاق الرؤوس الحربية النووية، ويعزز قواته على طول الحدود الغربية لروسيا. ومن المقرر أن ترسل قوات إضافيةً من الناتو إلى بولندا ولاتفيا وليتوانيا واستونيا ورومانيا وبلغاريا، وتتمركز قوة بحرية تابعة للناتو في البحر الاسود، بما في ذلك السفن الحربية من الدول غير الساحلية مثل بولندا وألمانيا وإسبانيا.

وفي كانون الثاني، نزلت فرقة اللواء المدرعة الثالثة، التابعة لفرقة المشاة الرابعة في ميناء بريمرهافن الألماني. وقد قام الجنود جميعهم، والبالغ عددهم 3000 جندي و2600 قطعة من المعدات، بما في ذلك 87 دبابةً و 18 مدفع هتوتزر ذاتية الدفع من طراز بالادين، و 144 مركبةً قتاليةً من طراز برادلي، بإطلاق رحلة دعائية عبر أوروبا إلى غرب بولندا. وأيضاً في كانون الثاني، قام لواء الدبابات المدرع M1A2 بالتمركز في سويتوزو في بولندا، وفي شباط، أجرى الجنود الأمريكيون التدريب في المناطق الحضرية في منطقة التدريب غايزيوناي في ليتوانيا.

وكذلك في آذار، شملت تدريبات الناتو نحو 2،770 مشاركاً من 12 دولةً من حلف شمال الأطلسي، لاختبار الاتصالات بين أعضاء التحالف، أثناء التدريبات الحية مع مدافع الهاوتزر في منطقة تدريب غرافينووهر في ألمانيا.

ليس لدى موسكو خياراً إلا التحضير

إن مجرد إلقاء نظرة على خريطة «الأحداث العسكرية الأمريكية الأخيرة في أوروبا» على موقع وزارة الدفاع الأمريكية على شبكة الإنترنت، تبيّن أن ما يقرب من ثلاثة من أصل أربعة مناورات عسكرية جرت في أوروبا الشرقية، وفي حالة دول البلطيق، على مقربة من الحدود الروسية.

وفي المجموع، يعتزم حلف شمال الأطلسي إنجاز 28 مناورةً عسكريةً مشتركةً على طول حدود روسيا في عام 2017، والتي تشمل 60000 من أفراد قوات الحلف الأطلسي. أما أحد الأهداف الرئيسة، التي أوضحها اللواء دوان غامبل من قيادة مسرح العمليات الحادي والعشرين، هو إعداد الفريق القتالي ليكون جاهزاً للتدريبات في غضون 72 ساعةً، والتي هي في الواقع الاستعدادات للقتال الحقيقي.

وبما أن العقيدة العسكرية الأميركية تعتبر روسيا العدو الجيوسياسي رقم واحد، فإن مجموعات مختلفة من السياسيين الأميركيين تنغمس في الخطاب العدواني ضد بلد يعتبرونه «وريثاً واضحاً لروسيا السوفييتية»، وبالتالي، ليس لدى موسكو خيار آخر سوى تقييم هذه التطورات، باعتبارها التهديد الأمني الأكثر حدةً منذ نهاية الحرب الباردة.

المخاطر الأمنية المتعلقة بتموضع «الناتو» وتقدمه إلى حدود روسيا سواء كانت حقيقيةً أو متصورةً ستجبر الكرملين على اتخاذ تدابير وقائية

أوكرانيا نقطة صراع

كشف مجلس روسيا والناتو، كما قال ستولتنبرغ، عن وجود «خلافات واضحة» حول ما يحدث في أوكرانيا، وما يجب القيام به هناك. و«حثّ» الأمين العام للناتو موسكو «على استخدام نفوذها الهام على المسلحين» في شرق أوكرانيا، لضمان عدم انتهاك الالتزامات المنصوص عليها في اتفاقيات «مينسك».

كان يمكن للمرء أن يتوقع مع نسبة عالية من اليقين بأن الجانبين لن يتوافقا على الأسباب الجذرية للحرب الدائرة في أوكرانيا، وكذلك حول كيفية التفكك البطيء لذلك البلد الذي كان قوياً ومزدهراً. ولسوء الحظ، فالاحتمال ضئيل، بأن يخفف حلف شمال الأطلسي من موقفه المتشدد إزاء الأزمة الأوكرانية. لماذا؟ يعتقد العديد من الاستراتيجيين في موسكو بأن الناتو يتبع فلسفةً وأوامر فصيل نيوكون المتطرف في إدارتي بوش وأوباما، والذي كان حريصاً على الانغماس في التحركات الاستفزازية وغير المسؤولة في أوكرانيا.

هنالك شكوك مزعجة بأن أعداداً كبيرةً من أفراد الجيش والمخابرات الأمريكيين كانوا بين القوات المسلحة الأوكرانية، التي شنت الهجوم على جمهوريتي دونتسك ولوغانسك في صيف عام 2014، والتي بطبيعة الأحوال لم تكن هناك فقط لجمع المعلومات. وحتى الأجزاء الأوكرانية التي كانت مع أوهام ما حدث في كييف في فبراير 2014 تدرك أن من قاد البلاد ضلل وخان تطلعات الشعب، ولكن الغرب والناتو، سوف يستمرون على الأرجح في النظر لروسيا على أنها أداة وسبب للإزعاج.

الهستيريا المضادة للروس

إن المخاطر الأمنية المتعلقة بتموضع «الناتو» وتقدمه إلى حدود روسيا، سواء كانت حقيقيةً أو متصورةً، ستجبر الكرملين على اتخاذ تدابير وقائية، وتعزيز الرد القادر على إلحاق أضرار غير متوقعة على التحالف العسكري الغربي، وروسيا يمكن أن تعتمد اعتماداً كبيراً على ردعها النووي.

إذا استمرت الهستيريا الحالية المناهضة للروس، في الانتشار الفيروسي بين قوات الأطلسي، فإن الوضع على الأرض، سوف يتطور دائماً من سيء إلى أسوأ. وبالتالي، فإن القارة الأوروبية لن تشبه على نحو متزايد الحضارة الفريدة، بل هي ستكون مسرحاً للحرب المحتملة، التي كانت بالطبع موضوعاً متكرراً في التاريخ الأوروبي لفترة طويلة جداً. ألم يحن الوقت لوقف وعكس هذا الاتجاه؟

العجيلي أديباً وسياسياً

في الخامس من نيسان 2006 غابت شمس الدكتور عبد السلام العجيلي. ودّعت الرقة علماً منيراً من أعلام الأدب والمعرفة والسياسة والطب، كان له أثر، لتنوع أدبه بين القصة والحكاية والمقامة والرواية والشعر والمسرح والمقالة. يذكر كل الذين درسوا مع العجيلي قيمة أثره وقدره في المساهمة الوطنية من أجل وطنه.

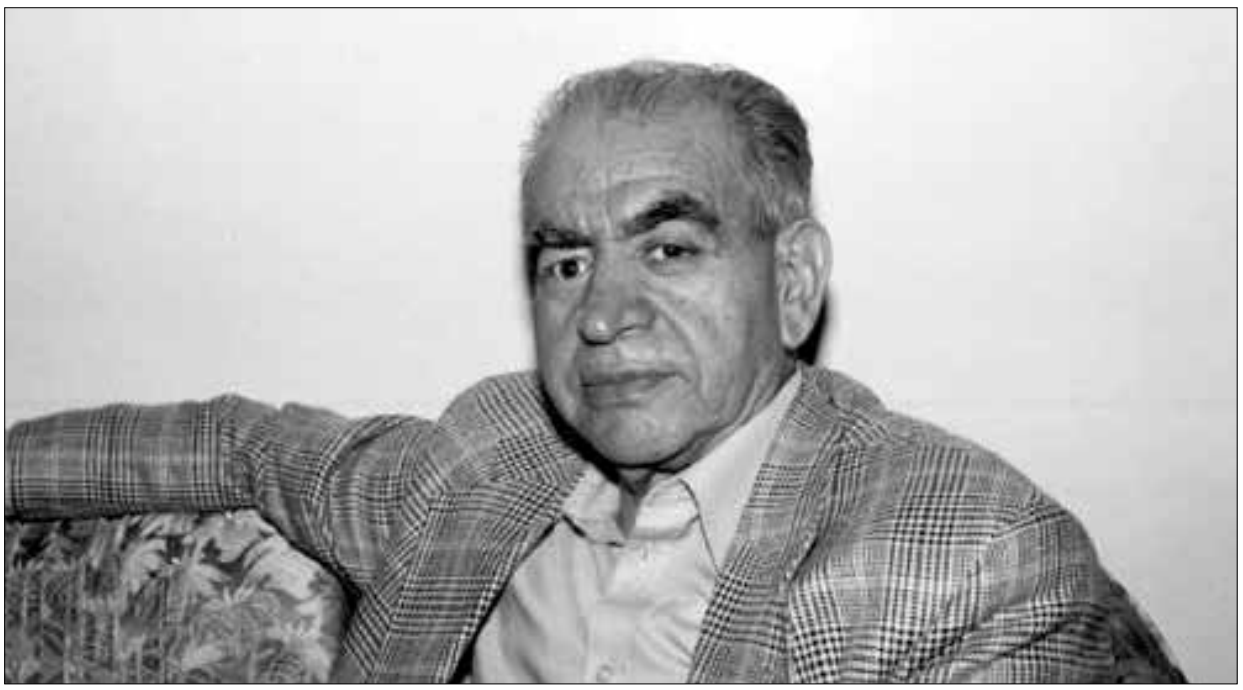

ولد العجيلي عام 1919 في محافظة الرقة الراكنة على غفوات نهرها الخالد ونسمات باديتها المحملة من عبق زهورها، لأسرة فلاحية، أرسله والده ويس العجيلي إلى المدرسة وحصل على الابتدائية من الرقة ودرس الاعدادي والثانوي في حلب، ثم درس الطب في دمشق، حاول أن يتطوّع في صفوف الثوّار للمشاركة في ثورة 1936 في فلسطين ، وفي عام 1947 دخل البرلمان السوري نائباً مدافعاً عن حقوق شعبه، وفي عام1948 تطوع في جيش الإنقاذ وهو بصفة نائب بالبرلمان، وأصبح وزيراً للإعلام والثقافة في عام 1962.

عمل العجيلي في كتابة القصة القصيرة وأبدع فيها ومن قصصه «مجهولة على الطريق، فصول أبي البهاء، الحب الحزين، بنت الساحرة..الخ..من القصص.

أما في الرواية فله ثماني روايات منها على سبيل الذكر «أرض السّياد، المغمورون، أزاهير تشرين المدماة، باسمة بين الدموع» وغيرها من الروايات.

وفي كتابة المقالة للعجيلي عشر مقالات تعتبر من روائع المقالة العربية منها«السيف والتابوت، أحاديث العشيات، عيادة في الريف والتي نالت شهرة عالية »، كما ان للعجيلي أعمالاً شهيرة في أدب الرحلات والمقامة والحوارات والمراثي والمسرح وقد ترجمت أعماله إلى اللغات الأخرى ليعرفها العالم وينهل من هذا النبع المعرفي.

أخبار ثقافية

معرض بمناسبة يوم الأرض الفلسطيني

بمناسبة الذكرى الـ 41 ليوم الأرض أقام الاتحاد العام للفنانين التشكيليين الفلسطينيين معرضا فنيا بتاريخ 2017/4/2 ضم مختلف الفنون التشكيلية من الرسم والنحت والتصوير الضوئي والغرافيك وذلك في صالة الشعب للفنون الجميلة بدمشق.

وعبر اثنان وخمسون عملا فنيا أبدعها فنانون تشكيليون فلسطينيون وسوريون من أجيال مختلفة تجلت رموز الهوية والنضال الفلسطينيين واتخذ أغلبها الأسلوبين الواقعي التعبيري والرمزي كما أظهر الفنانون الشباب المشاركون مستوى متطورا فيما قدموه من أعمال تعكس الموهبة والإمكانات التي يتمتعون بها. وعكست الأعمال المعروضة جوانب من كفاح الشعب الفلسطيني ضد الاحتلال الصهيوني.

حجم الأضرار في آثار تدمر

صرح خبير علم الآثار، المتخصص بعلم الآثار في معهد دميتري ليخاتشيوف الروسي للإرث الحضاري العالمي، تيمور كارموف، يوم الجمعة الماضي في مؤتمر صحفي، عقد في المجموعة الإعلامية. «روسيا سيفودنيا»: أن حجم الأضرار بمدينة تدمر السورية العريقة خلال سيطرة المسلحين عليها في المرة الثانية، كان أقل، مقارنةً مما دُمر خلال السيطرة الأولى. يذكر أن كارموف كان يترأس البعثات الأثرية العلمية إلى سورية في عام 2016.

كما أشار مدير متحف الشرق الروسي الحكومي، ألكسندر سيدوف، خلال المؤتمر ذاته، أنه بعد تحرير المدينة، ستعمل عدة بلدان من أجل إعادة إعمار المدينة الأثرية وتقييم وتحديد الأعمال المطلوب القيام بها.

كانوا وكنا

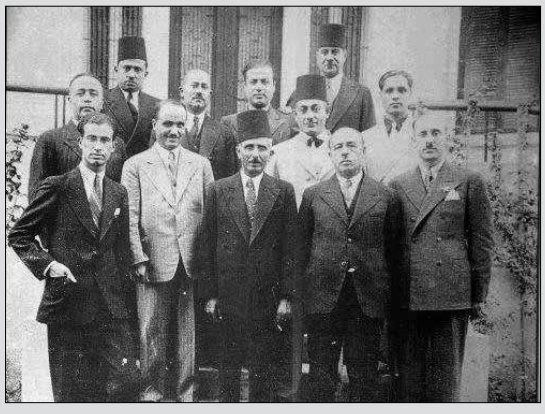

ولد الشاعر عمر أبو ريشة في مدينة منبج بريف حلب في 10 نيسان 1910، ترك دراسة النسيج والصباغة في بريطانيا، مشاركاً في حركات مقاومة الاستعمار الفرنسي وعاصر هنانو، ورفع صوته الشعري في كل مناسبة وطنية، فتعرض للملاحقة والاعتقال.

بعد جلاء الاستعمار أصبح مديراً لدار الكتب الوطنية، وسفيراً لسورية في عدة بلدان، أصدر سبعَ مجموعات شعرية وعدة مسرحيات، تدور الكثير من أعماله عن قضية فلسطين ورثاء الشخصيات الوطنية، مثل إبراهيم هنانو وسعدالله الجابري، وسعيد وقاص، بعد تقاعده استقر في بيروت سفيراً للقصيدة العربية 1971، وتوفي عام 1990.

عمر أبو ريشة الأول من اليسار، الصورة مع بعض الشخصيات الوطنية التي قاومت الفرنسيين في حماة وحلب في الثلاثينات.

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف
درعا	خالد الشرع	0968844820
السويداء	مهند دليقان	0991586731

دمشق وريفها	علاء عرفات	0944636640
حمص	محمد زهري زهرة	0933145891
اللاذقية	صلاح طراف	0988386581

طرطوس	صلاح معنا	0999725141
حماة	أنور أبوحامضة	0933763888
دير الزور	زهير المشعان	0932801133

الحسكة	حمدالله ابراهيم	0999212404
حلب	جمال عبدو	0933796639
الرقة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الجمعة 2017/04/07» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18
قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03

في التطرف

مع تراكم مفاعيل الأزمة الاقتصادية – الاجتماعية وتراكم مفاعيل عدم حلها، أو حلها بشكل منقوص أو باتجاه خاطئ؛ ومع انفجارها، تبدأ الأرض بالتشقق، وتسير الحمم في الشقوق الثانوية بعيداً عن فوهة البركان الرئيسية.

■ د. عروب المصري

إن الفوالق الثانوية التي يتم العزف عليها، تتراوح بين القومية والدينية والمذهبية، وكل أنواع الفوالق الممكنة التي تبعد المتضررين بالمعنى الطبقي عن مشكلتهم الأساسية.

إن الاحتقان الذي تسببه الضغوطات الاجتماعية الاقتصادية، والحلول الجزئية التي ترتكز في عمقها على تجييش طرف ضد الآخر، كمثال حل مشكلة أحد الأطراف جزئياً في الصراع الثانوي، وترك الطرف الآخر يعاني كلياً، رغم كون المشكلة الأساسية تمس الجميع، يولد حقداً من طرف تجاه الآخر وينسي الطرفين من هو المسبب الأساسي للمشكلة، ويأتي هنا دور الإعلام والمتخصصين في نبش الصفحات المظلمة للتاريخ وتحميل الناس البسطاء، وكل من يمت لهم بصلة القربى، مسؤولية كل ما هو بائس في هذا التاريخ، وكأن كوارث التاريخ يصنعها من يقع عليه الفعل، أو من هو أداة فيها، كل ذلك في سبيل إنتاج ردات فعل مدروسة الغاية، تصنع تاريخاً جديداً من الظلمة، يمكن البناء عليه من أجل إنتاج أزمات ثانوية تعزف من جديد على وتر إنكار الأزمة الرئيسية.

كل هذه الدوامة المتصاعدة أو المتخامدة في حدتها، تصنع ثقافة تطرف تبقى موجودة تحت الطلب، كلما كانت الحاجة موجودة لها يتم استدعاؤها من خزانة الأدوات المستخدمة، وفي رفّ الخزانة هذه، توجد أنماط عديدة من التطرف، في كل رف تطرفان، موجودان في رزمة واحدة، لا يمكن استخدام أحدهما دون الآخر، لأنهما كالقفل والمفتاح، لا يصلحان إلا سوياً، فالتطرف يتطلب وجود حدين، يتم بدقة صنع التمايزات المولدة للخلاف بينهما على أساس ما ذكرناه سابقاً، من خلال حل الاحتقان بطريقة تمييز طرف على حساب الطرف الآخر، بما يوحي بأن هناك طرفاً هو المسبب للمشكلة والطرف الآخر هو المتضرر، في إخفاء متعمد للطرف غير المتطرف المسبب للتوتر، وللتوتر طبعاً قطبان لا يصح إلا بوجودهما، فهما تطرفان حدّيان حتماً يتم تغذيتهما باستمرار، بطريقة التنقيط أحياناً، وبالغمر في أحيان أخرى، حسب ضرورات الوضع الاقتصادي الاجتماعي.

ولا يختلف التطرف الديني عن التطرف لقومي أو المذهبي، في الأدوات والاستخدامات، ويبدو للمراقب أن هناك نوعاً من التخادم بين الطرفين المتطرفين، وهذا التخادم عضوي، أي أنه من أصل تركيب هذه البنية المصممة بهذا الشكل من أجل تعزيز الصراع.

ويأتي من يخدم هذا التطرف من ضمن منظومة التطرف نفسها، من يدعي مقاومة ثقافة التطرف، ليعزف على أن أحد الطرفين المتطرفين متطرف أكثر من الطرف الآخر، معززاً تطرفاً أكبر من نمط أكثر تعقيداً يصيب ما يسمى النخب اللامتطرفة، التي تسعى إلى حل مشاكل التطرف من خلال إلغاء التطرف دون إلغاء أسبابه؛ فتكون النتيجة فقدان البوصلة في الصراع، ودخول كل أطرافها في دوامة، تطرف، وتطرف تجاه التطرف والمزيد من الفوضى التي ترفض الحل والاحتقانات المتراكبة، في تطبقات تاريخية مكانية وزمانية، لا ينفك الإعلام عن اجترارها كمادة دسمة، تصلح على الدوام لتوفير منتجات إعلامية غثة، قابلة لقتل آخر بؤرة أمل ممكنة باقية في نفوس متلقي تلك الوسائل الإعلامية فيروسية السلوك، المتكاثرة من موت معيليها.

الرفيق زياد الرحباني يقاوم عنكم

زياد الرحباني يحدثكم، هو مش كافر، والبلد هيدا مش بلد، والحالة تعبانة يا ليلى، تخبركم رسائله عبر أغانيه وتقول لكم: إن البلد الذي يعيش فيه منعدم السيادة والاستقرار السياسي والاقتصادي، بلد دون دولة ودون حرية إعلام، بالتالي لا توجد مساحة لحماية الثقافة الوطنية، بلد يزرع التهميش في كل موسم، وينتظر من الحصاد ألا يكون انفجاراً اجتماعياً.

■ آلان داود

ليس جديداً حدوث معارك حول زياد الرحباني الفنان والصوت الثائر، تارة يكفرونه، وتارةً أخرى يشنون حملات إعلامية للنيل منه، وأخيراً أصدرت محكمة المطبوعات في بيروت حكماً قضائياً بإدانة الفنان زياد الرحباني بتهمة قدح رئيس حزب القوات اللبنانية، المدعو سمير جعجع. صدر الحكم بإدانته بـ «جرائم قانون المطبوعات» على خلفية لقاء قديم للرحباني على فضائية «NBN» سنة 2013، وتغريمه بمبلغ مليون ليرة لبنانية «حوالي 660 دولارا» وإلزامه بقبول رد المدعي، وبنشر تصحيحه أو تكذيبه، إضافةً إلى تحميله الرسوم والمصاريف كافةً.

وقف قانون المطبوعات إلى جانب مجرم سابق في الحرب الأهلية اللبنانية، في موقف سياسي مثل غيره من الأحكام، التي تطال أصحاب الرأي من الفنانين والصحفيين، وملاحقة واعتقال كل من يعبر عن رأيه في وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي، هذه الإجراءات التي كثرت مؤخراً، وليس آخرها اعتبار الرحباني «مجرماً» يطاله القضاء وجعجع «قديساً» لا يطاله القضاء.

قضية الرحباني هي قضية حرية التعبير عن الرأي في لبنان، ومنع إسكات الناس وتكميم الأفواه، هي قضية الدفاع عن الثقافة الوطنية، التي يعتبر الرحباني أحد ممثليها في لبنان، وهي قضية الشعب اللبناني الوطنية والديمقراطية.

قامت قوى سياسية وفعاليات ثقافية وإعلامية وشبابية بالتضامن مع الرفيق زياد الرحباني، منها اعتصام قطاع الشباب والطلاب في الحزب الشيوعي اللبناني أمام قصر العدل في بيروت، يوم الخميس الماضي، كما ضجت الصحف ووسائل التواصل الاجتماعي بمقالات تضامنية معبرين جميعاً عن رفضهم للمحاولات اليائسة لإسكات أصوات الناس، واستنكاراً للحكم الجائر بحقه.

الشعب يريد زياد الرحباني، والرفيق زياد الرحباني يقاوم عنكم، وهو القائل ذات مرة: «إذا بعطيك رأيي بصراحة... ما رح يعود فيك تطيق شي اسمو صراحة».